

جامعة عمان العربية للدراسات العليا
كلية الدراسات التربوية العليا
قسم الأصول والإدارة التربوية

علاقة مستوى التعليم الجامعي ومتغيرات أخرى بمستوى الحراك الاجتماعي للمرأة
الأردنية العاملة في
القطاع العام

إعداد الطالبة
سهام محمد "الحاج علي" السراي

إشراف الأستاذ الدكتور
عبد الله عويدات

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة دكتوراه الفلسفة، تخصص أصول التربية في جامعة
عمان العربية للدراسات العليا

كانون الأول / 2003

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت بتاريخ :

أعضاء لجنة المناقشة

1. الأستاذ الدكتور عبد الله عويدات عضواً ومشرفاً

2. الأستاذ الدكتور حسن جميل طه رئيساً

3. الدكتور يزيد السورطي عضواً

4. الدكتور محمد الزيود عضواً

التوقيع

الإهداء

الى من ربياني صغيراً ورعياني كبيراً

الى والدي ووالدتيرحمهما الله

الى الذين أحاطوني بعطفهم وودهم ومساندتهم الكبيرة لي.

الى زوجي الدكتور محمد واولادي

الى كل امرأة طموحة في هذاالعالم

الى هؤلاء جميعا أهدي باكورة انتاجي العلمي المتواضع

الباحثة سهام السراي

شكر وتقدير

اعترافاً مني لذوي الفضل بفضلهم لايسعني الا أن أتقدم بجزيل الشكر الى كل من كانت له يد في اخراج هذه الدراسة على هذه الهيئة.

وأخص بالشكر أستاذي الدكتور "عبد الله عويدات" الذي تكرم بالاشراف على هذه الأطروحة رغم مشاغله الكثيرة.

ويسعدني أن اتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى أعضاء لجنة المناقشة الذين تطفوا بقبول مناقشة هذه الأطروحة.

والشكر الخاص مني لكل من تكرم بتحكيم أداة الدراسه في كل من الجامعة الأردنية، وجامعة الزرقاء الأهلية، وجامعة عمان العربية للدراسات العليا، والمجلس الأعلى للشباب.

وكما أتقدم بجزيل الشكر الى إدارة جامعة عمان العربية للدراسات العليا والقائمين عليها الذين أتاحوا لي الفرصة لمتابعة دراستي العليا.

سهام السراي

فهرس المحتويات

أ.....	علاقة مستوى التعليم الجامعي ومتغيرات أخرى بمستوى الحراك الاجتماعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام
ب.....	قرار لجنة المناقشة
ج.....	الإهداء
د.....	شكر وتقدير
ه.....	فهرس المحتويات
ز.....	فهرس الجداول
ي.....	فهرس الملاحق
ك.....	ملخص الدراسة
ن.....	Abstract
1.....	الفصل الأول مشكلة الدراسة وأهميتها وعناصرها
1.....	التمهيد:
7.....	مشكلة الدراسة
7.....	أهمية الدراسة
8.....	عناصر مشكلة الدراسة
9.....	التعريف الإجرائي للمصطلحات
9.....	محددات الدراسة
10.....	الفصل الثاني الإطار النظري و الدراسات السابقة
10.....	الإطار النظري
30.....	الدراسات السابقة:
44.....	تعليق على الدراسات السابقة:
46.....	الفصل الثالث الطريقة والإجراءات
46.....	منهج الدراسة
46.....	مجتمع الدراسة:
48.....	عينة الدراسة:
48.....	متغيرات الدراسة:
60.....	أدوات الدراسة:
62.....	صدق الأداة:
63.....	ثبات الأداة:
63.....	إجراءات الدراسة:
64.....	المعالجة الإحصائية المستخدمة في استخراج النتائج:

65	الفصل الرابع نتائج الدراسة
65	أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول:
68	ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني:
90	الفصل الخامس مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات
90	أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول:
97	ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني:
105	التوصيات

فهرس الجداول

رقم الصفحة	محتويات الجداول	رقم الجدول
58	مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي وموقع العمل في محافظة العاصمة	1
58	اعداد النساء العاملات اللواتي تم تعيينهن في الوزارات الأردنية قيد الدراسة في مركز الوزارات ومديرياتها في محافظة العاصمة من عام 1985-1980	2
59	توزيع أفراد مجتمع الدراسة وعينتها	3
60	توزيع العينة حسب العمر	4
61	توزيع العينة حسب اختلاف الوزارة	5
62	توزيع العينة حسب موقع العمل	6
63	توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي	7
64	توزيع العينة حسب دخل الأسرة	8
65	توزيع العينة حسب تحصيل الأم العلمي	9
66	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للزوج	10
67	توزيع العينة حسب دخل الزوج	11
68	توزيع العينة حسب مهنة الأب	12
69	توزيع العينة حسب منشأ الأسرة	13
70	توزيع العينة حسب عمل الزوج	14
71	توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية للمرأة العاملة	15
71	توزيع العينة حسب سنوات الخبرة	16
72	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي للمرأة العاملة	17
73	توزيع العينة حسب التقدير في آخر شهادة جامعية	18
74	توزيع العينة حسب تحصيل الأب العلمي	19
81	الأوساط المرجحة والأوزان المئوية والرتب لفقرات المجال الاجتماعي	20
83	الأوساط المرجحة والأوزان المئوية والرتب لفقرات المجال الاقتصادي	21
85	تحليل اختبار (ت) One Sample T-test لمستوى الحراك الاجتماعي (اجتماعي، اقتصادي) للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام	22

88	تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب اختلاف العمر.	23
89	تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب اختلاف الوزارة التي تعمل بها.	24
90	تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب موقع العمل.	25
92	تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب المستوى الوظيفي.	26
93	تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب دخل الأسرة.	27
94	تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب تحصيل الأم العلمي.	28
96	تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب المستوى التعليمي للزوج .	29
97	تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب مستوى دخل الزوج الشهري.	30
99	تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب مهنة الأب .	31
100	تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب منشأ الأسرة.	32
101	تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب عمل الزوج .	33

103	تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب الحالة الاجتماعية للمرأة العاملة.	34
104	تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب الخبرة.	35
105	تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب المؤهل العلمي للمرأة العاملة.	36
107	تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب التقدير في آخر شهادة جامعية.	37
108	تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب تحصيل الأب العلمي.	38

فهرس الملاحق

رقم الملحق	الموضوع	رقم الصفحة
1	السؤال المفتوح	145
2	الاستبانة بصورتها الأولى	146
3	أعضاء لجنة التحكيم (الخبراء)	153
4	عدد الخبراء الموافقون وغير الموافقين ونسبة الموافقين على فقرات الاختبار للمجالين الاجتماعي والاقتصادي	154
5	الاستبانة بالصورة النهائية	157
6	أسئلة المقابلة	163
7	الكتب الموجهة من رئاسة جامعة عمان العربية للدراسات العليا الى الوزارات المشمولة بالدراسة	164
8	الكتب الموجهة من الوزارات بمخاطبة المدراء العامين ورؤساء الاقسام	171

ملخص الدراسة

علاقة مستوى التعليم الجامعي و متغيرات أخرى بمستوى الحراك الاجتماعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام
إعداد
سهام السرابي
إشراف
الأستاذ الدكتور عبدالله عويدات

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء العلاقة بين مستوى التعليم الجامعي و متغيرات أخرى بمستوى الحراك الاجتماعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام من خلال الإجابة عن السؤالين التاليين:

- 1- ما مستوى الحراك الاجتماعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام؟
- 2- هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام باختلاف العمر، واختلاف الوزارة، وموقع العمل، والمستوى الوظيفي، ودخل الأسرة، وتحصيل الأم العلمي، والمستوى التعليمي للزوج، ومستوى دخل الزوج الشهري، ومهنة الأب، ومنشأ الأسرة، وعمل الزوج، والحالة الاجتماعية للمرأة العاملة، والخبرة، والمؤهل العلمي للمرأة العاملة ، والتقدير في آخر شهادة جامعية، وتحصيل الأب العلمي؟

تكون مجتمع الدراسة من (421) امرأة ممن التحقن بالعمل في الأعوام (1980-1985) وما زلن يعملن في الوزارات الآتية (التربية والتعليم العالي، والصحة، والتنمية الاجتماعية، والسياحة والآثار). وقد توزعن طبقاً للمؤهل العلمي إلى (403) حاملة لل بكالوريوس، وأربع نساء حاملات للدبلوم العالي، وثلاث عشرة حاملات للماجستير، وواحدة حاملة للدكتوراة. تكونت عينة الدراسة من (50%) من مجتمع الدراسة تم اختيارهن بالطريقة العشوائية الطبقية، أي أن مجتمع أفراد عينة الدراسة بلغ مائتين وإحدى عشرة امرأة.

صممت الباحثة أداتين لجمع المعلومات، الأولى هي استبانة لقياس مستوى الحراك الاجتماعي للمرأة الأردنية، وقد تم استخراج الصدق الظاهري للاستبانة من خلال عرضها على عشرة محكمين من ذوي الخبرة، والاختصاص، في المجال التربوي، للثبوت من صحة الفقرات وسلامة صياغتها وانتمائها للمجال، وبذا تم التأكد من صدق المحتوى بعد الأخذ باقتراحات المحكمين من حيث الحذف والإضافة والتعديل، وللتأكد من ثبات الأداة قامت الباحثة بتطبيقها على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة مكونة من ثلاثين امرأة من العاملات في الوزارات المشمولة بالدراسة، وإعادة التطبيق بعد مرور أسبوعين، وتم حساب معامل الثبات من خلال معامل ارتباط بيرسون وبلغ (0.91)، و تم حساب الاتساق الداخلي وفق معادلة Cronbach-Alpha حيث بلغ معامل الثبات للأداة (0.89) وهي درجة عالية مناسبة لتحقيق أغراض هذه الدراسة.

الأداة الثانية هي المقابلة الشخصية واستخدمت الباحثة الإحصاء الوصفي واختبار (ت) وتحليل التباين ANOVA واختبار Scheffee للمقارنات البعدية وقد توصلت الدراسة إلى أبرز النتائج الآتية:

- 1- دلت النتائج أن هناك حراكاً اجتماعياً اقتصادياً متوسط المستوى للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام.
- 2- ظهر أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام بالمجالين الاجتماعي والاقتصادي، تعزى إلى (اختلاف الوزارة- موقع العمل- دخل الأسرة- الحالة الاجتماعية للمرأة العاملة- منشأ الأسرة- عمل الزوج- تحصيل الأب العلمي).
- 3- ظهر أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام بالمجالين الاجتماعي والاقتصادي تعزى للمؤهل العلمي، واختلاف التقدير في آخر شهادة جامعية، والعمر والمستوى الوظيفي، ومهنة الأب.
- 4- دلت النتائج أن معظم النساء الأردنيات العاملات في القطاع العام واللاتي حققن حراكاً اجتماعياً عالي المستوى، وصلن آباؤهن إلى مراكز اجتماعية متقدمة في المؤسسات الحكومية.

وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بعمل استقصاءات علمية تشمل:

- 1- إجراء دراسة مقارنة لأثر التعليم الجامعي على الحراك الاجتماعي بين المجتمع الأردني و بعض المجتمعات العربية الأخرى، للتأكد من طبيعة الحراك الاجتماعي عند المرأة الأردنية مقارنة بمثيلاتها من النساء العربيات.
- 2- إجراء دراسة مقارنة بين طبيعة الحراك الاجتماعي عند عينة من النساء مقابل عينة من الرجال الأردنيين المتماثلين في الطبقة الاجتماعية.
- 3- إجراء دراسة للكشف عن العلاقة بين الحراك الاجتماعي عند المرأة والتغيير في المنظومة القيمية لديها.

Abstract

The Relationship of the University Educational Level and Specific Variables with the Social Mobility Level of the Jordanian Women Working in the Public Sector

By

Siham Al-Sarabi

Supervisor

Prof. Abdallah Oweidat

This dissertation aimed to investigate the relationship of the university educational level and specific variables with the social mobility level of the Jordanian working women in the public sector through answering the following two questions:

- 1- What is the social mobility level of Jordanian women working in the public sector?
- 2- Does the level of the social mobility of Jordanian women working in the public sector that came out of university education differ due to: age, ministry of employment, location of employment, employment rank, family income, mother's educational level, husband's educational level, husband's monthly income, father's occupation, family origin, husband's occupation, social status, experience, working woman educational level, rating in last academic degree, and the father's educational level.

The research target population consisted of (421) women who joined the working force between the years of (1980-1985) and who were still working in the following ministries: Education, Higher Education, Health, Social Development, Tourism and Antiques.

The target population was distributed as follows: (403) held Bachelor degrees, (4) held High Diploma degrees, (13) held Master degrees, and one held a Doctor of Philosophy degree. The research sample comprised half the target population, which resulted in a sample of (211) women, who were selected using the multistage cluster sampling method.

For the purpose of this dissertation, the researcher designed two tools to gather information. The first tool was a questionnaire to measure the social mobility level of the Jordanian working women. To check the validity of the questionnaire, the researcher asked a panel of ten experienced subject matter experts in the education field to review the questionnaire and verify the accuracy of the paragraphs, its proper phrasing, and its pertinence to the scope of the dissertation. Through this panel review, the researcher was able to ensure the validity of the questionnaire after taking into account the panel suggestions to modify, add, and eliminate the paragraphs that needed so.

The researcher tested the reliability of the research tools on an exploratory sample outside of the research sample which was composed of (30) women working in the ministries included in the dissertation, and then retested the tools two weeks later. The reliability coefficient was computed using Alpha's Cronbach analysis and was found to be (0.89) which was a very high index of stability for the purpose of this dissertation. Pearson's coefficient for the questionnaire was (0.91).

The second tool the researcher used to gather information was the personal interview.

The researcher analyzed the data using descriptive statistics, one sample T-test analysis of variance (ANOVA), and finally the Scheffee Test for Post Comparisons.

After completing the analysis, the researcher reached the following results:

- 1- There was a medium strength social and economical mobility level of Jordanian women working in the public sector
- 2- There were no statistical significant differences in the level of social mobility of Jordanian women working in the public sector that came out of university education in both the social and economic domains attributed to: ministry of employment, location of employment, family income, social status, family origin, husband's occupation and father's educational level.

- 3- There were statistical significant differences in the level of the social mobility of Jordanian women working in the public sector that came out of university education in both the social and economic domains attributed to: academic degree, GPA in highest academic degree, age, employment rank, and father's occupation.
- 4- The research results showed that the majority of Jordanian women working in the public sector who were able to achieve a high level of social mobility had fathers who occupied high ranking positions in the public sector.

In light of the research results, the researcher recommended the following:

- 1- Conducting a comparative study between Jordan and another Arabic country in the subject of: The relationship between the university educational level and the social mobility level so as to explore the nature of the level of social mobility of Jordanian women compared to their peers in other Arab societies.
- 2- Conducting a comparative study between the nature of social mobility of Jordanian men and Jordanian women sharing the same social class.
- 3- Conducting a study to reveal the relationship between social mobility of women and the change in their value system.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها وعناصرها

التمهيد:

كانت شرق الاردن قبل عام 1921 جزءاً من ولاية سوريا تابعة للامبراطورية العثمانية وكانت طبيعة اقتصاده معتمدة على الزراعة وتربية الاغنام والابل. إذ كانت غالبية سكانه تحترف الزراعة بطرقها البدائية لسد حاجاتهم. (محافظة، 1973، 147).

وقد عانى الاردن في تلك الحقبة من قصور الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة والاتصالات وطرق المواصلات، لذا لجأ المواطنون الى الكتاتيب وأئمة المساجد لمحو الأمية، لكن هذه الفائدة كانت مقتصره على الذكور دون الإناث، لأن تعليم الإناث كان أمراً غير مقبول، نظراً للعادات والتقاليد والقيم التي تحول دون افتتاح كتاتيب خاصة بهن، وقد بقيت مخلفات هذه الكتاتيب منتشرة في بعض ربوع الارياف والبوادي والمدن الاردنية، حيث كانت تفرض وجودها في كثير من القرى الاردنية التي لا تتواجد فيها مدارس نظامية، ولقد تلاشت هذه الكتاتيب الى حد كبير في عقد الخمسينات من هذا القرن. (عبيدات، 1990، 20).

وفي عهد الإمارة كان مستوى التعليم في الإمارة متدنياً جداً حيث كان عدد المدارس عام 1921 (تسع عشرة) مدرسة للذكور يقوم بالتدريس فيها سبعة وعشرون معلماً، ومدرستين للإناث يقوم بالتدريس فيها معلمتان اثنتان فقط. وكان التدريس باللغة التركية وكانت مخصصات التعليم محدوده جداً. (التل، 1989، 85).

وفي عام 1924 كان في الاردن ثلاث مدارس ثانوية للذكور هي السلط واربد والكرك وكان أعلى صفوفها هو الثالث الثانوي في حين كانت نهاية المرحلة الثانوية تنتهي في الخامس الثانوي. (ماضي وموسى، 1959، 11).

وقد تزايدت أعداد المدارس بشكل ملحوظ، ففي عام (1922) كان عدد المدارس (44) مدرسة ثم بدأ بالتذبذب صعوداً وهبوطاً إلى أن أصبح عام (1931/1930) نحو (54) مدرسة وفي أواخر عهد الإمارة كان عدد المدارس نحو (73) مدرسة ولم يزد عدد المدارس عن هذا الرقم في أي سنة أخرى من سنوات عهد الامارة إلا أن الملاحظ أن التعليم كان يتقدم ببطء شديد وبخاصة بين أوساط الطالبات حيث أن أعداد مدارس الإناث ظلت قليلة وكانت نسبتهم إلى الطلاب عام 1922- 1923 نحو (11%) ثم ارتفعت هذه النسبة عام 1946-1947 إلى نحو 23%، وإذا نظرنا إلى نسبة عدد الطالبات اللواتي التحقن في التعليم خلال عهد الإمارة نجدها تعادل (21%) من عدد الطلاب، حيث كان تركيز الدولة منصباً على تعليم الذكور أكثر من الإناث، ولأن القيم والتقاليد والعادات السائدة في المجتمع الأردني كانت تحد من تعليم الإناث لذا ظل تعليم الإناث في معظمه متركزاً في مدارس المدن، الأمر الذي جعل نسبتهم في التعليم منخفضة قياساً بالذكور. (عبيدات، الرشدان، 1993، 37).

ومما هو جدير بالذكر أن أول امتحان عام شامل للمرحلة الثانوية في عهد الإمارة عقد عام (1933) في مدرسة السلط الثانوية الكاملة، حيث تخرج في هذا العام (أحد عشر) طالباً من العدد الكلي الذي تقدم للامتحان والذي بلغ (تسعة وعشرين) طالباً أي أن الطالبات حتى ذلك التاريخ لم يكن باستطاعتهم التقدم لذلك الامتحان. (محافظة، 1973، 45).

ظلت القوانين والأنظمة التعليمية الموروثة عن الدولة العثمانية سائدة حتى عام (1939) عندما استبدل بها نظام تربوي جديد بموجب نظام التعليم (رقم 1 لعام 1939) الذي ألحق الخدمات التربوية بوزارة المعارف، وبعد هذا النظام صدر نظام التعليم رقم (2 لعام 1939) وقد تم بموجب هذين النظامين (1، 2) إلغاء جميع القوانين والأنظمة التركية. وأصبح التعليم إلزامياً في بعض مناطق الأردن، ونظراً لعدم توفر الكليات التي تتولى تخريج المعلمين حسب المواصفات المطلوبة، فإن الدولة أصبحت مضطرة إلى إعداد المعلمين في الدول العربية المجاورة، ومضطره إلى الاستفادة من خبرات المعلمين في الاقطار المجاورة. (التل، 1989، 85).

وفي عام (1946) أُعلن استقلال إمارة شرق الأردن، وتحولت الى المملكة الأردنية الهاشمية، ولوحظ أن التعليم بدأ يأخذ منحى صاعداً، وتركيزاً عالياً، ولكلا الجنسين، إلا أن قيام دولة اسرائيل عام (1948)، وتهجير أعداد كبيرة من الشعب الفلسطيني قد أدخل بمشاريع التنمية المختلفة، وأن الهزيمة التي لحقت بالعرب في ذلك الوقت قد شكلت دافعاً كبيراً لسكان فلسطين لإلحاق أبنائهم في التعليم لمواجهة خصم انتصر— عليهم لتفوقه في العلم والمعرفة، وما أن أعلنت الوحدة بين الـضفتين في (24، نيسان 1950) حتى أدت إلى تغييرات جذرية، في البنية الاجتماعية والتعليمية لسكان شرق الأردن، حيث امتزج الشعبان الأردني والفلسطيني امتزاجاً نتج عنه تغيير كبير في الحالة الاجتماعية والتعليمية فقد كانت الفرص التعليمية، لأبناء فلسطين قبل عام (1950) أوفر منها لأبناء شرق الاردن. (عبيدات، الرشدان، 1993، 59).

وفي عام 1955 استحدث قانون جديد للمعارف، فأُنشئت دور المعلمين والمعلمات بالإضافة إلى معهد المعلمين في عمان عام (1951) ودار المعلمات في رام الله (1952) ودار المعلمين في بيت حنينا (1953)، ودار المعلمين الريفية في حواره (1956)، ودار المعلمين في العروب (1958)، ومركز تدريب المعلمات في رام الله التابع لوكالة الغوث 1958، وأكد القانون الجديد 1955 على ديمقراطية التعليم ونشره. (وزارة التعليم العالي، 1985، 53-55).

وما أن مرّ عقد من الزمان حتى صدر قانون التربية والتعليم رقم (16 لعام 1964) الذي كان قفزة نوعية، حيث رفع سن التعليم الإلزامي من ست سنوات إلى تسع سنوات وفي حينها تضاعف الطلب على التعليم للجنسين، وانتشرت مدارس الذكور، والإناث، وعمت معظم المدن والقرى الكبيرة، فقد كان عدد المدارس لعام (1950) نحو (141) مدرسة، وكان يزداد عدد المدارس سنة بعد أخرى، بمعدل خمس مدارس حتى العام الدراسي (1966) حيث بلغ عدد المدارس في الـضفتين (2059) منها (1221) مدرسة في الضفة الشرقية وحدها. (عبيدات والرشدان، 1993، 37).

ونظراً لاحتلال إسرائيل للضفة الغربية عام 1967 فقد سببت هذه الحرب صدمة حادة للاقتصاد الوطني الأردني، ووضعت البلاد أمام مشاكل اقتصادية، واجتماعية، فنقصت المصادر الاقتصادية، كما انخفض مستوى النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته وخاصة الزراعة، والسياحة، والصناعة، انخفاضاً كبيراً، ولم تؤد الحرب الى ضعف الإنتاج وزيادة البطالة فحسب، وإنما ولدت نكسه لجهود تطوير البلاد المبدولة، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، مما أثر على النهضة التعليمية نتيجة للأعداد الهائلة من طلبة الضفة الغربية الذين نزحوا الى الاردن فقد ادى الى اكتظاظ الصفوف المدرسيه، واكتظاظ في المدارس نفسها مما حمل ميزانية التربية والتعليم أكثر من طاقتها، فبدأت في بناء المدارس لاستقبال هذه الاعداد الكبيرة من الطلبة، وبدأ نظام الفترتين يعزز من وجوده في معظم مدارس المملكة، وبخاصة مدارس المدن وصارت المدارس تزداد في بعض السنوات نحو مئة مدرسة أو يزيد حتى بلغت عام (1984) نحو (3082) مدرسة، وفي عام 1990/1991 (3582) مدرسة، (التل، 1989، 73).

وقد قام القطاع الخاص ونتيجة للزيادة الكبيرة في أعداد الطلبة بإنشاء مدارس خاصة تستقبل أبناء الموسرين، وقد سدت نقصاً كبيراً بحيث استطاعت أن تغطي إلى حد كبير النقص الحاصل في عدد المدارس الحكومية. إلا أن الازدياد في عدد المدارس الحكومية لم يرافقه تحسين في المؤهلات التعليمية مما أدى إلى تراجع الحركة التعليمية والاهتمام بالكم وليس بالكيف.

ونتيجة للظروف السياسية والاقتصادية عادت الحركة التعليمية بالنهوض في فترة السبعينات حيث ارتفعت اسعار النفط وصار الطلب على الايدي المتعلمة عالياً في الدول المجاورة، فازدادت اعداد الطلبة والطالبات، لوعي السكان بأهمية التعليم، ولم يعد التعليم مقتصر -اً على تعليم الذكور دون الإناث، بل أصبح متاحاً للجميع ذكوراً و إناثاً دون تمييز، في جميع طبقات الشعب المختلفة، حيث أصبح افتتاح المدارس للإناث يماثل افتتاح مدارس الذكور وبذلك انتهى ذلك العهد الذي كان الكثيرون من أبناء الاردن يعتبرون تعليم المرأة، هو نوع من الخروج على العادات، والتقاليد، والأعراف، التي توارثوها عن السلف. (عبيدات، الرشدان، 1993، 72).

واستجابة للتطورات السريعة في عقدي الستينات والسبعينات اتخذت وزارة التربية في عام (1980) قراراً بتحويل معاهد المعلمين والمعلمات الى كليات مجتمع، حيث اصبح عددها في الضفة الشرقية عام 1985 (52) كلية وفي عام 1987 (57) كلية مهمتها تقديم البرامج الدراسية لمدة سنتين بعد شهادته الدراسة الثانوية من أجل اعداد الفنيين في مجال المهن المختلفة ومنها التعليمية وتقديم التعليم المستمر، (التل، 1998، 141).

أما الخطوة الكبيرة في التعليم العالي فقد كانت بانشاء الجامعة الأردنية الجامعة الأولى في الأردن عام (1962) ثم تبعتها بقية الجامعات الاردنية استجابة للتوسع في التعليم العالي فأنشأت جامعة اليرموك (1976) كي تساعد الجامعة الاردنية في توفير فرص التعليم الجامعي أمام الأعداد الكبيرة من خريجي الثانوية العامة ثم جامعة مؤتة (1981) وآل البيت (1992) و (الجامعة الهاشمية) (1994) وجامعة البلقاء التطبيقية (1997) جامعة الحسين بن طلال (1999). (التل، 1998، 6-8).

أدى هذا التوسع الكبير في التعليم لإنشاء مجلس التعليم العالي، بموجب قانون 1980/13 تاريخ 1982/5/1 ليتولى التخطيط والتنسيق لهذا التعليم ورسم السياسة العامة ومتابعة تنفيذها، ثم تأسيس وزارة التعليم العالي (1985) لاجداث نقلة نوعية وكمية فيه.

ونتيجة للقفزة الهائلة في أسعار البترول في السبعينات تحسنت أحوال الطبقة الوسطى ولذلك تحسنت فرص المرأة بنسب أكبر للحصول على التعليم الجامعي "حيث اثبتت الفتاه الأردنية أهليتها من خلال نسب النجاح الكبيرة والمرتفعة في الثانوية العامة إذ زادت نسبة النجاح عند الفتيات عن الذكور"، (الخطيب، 1993، 41).

فنسبة نجاح الإناث في الثانوية العامة عام 1971 (28.3%) وعام 1986 (47%) ثم عام 1991 (51.3%) وفي عام 94/93 (52.7%) والملفت للنظر أن نسبة النجاح لدى الإناث في ارتفاع مطرد ويرجع ذلك إلى أسباب وتحولات اقتصادية واجتماعية طرأت على المجتمع الاردني أدت الى زياده اهتمام الإناث بالتعليم العالي بهدف نيل شهادته تؤهلهم للعمل والحصول على دخل يمكنهم من مشاركة زوج المستقبل أعباء الحياة المادية المتفاقمة. (بدر، 1994، 75).

ومما عزز وصول المرأة إلى دخول الجامعات هو تقديم الحكومة الاردنية (مكارم) مقاعد جامعيه لبعض الفئات في المجتمع (مكرمة الاقل حظاً، أبناء أفراد القوات المسلحة، أبناء المعلمين، أبناء المخيمات) مما أتاحت فرصاً هائلة للاناث للالتحاق بالتعليم الجامعي خاصة في الأرياف والبادية. ونتيجة للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد أصبح التحصيل التربوي العلمي مطلباً ضرورياً ومقياساً للوصول إلى مراكز متقدمة في المجتمع، وأصبح الربط بين المراكز ومرونة الحركة الاجتماعية، والتعليم أكثر ارتباطاً.

ولقد أصاب المرأة الأردنية نصيب وافر من التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة وقد أثر التعليم الجامعي على احتلال المرأة لمراكز إدارية وقيادية، في الربع الأخير من القرن العشرين، وجاء هذا التحسن على مركز المرأة من خلال الإقبال المتزايد على التعليم الجامعي.

وفي العقدين الأخيرين شهد الأردن اضاءات على مسيرة المرأة، "فمنحت المرأة في الأردن عام 1984 حق الانتخاب والترشيح لعضوية المجالس البلدية والنيابية، وفي المجلس الوطني الاستشاري الذي جاء كبديل للبرلمان الأردني خلال فترة (1978-1984)، تم تعيين ثلاث نساء في دورته الأولى وأربع نساء في باقي الدورات، كما نجحت امرأة في عضوية مجلس النواب عام 1993، وتم تعيين سيدة واحدة في مجلس الأعيان عام 1993، ودخلت المرأة الأردنية أول مجلس وزراء عام 1979، وتكرر ذلك عام 1984، وتم تشكيل اللجنة الوطنية لشؤون المرأة بقرار من رئاسة الوزراء عام 1993 (المجلة الثقافية، 2000، 17).

إن هذا الجو الإيجابي فتح المجال أمام المرأة للتقدم في ميادين العمل بعد أن اقتحمت ميادين التعليم العالي بجدارة واستحقاق عاليين، الأمر الذي سهل مهمة بعض النساء ممن يحملن شخصية طموحة أن يرشحن لمراكز قيادية في مختلف الميادين خاصة وأن الأمم المتحدة قد اتخذت توصية منذ عام 1995 في مؤتمر بكين أن يصبح العقد القادم عقد المرأة في المساواة والعمل ومع ذلك أظهر تقرير التنمية الانسانية العربية "أن تمثيل النساء في البرلمانات العربية أدنى منها في أي منطقة أخرى من العالم، وأن هناك تدنياً بفرص العمل في كثير في الأقطار". (تقرير التنمية الانسانية العربية، 2002، 55).

مشكلة الدراسة

تشير الدراسات العلمية الى أن التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة. أحد أسباب تقليص الفجوة بين المواطنين من ناحية اجتماعية واقتصادية، كما انه أحد أسباب الحراك الاجتماعي في كثير من دول العالم الحر. لقد أصابت المرأة حظاً وافراً من التعليم العام والتعليم الجامعي جعلها منافسة حقيقية للرجل. و تشير إحصائيات الجامعات الأردنية أن عدد الإناث من خريجي الجامعات الأردنية بلغت في عام 2002/2001 (13249) من أصل (25456) أي ما نسبته (52%) من مجموع الطلبة الخريجين،(وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التقرير السنوي 2001-2002) وهي نسب تؤكد قوة مركز المرأة في ميدان التعليم العالي.

إن هذه المؤشرات في نسب التعليم عند المرأة الأردنية تثير تساؤلات حول طبيعة الحراك الاجتماعي الذي أصابته المرأة قياساً بتنامي نسب تعليمها العالي. "إلا أن نسبة المرأة في القوى العاملة لا زالت 14.8% ونسبة الحراك بين النساء المتعلّمات تعليماً جامعياً غير واضحة المعالم للحواجز الثقافية والاجتماعية" (الإحصاءات العامة، 1994، 340-341).

وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل بتقصي- علاقة مستوى التعليم الجامعي ومتغيرات اخرى بمستوى الحراك الاجتماعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- إن الدراسات والبحوث التي تناولت العلاقة بين التعليم والحراك الاجتماعي قد انقسمت فيما بينها ولم تنته إلى نتائج متفقة. فأكد بعضها على أن التعليم عامل حاسم من عوامل الحراك الاجتماعي وأكدت الأخرى على أن التعليم وسيلة للثبات الاجتماعي ونقل الطبقة الاجتماعية وبذلك فإن الفرضية القائلة بأن التعليم يؤدي إلى الحراك الاجتماعي ما زال موضوع بحث وتساؤل.
- أن الأدب التربوي الأردني لم يتناول هذه العلاقة بدرجة تتناسب مع أهميتها بالنسبة للمرأة الأردنية.

– هناك حاجة الى تجذير أو تأصيل مفهوم الحراك الاجتماعي في المجتمع الأردني والكشف عن علاقته بالتعليم والمتغيرات الأخرى في هذه العملية.

– الكشف عن مدى تحقيق التعليم الجامعي لأهدافه وخاصة المرتبطة بالمهنة والدخل والمكانة الاجتماعية.

- من المتوقع أن تعين هذه الدراسة أصحاب القرار التربوي و حتى أصحاب القرار السياسي في وضع السياسات الكفيلة برفع مستوى الحراك الاجتماعي للمرأة الأردنية، لوصول المرأة إلى أعلى المراكز الاجتماعية كل حسب قدراتها وميولها ومهاراتها.

عناصر مشكلة الدراسة

حاولت هذه الدراسة الإجابة عن السؤالين التاليين:

1. ما مستوى الحراك الاجتماعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام؟

2- هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام باختلاف العمر، واختلاف الوزارة، وموقع العمل، والمستوى الوظيفي، ودخل الأسرة، وتحصيل الأم العلمي، والمستوى التعليمي للزوج، ومستوى دخل الزوج الشهري، ومهنة الأب، ومنشأ الأسرة، وعمل الزوج، والحالة الاجتماعية للمرأة العاملة، واختلاف الخبرة، والمؤهل العلمي للمرأة العاملة، والتقدير في آخر شهادة جامعية، وتحصيل الأب العلمي؟

التعريف الإجرائي للمصطلحات

استخدمت هذه الدراسة مجموعة من المصطلحات أظهرت تعريفاتها الواردة إزاءها المعاني التي قصد بها في هذه الدراسة وهي :

- الحراك الاجتماعي: انتقال الفرد من وضع اجتماعي معين إلى وضع اجتماعي آخر إما إلى أعلى أو إلى أسفل من حيث المكانة الاجتماعية، والدخل، والوظيفة، خلال فترة زمنية محددة وما يظهره الاختبار المعد لهذا الغرض.
- التعليم الجامعي: التعليم الذي لاتقل مدته عن أربع سنوات كاملة بعد المرحلة الثانوية وبمستوياته (بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه).
- الطبقة الاجتماعية: مجموعة من الأفراد والجماعات تشترك فيما بينها في كل من متوسط الدخل السنوي، والوظيفة، والثروة، والمكانة الاجتماعية، والمستوى الثقافي والمستوى المعيشي- وأنماط التفاعل الاجتماعي، والعادات والتقاليد التي تميزها عن غيرها ويكون لدى أعضائها شعور بال "نحن" والاختلاف عن غيرهم.

محددات الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على النساء الأردنيات العاملات في القطاع العام بالمستويات التعليمية الأربعة (بكالوريوس-دبلوم عالي-ماجستير-دكتوراه) ممن التحقن بالعمل في الأعوام (1980-1985) وما زلن يعملن في الخدمة العامة في محافظة العاصمة في الوزارات التالية:
(وزارة التربية والتعليم-وزارة التعليم العالي-وزارة الصحة-وزارة التنمية الاجتماعية-وزارة السياحة والآثار) لعام 2002-2003.

الفصل الثاني

الإطار النظري و الدراسات السابقة

الاطار النظري

مفهوم الحراك الاجتماعي

يعرف الحراك الاجتماعي Social Mobility بأنه الانتقال من مكانه إجتماعية إلى مكانة أخرى في سلم التدرج الهرمي، وهذا الانتقال يمكن أن يتم بوسائل تخضع لسيطرة الشخص ووسائل أخرى خارجة عن سيطرته.(غيث، 1979، 427).

وضع جوزيف شامبيتر Joseph Schumpeter (1951) وبيتريم سوروكن Pitirm Sorkin (1927) الأساس النظري لدراسة الحراك الاجتماعي.(Encyclopedia Britannica, 1973, 789).

والحراك الاجتماعي ظاهره اجتماعية ترتبط بظاهرة أعم وأشمل وهي ظاهرة التغيير الاجتماعي Social Change التي يتعرض لها الأشخاص والجماعات والموضوعات الاجتماعية والقيم الاجتماعية، حيث تنتقل أو تتحول من وضع اجتماعي معين إلى آخر ومن مكانه اجتماعية معينة إلى أخرى باختلاف المواقع والفترة الزمنية، "وهو مفهوم بنائي إحصائي، يقصد بنائيته، انه يرتبط ارتباطاً مباشراً بالبناء الاجتماعي Social Structure للمجتمع، ويقصد بإحصائيته انه يعتمد في تحديده وقياسه على الأرقام واستخدام الأساليب الإحصائية". (الشخبي، 2002، 189)، ومقياس التدرج العالمي تعتبر الهجرة من أهم أنواع الحراك الاجتماعي (The New Encyclopedia Britannica, 2000, 346).

ويقصد بالتدرج الاجتماعي بأنه نظام تدرجي معين لسكان مجتمع ما ويتم وفقاً لهذا النظام ترتيب الأفراد والأسر والجماعات وفق مستويات اجتماعية تصعد من المستويات الدنيا إلى المستويات العليا.(خصاونه، 1995، 2).

وتعد ظاهرة انقسام المجتمع إلى شرائح ظاهرة اجتماعية عامة، يكاد لا يخلو منها أي مجتمع إنساني، حتى أنه من المتعذر أن نجد فيما يسود العالم من ثقافات مختلفة مجتمعاً واحداً يخلو من ظاهرة التمايز الطبقي. ولتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الأفراد فإنه يعتمد على طبيعة المجتمع، هل هو مغلق أم مفتوح؟ فالمجتمع المغلق هو ذلك المجتمع الذي تكون فيه الثروة والنفوذ والمهابة والمركز متوارثة، ولذا لن يكون هناك إلا فرص قليلة لبعض الأفراد الطموحين للعودة إلى مجتمع الصقوة. إن المجتمع المفتوح بالمقارنة فهو ذلك المجتمع الذي يعتمد المركز الاجتماعي فيه على القدرات، والطموح، حيث تختفي العوائق التي تحول دون صعود الأفراد من الطبقات الدنيا، إلى أعلى السلم الطبقي، ولذلك فإن عملية الحراك الاجتماعي لا تعتمد على الوراثة أو المحابة، أو ربط علاقات مع مصادر القوى في المجتمع، ولكن على قدرة الفرد ومدى طموحه، أو بالأحرى على مفهوم الجدارة. (الحامد، 1984، 136)

وأشارت نتائج الدراسات التي أجريت على الحراك الاجتماعي إلى اختلاف معدلاته باختلاف المكان، والزمان، وطبيعة المجتمع، وأنماط العلاقات، التي تحكم عناصر البناء الاجتماعي واختلاف القيم والاتجاهات الفكرية السائدة. (العادلي، 1998، 162).

وكذلك أشارت نتائج الدراسات الانثروبولوجية والاثنولوجية (دراسة الثقافة المختلفة) إلى وجود التدرج الاجتماعي في جميع المجتمعات البشرية على اختلاف الأزمان، وتشير حركة الفرد والجماعة من طبقة أو مستوى اجتماعي معين إلى طبقة أو مستوى اجتماعي آخر في التسلسل الهرمي للبناء الاجتماعي إلى عملية الحراك الاجتماعي. (ناصر، 1994، 109)، وقد تم تقسيم الحراك الاجتماعي إلى نوعين:
أ. الحراك الاجتماعي الأفقي

ويقصد به إمكانية حركة الأفراد داخل مستوى المكانة الاجتماعية أي انتقال الفرد أو الجماعة من وضع اجتماعي إلى وضع اجتماعي Social Position آخر داخل حدود طبقة اجتماعية أو مستوى اقتصادي اجتماعي آخر. إن مثل هذه الانتقال لا يصحبه غالباً تغيير في المكانة الاقتصادية الاجتماعية للفرد أو الجماعة. (Carter 1973, 540). لذا لم يجد اهتماماً جاداً من جانب العلماء الباحثين المهتمين بالحراك الاجتماعي نظراً لقلّة أهميته.

ب.الحراك الاجتماعي الرأسي

فيعرف بأنه إمكانية حركة الأفراد أعلى أو أسفل مقياس تدرج المكانة الاجتماعية. (النعمانى، 1989، 37) ، ودرجة الحراك الاجتماعي الرأسي تكون عالية نسبياً في المجتمع الذي تكون حركه الأفراد فيه من وضع اجتماعي إلى آخر حركه سهله، وتكون منخفضة عندما يكون مقياس تدرج المكانة الاجتماعية يميل إلى الصرامة والجمود حيث لا يستطيع الأفراد التحرك من مكانة إلى أخرى. (Carter , 1973, 540). وهذا النوع من الحراك أكثر أهمية من الحراك الاجتماعي الأفقي ويتضمن الحراك الرأسي نوعين هما:

- الحراك الاجتماعي الصاعد Upward Social Mobility.

- الحراك الاجتماعي الهابط Downward Social Mobility. (السفطي، 1980، 30)

ويقسم الحراك الاجتماعي الرأسي من حيث البعد الزمني إلى:

1. الحراك الاجتماعي داخل الجيل الواحد Intergenerational Mobility ويشير إلى انتقال الفرد نفسه من وضع اجتماعي إلى آخر صعوداً أو هبوطاً خلال سني حياته ومقارنة وضعه سابقاً بوضعه لاحقاً من حيث الدخل والوظيفة والمكانة الاجتماعية.
2. الحراك الاجتماعي بين الأجيال Intergenerational Mobility ويشير إلى مقارنة الوضع الاجتماعي للأباء بالوضع الاجتماعي للأبناء أو الأحفاد من حيث الوظيفة أو الدخل أو المكانة الاجتماعية. (الجولاني، 1993، 35).

أما الحراك الرأسي فيميز فيه بين ما يعرف بمدى الحراك الرأسي Intensiveness وعمومية الحراك الرأسي Generality ويعني مدى الحراك الرأسي عدد الطبقات أو الشرائح الاجتماعية التي يستطيع أن يقطعها الشخص لأعلى أو لأسفل خلال فترة زمنية محددة. أما عمومية الحراك الرأسي، فيقصد به عدد الأفراد الذين استطاعوا أن يغيروا من وضعهم الاجتماعي في اتجاه رأسي خلال فترة زمنية محددة، وبقسمة مجموع الأفراد الذين تحركوا على العدد الكلي للسكان نحصل على نسبة عمومية الحراك الاجتماعي الرأسي.

وباستخدام المعلومات الخاصة بمدى الحراك الرأسي وعمومية الحراك الرأسي، يمكننا الحصول على مؤشر إجمالي للحراك الاقتصادي الرأسي في مجتمع معين، وباستخدام هذا المؤشر الإجمالي للحراك يمكننا أن نقارن بين مجتمع ومجتمع آخر، أو إجراء المقارنة في نفس المجتمع بالنسبة لفترات زمنية مختلفة. (Heller, 1979, 312).

وهناك ما يعرف بالحراك الدائري Circulation Mobility ويقصد به ترقى الفرد خلال درجات وظيفية داخل نفس التخصص ولم ينل هذا النوع من الحراك أي اهتمام في الدراسات والأبحاث. (Slomczynski, 1987, 333).

نظم الحراك الاجتماعي

الحراك الاجتماعي ظاهرة حتمية في المجتمعات المعاصرة ولكنه يختلف من حيث الدرجة من مجتمع إلى آخر، وتختلف هذه الدرجة داخل المجتمع الواحد من فترة زمنية لأخرى نتيجة لعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، فعلى سبيل المثال، درجة الحراك الاجتماعي في المجتمع الأردني تختلف عن درجته في المجتمع الأمريكي أو الروسي وكذلك تختلف درجة الحراك الاجتماعي داخل المجتمع الأردني خلال فترة الإمارة عن فترة ما بعد استقلال الإمارة وتحولها إلى مملكة.

وقد أشار بيتريم سوروكن P. Sorokin في كتابه الحراك الاجتماعي Social Mobility الذي نشر عام (1927) والذي يعتبر أول عمل علمي منظم في هذا المجال ومصدراً رئيسياً للحراك الاجتماعي إلى العلاقة بين الحراك الاجتماعي والنظم الاجتماعية بقوله: أنه لا يوجد مجتمع يمكن أن نطلق عليه مجتمعاً مفتوحاً Pure Open يستطيع أي فرد فيه أن ينتقل بحرية تامة من وضع في مستوى اقتصادي واجتماعي إلى طبقة اجتماعية معينة إلى وضع آخر داخل البناء الطبقي للمجتمع، وفي نفس الوقت لا يوجد مجتمع يمكن أن نطلق عليه مجتمعاً مغلقاً تماماً Pure Closed Society يمنع فيه الفرد تماماً من الانتقال من وضع في مستوى اقتصادي اجتماعي أو طبقة اجتماعية معينة إلى وضع آخر داخل البناء الطبقي للمجتمع. "وتوجد بعض نظم الحراك الاجتماعي تقع فيما بين هذين النظامين المتشددتين. (الشخبي، 2002، 191). وقد اتفق كثير من علماء الاجتماع والتربية على تقسيم هذه النظم إلى ثلاثة يمكن التمييز بينها في درجة الحراك الاجتماعي.

أ. نظام الطائفة

يعتبر نظام الطائفة أقرب نظم الحراك الاجتماعي إلى المجتمع المغلق منه إلى المجتمع المفتوح، ويتمثل هذا النظام في بعض المجتمعات البدائية والمجتمعات العنصرية التي تميز بين أفرادها وفقاً للعرق، أو اللون أو العقيدة، أو النوع أو الخلفية الاقتصادية الاجتماعية للأسرة، ويمثل المجتمع الهندي خلال فتره ما قبل حركه التقدم والتنمية الحديثة أحد نماذج النظام الطائفي، وكذلك المجتمع الاسبرطي في بلاد الإغريق (اليونان القديمة). وفي هذا النظام فإن المكانات الموروثة (Ascribed Statuses) تلعب الدور الأوحيد في تحديد مستقبل الفرد، أما قدراته العقلية وسماته الشخصية وجهده الذاتي فلا يوجد لها مكان في هذا النظام. (الشخبي، 2002، 192).

ب. نظام الوضع الاجتماعي

ويتمثل هذا النظام في المجتمعات الزراعية التقليدية التي يسودها النظام الإقطاعي الذي يتكون مجتمعه من هرم متدرج من الطبقات أو الأوضاع الاجتماعية. ويعتبر هذا النظام أقل تشدداً في الحراك الاجتماعي من النظام الطائفي حيث يستطيع الفرد أن يتحرك في حدود ضيقه جداً من وضع اجتماعي معين إلى وضع اجتماعي آخر معتمداً على قدراته وسماته الشخصية وجهده الذاتي. (سمعان، 1999، 53).

ج. نظام الطبقة الاجتماعية

ويتمثل هذا النظام في كثير من المجتمعات المعاصرة وخاصة المتقدمة منها، وطبقاً لهذا النظام تلعب قدرات الفرد ومواهبه وسماته الشخصية وجهده الذاتي دوراً رئيسياً في تحديد الطبقة التي يمكن أن ينتمي إليها خلال حياته المهنية، أما العوامل المتوارثة فإنها تلعب دوراً أقل من السمات الشخصية في حراك هذا الفرد بين طبقات هذا المجتمع. ويتميز نظام الطبقة الاجتماعية بالحراك الاجتماعي سواء للفرد أو الجماعة، وقد يكون هذا الحراك سريعاً أو بطيئاً ولكنه أسرع منه في نظامي الطائفة والوضع الاجتماعي ويتميز أيضاً بأنه عملية مستمرة. (Duberman, 1994, 29).

العوامل المؤثرة في الحراك الاجتماعي

تعددت العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثير على الحراك الاجتماعي وقد أجمل الباحثون هذه

العوامل:

- المهنة حيث تُعد المهنة من أهم مؤشرات الحراك الاجتماعي حتى أصبح دارسو الحراك الاجتماعي يميلون إلى اعتبار المهنة دليلاً كافياً للمستوى الاجتماعي الاقتصادي للأفراد وبالتالي دليلاً ومحكاً للحراك الاجتماعي، بل أن الكثيرين يستخدمون اصطلاح الحراك الاجتماعي والحراك المهني بمعنى واحد تقريباً وأن الدلائل تشير إلى أن الحراك المهني ظل حتى الآن هو الطابع المميز للحراك الاجتماعي. (العزام، 1985، 221)
- ويعتبر الدخل أيضاً من العوامل الهامة التي تؤدي إلى الحراك الاجتماعي فقد استنتج (اندرسون) في بحث أجراه على عينه من الطلبة أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الدخل الاقتصادي والهيبة الاجتماعية وان ارتباط الدخل بالمهنة أقوى من ارتباط المهنة بالهيبة الاجتماعية. (عبد الفتاح، 1991، 34).
- وساهمت الهجرة في كثير من الأحيان في تحسين أوضاع الفرد ونقله من مستوى اجتماعي معين إلى مستوى اجتماعي آخر. (The New Encyclopedia Britannica, 2000, 917).
- وتعتبر الأيدلوجية السياسية عاملاً مؤثراً بالحراك الاجتماعي الذي يقصد بها الفكرة أو المحور الفكري الذي يدور حوله النظام السياسي في المجتمع. (الشخبي، 2002، 199).
- أما التعليم فيعتبر من أهم العوامل المؤدية إلى الحراك الاجتماعي فكلما زاد المستوى التعليمي للفرد كانت له القدرة للحصول على وظيفة ذات مكانة اجتماعية أعلى تتناسب مع هذا المستوى التعليمي ومن ثم يستطيع الفرد التحرك والصعود في السلم الاجتماعي. (جابر، 1991، 5).
- تعد التكنولوجيا عاملاً هاماً في حراك الأفراد و الجماعات اجتماعياً داخل المجتمع الواحد، لأنها تساعد على توفير مستويات متعددة في الوظائف العليا التخصصية التي تعتمد على عمليات معرفية ومهارية عالية مما يتيح فرص لكثير من أبناء المجتمع لشغلها. (الخولي، 1985، 78)
- وتعتبر المكنات الموروثة والمكتسبة من العوامل التي تساعد على الحراك الاجتماعي. فالمكانة الموروثة تلك المكانة التي يولد الطفل مزوداً بها مثل اللون والجنس والعمر والعنصر والعقيدة. أما المكانة المكتسبة فهي المكانة التي يحصل عليها الفرد خلال حياته معتمداً على قدراته وميوله وسمات شخصيته وجهده الذاتي، وتزداد قيمة هذه المكانة في المجتمعات المفتوحة التي تؤمن وتطبق مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. (غريب، عبد الباسط، 1991، 360).

- أما عدد أفراد الأسرة فتوصلت بعض الدراسات إلى أن عدد أفراد الأسرة يتناسب تناسباً عكسياً مع ظاهرة الحراك الاجتماعي الصاعد، بمعنى كلما ازداد عدد أفراد الأسرة أثر ذلك تأثيراً سلبياً على حراك أفرادها إلى أعلى أو حتى ثباتهم اجتماعياً. (الشخبي، 2002، 205).
 - ويزداد التقدير الاجتماعي للوظيفة كلما ازدادت أهميتها لكل من الفرد والمجتمع، وارتفع عائدها المادي، وكان عدد الأفراد الذين يشغلونها قليلاً والعكس.
 - وتساعد بعض العوامل الشخصية كالموهبة، وسمات الشخصية، والمهارات الحركية، والقدرات، بالإضافة إلى سمة الجمال على الحراك الاجتماعي الأعلى وخاصة لأبناء الأسر الفقيرة.
 - ويختلف دور المرأة في الحراك الاجتماعي باختلاف نظرة المجتمعات نحو مكانة المرأة ودورها في بناء المجتمعات. لذا إن العوامل التي ذكرت قد تسهل أو تعيق عملية الحراك الاجتماعي الذي ارتبط بمفاهيم عده منها الطبقة والتدرج الطبقي والمكانة والدور الاجتماعي.
- وسوف تأخذ الدراسة الحالية مفهوم الحراك الاجتماعي الذي جاء به (بيتريم سوروكين Pitirm Sorkin) وهو من أشهر التعريفات التي تُعد مصدراً لها والذي يرى أن "انتقال الفرد أو الجماعة من طبقة إلى مستوى اجتماعي اقتصادي معين أو طبقة أو مستوى اجتماعي اقتصادي آخر بحيث يرتبط بهذا الانتقال تغيرات في مستوى وظيفته ودخل الفرد، وقد يكون هذا الانتقال إلى أعلى أو إلى أسفل". (Sorkin, 1968, 480).

مفهوم التعليم الجامعي

يعرف التعليم فيما بعد المدارس الثانوية بالتعليم الجامعي الذي يقدم من خلال الكليات والجامعات ويحتاج الطالب خلال فترة التعليم الجامعي إلى إعداد سابق في المرحلة الثانوية. (Carter, 1973, 282).

وكان مفهوم التعليم الجامعي خلال القرن التاسع عشر— يشمل التدريب داخل الكليات والجامعات وكان معظمه غير فني وغير مهني وقد اتسع مفهوم التعليم الجامعي الآن ليشمل بالإضافة إلى الكليات والجامعات ومعاهد إعداد المدرسين والمدارس المهنية. (The New Encyclopedia, 2000, 917).

وهذا التطور الذي حدث في مفهوم التعليم الجامعي كان نتيجة لعاملي التقدم التكنولوجي وما يصاحبه من احتياجات إلى كوادر متخصصة وأيضاً زيادة أعداد الطلاب الراغبين في التعليم الجامعي. ويشمل التعليم الجامعي العالي في العالم مختلف أنواع التعليم الواقعة في المرحلة الثالثة الكبرى بعد التعليم الأساسي والثانوي، وبهذه المكانة يحتل موقعاً فريداً في نظام التعليم عند غايته القصوى ويتجلى أكثر في التعليم الجامعي الشامل ويرتبط غالباً بمكانة معنوية ومادية في المجتمع. (الصيداوي، 1988، 234).

ويلقي التعليم الجامعي بظله على نظام التعليم بأكمله في مرحلة التعليم الثانوي، والمفروض أن يمثل التعليم الجامعي بمعاهدته وكلياته ومراكزه وجامعاته وسائر مؤسساته مضافاً تعليمياً مرموقاً إلى مرحلتَي التعليم السابقتين الأساسيين والثانوي ويحمل في جنباته معاني التعمق في الفكر وارتداد آفاق جديدة فيه ضمن تجلياته النظرية والعملية. (الصيداوي، 1988، 234).

ويتزايد الاهتمام بالتعليم الجامعي باستمرار منذ منتصف القرن العشرين في أكثر بلاد العالم تيمناً بالدور الذي يمكن أن يمثله في عمليات الإنماء الوطني والاقتصادي الاجتماعي والثقافي والسياسي، وقد اكتسب التعليم الجامعي أهميته في مختلف العصور والمجتمعات على اختلافها لما يتيح من فرص لدخل مرتفع ومكانة اجتماعية مرموقة.

والبحت الحالي، سوف يأخذ بمفهوم التعليم الجامعي الذي مؤداه أن التعليم الجامعي هو التعليم بعد المرحلة الثانوية والذي يقدم من خلال الكليات والجامعات بمستوى البكالوريوس والدبلوم العالي والماجستير والدكتوراه.

العلاقة بين التعليم والحراك الاجتماعي

لقد ارتبط مفهوم الحراك الاجتماعي في علم اجتماع التربية بالاهتمام بمعرفة إلى أي مدى ترتبط الفروق بين الطبقات الاجتماعية بفرص التعليم. (Hills, 1982, 253).

وقد تناول كثير من الدراسات في معظم البلدان ما يعرف بـ (المنشأ الاجتماعي للطلاب) وانتهت الدراسات إلى نتائج واحدة تقريباً وهي "أن نسبة أبناء الطبقات الفقيرة- ولاسيما أبناء الفلاحين والعمال وخاصة في مراحل التعليم- في مرحلتى التعليم الثانوي والعالي أدنى بكثير من نسبه أبناء الطبقة الغنية، أو ذات السلطة في المجتمع، وهناك توزيع غير عادل في مقاعد الدراسة تبعاً لمهنة الآباء، يتجلى خاصة في التعليم العالي ثم الثانوي ولا يتجلى بطبيعة الحال في التعليم الابتدائي لكونه إلزامياً، على أن هذا التوزيع غير العادل يختلف باختلاف الدول". (عبد الدايم، 1983، 500).

وحول العلاقة بين التعليم والحراك الاجتماعي، ذهب أصحاب النظرية الوظيفية إلى أن المدارس، هي مؤسسة جوهرية في المجتمع المتمدّن، لأنها تؤدي وظيفتين أساسيتين: الأولى أن المدارس تمثل طريقة عقلية في إختيار وتصنيف الناس الموهوبين، حيث يحقق أكثر الناس قدرة ودافعية من خلال المدرسة، أحسن المواقع الوظيفية والقيادية، أما الوظيفة الثانية للمدرسة فقيامها بتعليم المهارات العقلية والمعايير الأساسية لمساعدة الأفراد للقيام بأدوارهم بمجتمع يزداد اعتماده على الخبرة والمعرفة يوماً بعد يوم. (عويدات، 1999، 21).

في حين يرى أصحاب نظرية الصراع أن المدرسة ليست إلا أداة لتنمي عناصر النقص واللامساواة، في الطبقات الفقيرة من المجتمع، وأن المدارس في نظرهم، هي أداة تستخدمها المجموعة المنتفذة في المجتمع، لفرض قيمها ومعاييرها وهي بالتالي أداة للهيمنة ومدّ النفوذ للنخبة المسيطرة في المجتمع، وهي أدوات يستخدمها الأقوياء، لتعليم الفقراء أساليب الطاعة والإذعان، للمعايير التي يصوغونها لذلك المجتمع. (عويدات، 1999، 22)

وأشار (بيير بورديو) إلى ما أسماه بظاهرة "العنف الثقافي" أي تلك العمليات الموضوعية التي من خلالها وبها يطرد أو يستبعد أبناء الطبقات الدنيا من النظم التعليمية، وهو في صدد ذلك نراه يبذل جهوده العلمية في كشف آليات النظام التربوي داخل المؤسسة التعليمية التي تقوم بالفعل بعملية الانتقاء الاجتماعي خلال ممارسة الحياة اليومية داخلها، وأن هذا العنف الثقافي هو الذي يسبب فشل كل جهود الإصلاح التربوي الذي يركز فقط على ازالة العقبات الاقتصادية التي تعوق تكافؤ الفرص التعليمية. (البلاوي، 1986، 134).

ويضرب مثلاً على ذلك، ما شهدته فرنسا في الفترة (1961- 1962) من إصلاحات ديمقراطية هائلة في التعليم الجامعي ومع ذلك ورغم الاتساع النسبي الذي حدث في الفرص التعليمية أمام جميع أبناء طبقات المجتمع الفرنسي- وارتفاع نسبة المقيدون في ذلك التعليم من كل الطبقات، فإن شكل التعليم في علاقته بالبنية الطبقية لم يتغير، بمعنى أن زيادة المقيدون في التعليم العالي قد وزعت بين طبقات الشعب بنسب تكاد تكون هي نفسها النسب التي وزع فيها أبناء تلك الطبقات على الجامعات الفرنسية عام 1960. (البلاوي، 1986، 135).

أما سوركين Sorkin فيرى أن النظم التعليمية كانت دائماً مجريات للحراك الاجتماعي الرأسي ويؤكد "بيكر" على دور التعليم في الحراك الاجتماعي بقوله: "في أكثر المجتمعات تعقيداً تلعب المدرسة دوراً رئيسياً في الحراك الاجتماعي، فالتعليم رمز للمكانة الاجتماعية وهو في نفس الوقت وسيلة لتحقيق المكانة العليا". (مرسي، 1984، 36).

فالتعليم، يعتبر أكثر العوامل قوة في إحداث الحراك ذلك أن الرقي الاجتماعي لا يتحقق إلا عن طريق التعليم الذي يجعل الحركة إلى أعلى ميسورة في البناء الاجتماعي، فالملاحظ أن وظائف ذوي الياقات البيضاء تتزايد بالقياس إلى الأعمال اليدوية وهذا يعني أن أفراداً كثيرين يستفيدون من هذا النوع من التعليم الذي يؤهلهم لتلك الوظائف. (عبد الباقي، 1984، 287، 288).

ولكن وبالرغم من الانتقادات التي وجهت للتعليم على أنه عائق للحراك الاجتماعي فقد أكدت العديد من الأبحاث والدراسات على أن ثمة علاقة إيجابية ذات دلالة بين التعليم بمختلف مراحل وأنواعه وبين النماء والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وأن التعليم يزيد من دخل الفرد ويحسن من وضعه الاقتصادي والاجتماعي عن طريق ما يكسبه المتعلم من مهارات معرفية وعملية إلى جانب تزويده بالخلفية الثقافية التي تؤدي إلى الترفي في السلم الاجتماعي.

امتد مفهوم الحراك الاجتماعي إلى التعليم الجامعي، وأخذ بعداً أشد عمقاً وأكثر تركيزاً. ذلك أن التعليم الجامعي مرتبط بعوامل كثيرة ومتعددة تؤثر على وضع الفرد في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتربوية، ففرص الحياة الأكثر فائدة للفرد وأسرته ارتبطت في معظم الأحيان بالتعليم الجامعي، وأن إعطاء الفرد فرصة للدراسة الجامعية، يعني إعطاءه مركزاً اجتماعياً واقتصادياً متميزاً في المستقبل.

فالنمو السريع للمجتمعات وزيادة الطلب على التعليم الجامعي في جميع دول العالم شكل عملية ضغط للتغيير داخل هذه المجتمعات، إذ أن القوى البشرية تشكل وسيلة ضغط غير قابلة لوجود قوة أخرى تكافئها وتعاكسها في الاتجاه. حيث ترى هذه المجتمعات في مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي الوسيلة الأساسية للنمو والتغيير نحو الأفضل. (Harmen,1994,313).

و يرى ريموند بودون أن بناء توزيع الفرص و الأوضاع الاجتماعية لا يتسق مع البناء الاجتماعي، والذي يقصد به توزيع الأفراد المتعلمين، طبقاً لمستوى تعليمهم، بمعنى أن التغيير في بناء الفرص في المجتمع يسير بشكل أبطأ من التغيير في البناء التعليمي.

ومع الزيادة الكبيرة في الالتحاق بالمدارس والزيادة في التعليم الجامعي بصفة خاصة، يحدث أن تتوزع المراكز الاجتماعية ذات المكانة العالية، بمعدل متزايد على الأفراد الحاصلين على تعليم عالي، في نفس الوقت يعمل ذلك على تدهور حاد في الفرص المتاحة للأفراد الحاصلين على المستويات الوسطى من التعليم، وأن هذا التدهور ينتقل ببطء إلى المستويات الأدنى، وهو ما يهدد عملية الحراك الاجتماعي في المجتمع. (Boudon,1977,194).

وكما ورد في الدراسة التي قام بها بارسونز "Parsons" في مدينة بوسطن (Boston) في الولايات المتحدة على تلاميذ المدارس العليا أن العقبة الرئيسية أمام الوصول إلى التعليم الجامعي لا تكمن في نقص الموارد الاقتصادية بقدر ما تكمن في ضعف الدافعية، إنه يجب البحث عن العوامل الكامنة خلف الطموح المهني والأكاديمي في داخل الأسرة والمدرسة. (جي روشيه، 1987، 200).

ورغم الانتقادات التي وجهت إلى التعليم باعتباره معوقاً للحراك الاجتماعي، وإيضاً ما وجه إلى التعليم الجامعي على أنه يلعب دوراً في المحافظة على استمرار الفروق الطبقية، إلا أنه قد اتضح لكثير من الدراسات التي أجريت على الحراك الاجتماعي (دراسة نتالي روجوف Natalie Rogoff، لويد ورنر، L. Warner ، أبجلن، J. Abegglen) أنه على الرغم من أن فرص الحراك لم تقل إلا أن الوسائل قد تغيرت فأصبح التعليم الجامعي مطلباً أساسياً للحراك لأعلى. (Encyclopedia Britannica, 2000,) .(749).

ولعب التعليم الجامعي دوراً هاماً في الحراك الاجتماعي عند شباب الطبقة الدنيا والمتوسطه لالتحاقهم بالجامعة وإلى اتساع البناء الاجتماعي Social Structure فالأبناء الذين يتصف أبائهم بدخل منخفض ومستوى منخفض من التعليم ويعملون في وظائف دنيا، هؤلاء الأبناء نتيجة لتعليمهم الجامعي فإن احتمال عملهم في الوظائف الدنيا تقل عن جيل الآباء، وفي البلاد التي يلتحق في التعليم الجامعي ثلث أو ربع الطلاب في المرحلة قبل الجامعية، هذه البلاد يلعب التعليم فيها دوراً مؤثراً في عمليه اتساع البناء الاجتماعي أكثر من البلاد التي يلتحق فيها نسبة قليلة من التعليم الجامعي. (The International Encyclopedia Of Education 1985, 2222).

من هنا يمكن أن نسأل هل يستطيع التعليم أن يكون محايداً تجاه التمايز الطبقي في المجتمع؟ وقد اختلفت آراء العلماء حول الإجابة عن هذا السؤال من خلال فهم وظيفة المدرسة في المجتمع، وتوضيح مصدر اللامساواة في الأداء المدرسي. ويمكن تلخيص هذه الآراء في النظريتين التاليتين:

1- النظرية الوظيفية:

حددت النظرية الوظيفية نظرتها إلى المدرسة بأنها وسيلة عقلانية أوجدها المجتمع لتقوم بوظائف ثلاث هي: التنشئة والتدريب والاختيار والتوزيع، والمحافظة على ثبات النظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. ففي مجال التنشئة والتدريب تعتبر المدرسة من وجهة نظرهم أداة لتبليغ الناشء مركزاً اجتماعياً واقتصادياً طبقاً لقدراته واستعداداته، فالموهوبون يتولون المراكز القيادية لجدارتهم وقدراتهم المتميزة، في حين يوزع الأفراد الباقون على المراكز الأخرى كل حسب ما تستطيع أن توصله إليه قدراته، لذا فإن مهمة المدرسة هي تصنيف الطلبة ووضعهم في مسارب توصلهم إلى أدوارهم المستقبلية، وتقوم بتزويدهم بالمهارات اللازمة التي يتمكنون من خلالها من العيش في مجتمع معاصر يقوم على الجدارة والاستحقاق، وتساعد على خلق مجتمع طبقي مرن تتحد فيه المكانة الاجتماعية للأفراد وفقاً لقدراتهم. (Hurn,1991,38).

وتؤكد النظرية الوظيفية، العلاقة الإيجابية بين المستوى التعليمي للفرد، وكل من مستوى الوظيفة، والدخل، والمكانة الاجتماعية التي يحصل عليها، أي أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد، ازدادت احتمالية حصوله على وظيفة، ودخل ومكانة اجتماعية أعلى، بمعنى أن التعليم هو المحدد الرئيسي- لمستقبل الفرد الاجتماعي والاقتصادي، وأنه وسيلة أساسية لحراك الفرد اجتماعيا من الطبقات أو المستويات الاقتصادية والاجتماعية الدنيا، إلى الطبقات أو المستويات الاقتصادية والاجتماعية العليا، وترى أن النظام المتمثل في المجتمع بمؤسساته وقوانينه وقواعده والقائمين على السلطة فيه هو العنصر الثابت والدائم والصحيح، وعلى جميع أفراد المجتمع القيام على مسيرته، وخدمته وتحقيق أهدافه وحل مشكلاته، وإذا حدث خلل في المجتمع أو في العلاقة بينه وبين الفرد، فإن هذا الخلل يرجع إلى الفرد نفسه، ومن ثم يقع عليه اللوم، ومن الواجب معاقبته، وإعادة مسيرته للنظام.(الشخبي،2002،62).

فبالنسبة للمجتمع تقوم النظرية الوظيفية على مجموعة افتراضات مؤداها:

- أن المجتمع الإنساني يقوم على الاتفاق العام، وأن الاتزان هو جوهر وطبيعة المجتمع، وأن أي مجتمع إنما يتكون من أجزاء أو نظم أو مؤسسات يقوم كل جزء على الآخر في علاقة وظيفية متبادلة بحيث يتحقق في النهاية اتزان كلي في المجتمع كنتاج لهذه العلاقات الوظيفية (Paulston,1976,25).

- وفيما يتعلق بالتربية تقوم على افتراض هام مؤداه أن التربية- بمعنى المدرسة- هي مؤسسة اجتماعية ولها الصدارة على غيرها من مؤسسات المجتمع، لما تقوم به من وظائف هامة في بناء واستمرار المجتمعات الحديثة، ونورد فيما يلي أهم القضايا التي يتفق عليها أصحاب النظرية الوظيفية نحو التربية:

- أن التربية - المدرسة- تقوم بطريقة رشيدة وموضوعية بتصنيف وانتقاء أفراد المجتمع وفقاً لقدراتهم وإمكاناتهم، وبذلك تساعد المدرسة على تحقيق المساواة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، أو على الأقل بتحقيق الفرصة المتكافئة أمام المجتمع، فالمدرسة أداة لتحقيق الكفاية والمساواة في المجتمع. (Schultz, 1977, 16).

- والتربية بذلك - أي بما تقوم به من تصنيف وانتقاء لقدراتهم تساعد على خلق مجتمع يقوم على الجدارة و الاستحقاق، كما تساعد على خلق مجتمع طبقي مرن غير مغلق، تتحد فيه المكانة الاجتماعية للأفراد، وفقاً لما يملكونه من مواهب، وقدرات ، ومن ثم تتاح لهم فرص واسعة، ومتكافئة في عملية الحراك الاجتماعي في كل اتجاه داخل طبقات المجتمع. (Blue & Duncan,1967,131)

- التربية المدرسية - أداة لإعداد الأيدي العاملة والماهرة التي تستطيع أن تقابل متطلبات التطور التكنولوجي في سوق العمل، فالتربية هي الوسيلة لتزويد الجيل الناشئ بالمهارات، والتدريبات الخاصة والعامة الضرورية لمتطلبات العمالة الماهرة في مجال التصنيع.(Killingworth, 1966, 106)

ويقول شولتز أن امتلاك المهارات المطلوبة في سوق العمل ليست مسألة شخصية - أي تتعلق باحتياجات الفرد وحده - بل مسألة اجتماعية تتعلق باحتياجات المجتمع ككل، فالتربية أداة لإعداد القوى البشرية الضرورية لإحداث واستمرار التقدم الاقتصادي في المجتمع. (Schultz, 1977, 17).

- هناك علاقة موجبة بين ما يتعلمه الفرد داخل المدرسة من مهارات معرفية وبين مستوى أدائه في العمل، ويترب على ذلك أنه كلما زاد المستوى التعليمي للفرد، تحسن مستوى أدائه في العمل، وزاد مستواه المادي والوظيفي، ويترب على ذلك أيضاً قول آخر: إن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي بين الأفراد والمجتمعات يرجع أساساً إلى تفاوت في مستوى التعليم الحاصل عليه الفرد. (Husen,1974,40).

- المهارات المعرفية التي يتعلمها أفراد المجتمع في المدارس ليست لازمة فقط لتحقيق النمو الاقتصادي في المجتمعات الحديثة، بل أيضاً لازمة لتحقيق التنمية السياسية والاجتماعية، فالتربية أداة لتحديث المجتمع في المجتمعات المختلفة و المجتمعات المتقدمة.(Adams & Bojork, 1971, 94).

وبالرغم من انتشار الوظيفية كتفسير لعلاقة التعليم بالحراك الاجتماعي، إلا أنها تعاني من إشكالية في الافتراض الأساسي الذي قامت عليه، وهو أن التعليم يؤدي إلى تقليل التفرقة الطبقية، حيث أن الواقع يدل على أن التعليم يوجد قدراً من التمايز الاجتماعي والطبقي بين الأفراد حسب شهاداتهم، وهذا بالتالي يدعو للقول أن التعليم قد يرفع من المستوى الطبقي للفرد، ولكنه سينقله من تنظيم طبقي معين إلى تنظيم طبقي جديد، وهذا بالطبع لن يقلل من التباين الطبقي للمجتمع. (Balantine,19983,57). وقد تعرضت النظرية الوظيفية إلى انتقادات كثيرة صورتها "جين بلانتين" في الأمور التالية: (جابر،1991،72).

- تقدم النظرية الوظيفية (التوازن)، وجهة نظر محافظة نقدتها الكثيرون على أنها تدعم النظم القائمة، وجماعة القوى المسيطرة، أي كانت جيدة أو سيئة وتصور النظام الاجتماعي بدلاً من البحث عن طرق لمواجهة عدم التكافؤ والندرة، وباختصار فقد التزمت النظرية "دع الأمور تسير".

- أن مقولة أن الأفراد يجب أن يقابلوا حاجات النظام في المجتمع، وأن تكون وظيفة التعليم إعداد الأفراد لشغل مواقع محددة في المجتمع، ويعملوا وفقها مقولة مضللة، فوظيفة التعليم هي تقديم أفراد أو مجموعات لها قدرات واهتمامات خاصة تسهم في عملية التجديد والتطوير.

- الافتراض أنه يمكن تعيين أكثر الأفراد دافعية وقدرة في المواقع الوظيفية المناسبة، من خلال المدارس مسألة مشكوك بها، فالمكانة الاجتماعية للتلميذ محددة على أساس التحصيل العلمي، والطلاب الأعلى مكانة اجتماعية هم الذين يتهون الدراسة الجامعية بمعدلات أعلى من الطلاب الذين ينتمون إلى خلفية اجتماعية منخفضة.

- إن افتراض أن المكافآت الخارجية، مثل الثروة والهيبة والمكانة الاجتماعية هي الدوافع للأفراد للتدريب على وظائف معينة افتراض زائف، فالفرد قد يكون له دوافع أخرى مثل أهداف إنسانية للحصول على وظيفة معينة، بالإضافة فليس كل الأفراد المهوبين الذين يرغبون في أن يكونوا أطباء ومحامين يمكن أن يحصلوا على فرص بهذه الوظائف.

وفي ضوء هذه الانتقادات يظهر أن النظرية الوظيفية لا تقدم دلائل مقنعة لتفسير دور التعليم في عملية التراتب والحراك الاجتماعي، فهي تثبت الأوضاع الطباقية، وتعيد البناء الاجتماعي بما يحقق مصالح أبناء الطبقات العليا.

1- نظرية الصراع

" دعيت هذه النظرية باسم الماركسية الجديدة أو النظرية المتطرفة، فالنظرية الوظيفية التي بشرت بالاستقرار الاجتماعي والتوازن، وجدت أن الصراع حقيقة ماثلة في مجتمع تسوده الطبقية والتعصب العرقي، مما حدا بالبعض إلى مناقشة المسلمات والافتراضات التي هيمنت في الخمسينيات والستينيات. فالإصلاح التربوي والتوسع في التعليم لم يحققا المساواة الاجتماعية، وقد عزز النزعة الجديدة ما أظهرته نتائج تقرير (كولمان) في الولايات المتحدة عام 1966م، الذي خلص إلى نتيجة مؤداها أن أكثر العوامل تأثيراً في التحصيل المدرسي هي (المنزلة الاقتصادية - الاجتماعية) لأسرة الطالب. وعندها قدمت الحكومة الأمريكية برنامجاً سمي التربية التعويضية للأطفال المحرومين، كما قامت بإجراء خلط الأعراق المختلفة، بوسيلة نقل واحدة عند الذهاب إلى المدرسة، للتخفيف من حدة العزل العرقي، إلا أن هذه الإجراءات بعد تقييمها كانت محل نقد واسع من قبل كثير من الباحثين، الأمر الذي أدى إلى ظهور نظرية الصراع الذي تبناها باحثان كسبا شهرة واسعة من خلال كتابهم المعروف (التعليم في أمريكا الشمالية، Bowles & Ginitis, 1976) مثلما ظهر في فرنسا باحث آخر اسمه بورديو Bourdieu ، ألف كتاباً عنوانه: الوارثون. (التل و آخرون، 1999).

" تستمد نظرية الصراع مبادئها من النظرية الماركسية إذ تعتبر المؤسسات الموجودة في النظام الرأسمالي هي مؤسسات مصنوعة لإدامة هذا النظام وللمحافظة على كينونته واستمراريته، فهو نظام طبقي تسيطر فيه النخبة على المقدرات الاقتصادية والثقافية والسياسية للغالبية، والمدرسة في النظام الطبقي هي مؤسسة وجدت للتنشئة والتدريب والاختيار والتوزيع، لكن ذلك لا يتم على أساس مبدأ الجدارة الذي ادعته الوظيفية، وإنما على أساس إعادة إنتاج النظام القائم، وتبقى الهيمنة لطبقة النخبة، فالمدراس هي إحدى أدوات الأقوياء لتعليم أبناء الفقراء الطاعة والامتثال للقيم السائدة، ليبقى الفقير راضياً بحظه في الحياة لأنه اكتسب الإذعان لطبيعة البنية الاجتماعية السائدة، وقد وجدت المدارس لتقدم نظام مكافآت وحوافز شبيهاً بنظام المكافآت السائدة خارج أسوار المدرسة، أي في المجتمع. (أحمد، 1993، 174).

فالمدرسة هي إحدى المؤسسات التي تعيد نظام التغابن الاجتماعي، فأبناء الأغنياء يحصلون على المكافآت والتعزيز والدافعية والإصغاء في داخل المدرسة، الأمر الذي يوجههم إلى التفوق والأداء المتقدم، في حين أن أبناء المحرومين لا يحوزون من المدرسة ما يرفع دافعيتهم وتحصيلهم لأن القيم والمعايير السائدة هي قيم الطبقات العليا وليست قيم الطبقات الدنيا. (أحمد، 1993، 175).

إن المعرفة السائدة في المدارس هي المعارف التي تفرضها متطلبات الطبقات المهيمنة، أي هي المعرفة التي يطلبها السوق، والسوق هو انعكاس لمصالح النخبة وامتيازاتها. (التل و آخرون، 1999، 300).

وإن المهمة الرئيسية للتعليم هي، أن يقوم بمنح طبقة الصفوة ما يعزز وجودها و ثباتها وتميزها عن باقي الطبقات ويرى أصحاب هذا الاتجاه الحديث أن عدم التكافؤ مبني على النظام الاقتصادي الموجود في المجتمع والذي يتخذ من النظام التعليمي وسيلة لإعطائه الشرعية في استمراره بإعادة إنتاج التباين الطبقي، لذلك فإنه بالرغم من الزيادة الواضحة في تكافؤ الفرص التعليمية، إلا أن ذلك لم يصاحبه زيادة في تكافؤ الدخل. (Bowles, 1977, 33).

وقد دعم هذا الاتجاه بيير بورديو Pierre Bourdieu، والذي قال أن الثقافة وسط يتم به ومن خلاله عملية إعادة إنتاج بنية التفاوت الطبقي، بمعنى أن الأنساق الرمزية للثقافة، وهي رأس المال الثقافي، موضوع صراع بين القوى الاجتماعية المختلفة، ولذا فالجماعة المسيطرة هي التي تفرض سلطتها على حقل الثقافة وبالتالي إنتاج وتوزيع رأس المال الثقافي، ولذلك فإن النظم التربوية ما هي إلا بؤرة لكل صراع اجتماعي، حيث يتم فيها توزيع واستهلاك رأس المال الثقافي الذي يؤدي إلى ترسيخ وإعادة إنتاج التفاوت الطبقي. (الحامد، 1984، 137).

و يرى بورديو أن الجهود الإصلاحية لتكوين مجتمع ديمقراطي متميز بتكافؤ الفرص التعليمية ركزت فقط على إزالة العقبات الاقتصادية ولكنها تجاهلت القوى الفعالة والمتمركزة في البناء الاجتماعي المعاصر، والمتمثلة بقوى العنف الثقافي، ويقصد "بالعنف الثقافي" تلك العمليات الموضوعية التي من خلالها وبها يطرد أو يستبعد أبناء الطبقات الدنيا من النظم التعليمية. (البلاوي، 1986، 169).

علاقة التعليم بالطبقة الاجتماعية

عندما يتحدث علماء الاجتماع عن الطبقة الاجتماعية Social Class فإنهم يقصدون الإشارة إلى اعتبارات هامة في الحياة الاجتماعية كالثروة والنفوذ والمركز الاجتماعي، والتي تتوزع بين أفراد المجتمع بدرجات متفاوتة، ويلاحظ أنه من السمات البارزة في تطور تحقيق التكافؤ في الفرص التعليمية وجود تباين واضح في الفرص التعليمية المتاحة، إما بسبب الجنس أو الطبقة الاجتماعية أو العرق، فمثلاً نرى اختلافاً في الفرص المتاحة لكل من الذكور والإناث سواء في العالم الغربي أو العالم العربي، والذي لا يتحقق معه التكافؤ إذا ما قيس بالتحصيل الدراسي، أو بالمهارات التعليمية، وفي الواقع لم يثبت البحث العلمي أن ذلك التباين بسبب اختلافات بيولوجية أو اختلافات في المهارات أو الاهتمامات بين الذكور والإناث، ولذلك فإن التفسيرات النظرية لاختلاف الخبرات التعليمية بين الجنسين تعزى إلى طرق التنشئة الاجتماعية لكل من الذكر والأنثى وما يصاحب ذلك من تحديد أدوار كل منهما. ولاشك أن جزءاً كبيراً من تلك التنشئة تتم داخل المدرسة حيث يقضي الطالب أكثر من ست ساعات في المدرسة، ويشكل المعلمين والمناهج والبيئة الصفية مصادر هامة للمعلومات المتعلقة بسلوك كل من الذكر والأنثى وطريقة التعامل، فيتعلم الأطفال عن طريق الملاحظة والمشاهدة وتقليد الكبار وظيفة كل دور للذكر والأنثى.

وتفيد الإحصاءات في الولايات المتحدة الأمريكية أنه بالرغم من تقارب أعداد الخريجين الذكور من المرحلة الثانوية مع أعداد الإناث في نفس المرحلة، إلا أن عدد الإناث الملتحقات بالتعليم العالي يزيد على عدد الذكور في الوقت الذي يزيد فيه عدد الخريجين الذكور على عدد الإناث في نفس المرحلة. (Balantine, 1983, 63).

ولاشك أن عدم التكافؤ في الفرص التعليمية نتيجة اختلاف الجنس لا يوازي في الأهمية اختلاف الفرص التعليمية المتاحة لأسباب ترتبط بالطبقة الاجتماعية أو الانتماء الديني، ففي مجتمع مثل الولايات المتحدة الأمريكية نرى تغلغل الطبقة الاجتماعية بشكل واضح بالرغم من أن ذلك المجتمع من أول المجتمعات التي ظهر فيها التعليم الرسمي، بل وظهرت فيها المناداة بتكافؤ الفرص التعليمية، حيث تشير الإحصاءات أن أكثر من نصف ثروة الولايات المتحدة هو في أيدي 5% من السكان فقط، وهذا يدل على بعد المسافة بين الأغنياء والفقراء وأن انتشار التعليم لم يؤثر تأثيراً فعالاً في تضييق فجوة التباين بالدخل. (Gans, 1983, 88).

ولو نظرنا إلى بعض المجتمعات في العالم العربي لوجدنا أن مجتمعاً مثل لبنان تظهر الطبقة الاجتماعية فيه بشكل واضح حيث نرى أن ثلث الدخل القومي في أيدي 4% فقط من السكان، وأما في مصر فإن 5% فقط من السكان يملكون ربع الدخل القومي. (بدران، 1984، 95).

ويتسم توزيع الدخل في المنطقة العربية بدرجة أقل من اللامساواة مقارنة بالمناطق النامية، إذ تبين أن عدم المساواة في الدخل قد ازداد في مصر- والأردن والعراق في العقد الماضيين، وأن حصة الشريحة الأغنى في مصر- من إجمالي الدخل قد ارتفعت خلال الفترة 1981/1980-1991/1990، ويقدم اليمن مثلاً على الفجوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، حيث بينت الدراسة أن دخل الأسرة الريفية كان أقل من ثلثي (64%) دخل الأسرة الحضرية حيث يعرض آدم وبيج، صورة تختلف قليلاً مستمدة من دراسات تفصيلية لحالة مصر- والأردن، والمغرب، وتكشف هذه الصورة أن معدل الفقر قد هبط خلال عقد التسعينات في المغرب وتونس، وازداد في مصر- والأردن. (تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، 46).

وليس تأثير الطبقة الاجتماعية على تكافؤ الفرص التعليمية مقصوراً على الدول النامية أو الفقيرة فقط، بل أن الدول المتقدمة تشهد تأثيراً ملحوظاً للمستوى الطبقي على تكافؤ الفرص، ففي الولايات المتحدة الأمريكية أجرى سويل وزملاؤه Sewell et.al. دراسة طويلة على عينة قدرها 9000 طالب، وجدوا من خلالها أن هناك اختلافات عديدة في الفرص التعليمية بناءً على تباين الخلفيات الاجتماعية. (الحامد، 1984، 40).

وحتى عند تثبيت عامل القدرة المدرسية نرى أن أبناء الطبقات الاجتماعية الأخرى تتاح لهم الفرصة للالتحاق بالكليات أكثر من أبناء الطبقات الدنيا، بمعنى أننا لو حصرنا الطلاب ذوي القدرات العالية في الثانوية، لوجدنا أن الغالبية منهم ممن يلتحقون بالكليات هم من أبناء الطبقات العليا، وأن نوعية التعليم ترتبط بالطبقة الاجتماعية، وأن 55% من طلاب كليات المجتمع التي تهتم بالإعداد المهني والفني والتطبيقي ينتمون للطبقة العاملة، بينما 16% فقط هم من أبناء الطبقات العليا. (الفقي، 1984، 222).

كيف يمكن للتعليم أن يحقق الحراك الاجتماعي

نتيجة لانتشار الديمقراطية وحقوق الإنسان وشيوع هذه المفاهيم في العالم وانفتاح العالم على بعضه تأثرت كثير من دول العالم بهذه المفاهيم، فنشرت التعليم لتعطي فرصاً للموهوبين لاستثمارهم في تطوير المجتمعات وإعطائهم مراكز اجتماعية يستحقونها. وتعتقد الباحثة أن التعليم يستطيع أن يحقق الحراك الاجتماعي بأن تتبنى الحكومة الديمقراطية مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وما يرتبط به من سياسات تعليمية وإجرائية وأن تكفل الدولة لكل مواطن حق الالتحاق بالتعليم والانتفاع بخدماته والاستمرار فيه بقدر ما تؤهله قدراته وإمكاناته وميوله بغض النظر عن أي عامل خارج عن إرادته مثل النوع، أو العنصر، أو الطبقة الاجتماعية، أو المنطقة الجغرافية الذي ينتمي إليها وأن يحصل على الوظيفة التي تتناسب مع المستوى التعليمي الذي وصل إليه، ومن الأساليب الممكن أن تعتمد عليها السياسة التعليمية العامة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية هي: مجانية التعليم، والتعليم الإلزامي، والتقويم الموضوعي لأداء الطلاب، والمساواة والعدالة بين الطلاب في الحقوق والواجبات، وتنوع التعليم الثانوي، وفتح أبواب الجامعات أمام جميع أبناء المجتمع. (الشخبي، 1986، 213).

ورغم أن التعليم الجامعي كان مقصوداً على الفئات العليا في المجتمع إلا أن هناك تدفقاً طلابياً على التعليم الجامعي رغم تناقص العائد المادي منه ورغم عدم سهوله الحصول على وظائف بهذا النوع من التعليم فإن الفرد من الطبقات الدنيا يشعر بمجرد حصوله على الشهادة الجامعية وكأنه انتقل إلى مستوى اجتماعي أعلى حتى وإن لم يستطع أن يحصل على وظيفه بهذه الشهادة.

الدراسات السابقة:

أولاً- الدراسات العربية:

أجرت السفطي (1980) دراسة بعنوان "العلاقة بين التعليم والحراك المهني الاجتماعي"، اتضحت مشكلة الدراسة في فرضين أساسين هما:

1- ان التعليم أده تمايز يدعم بها ابناء الطبقات العليا تمايزهم واستمراريتهم وبالتالي فان دور التعليم في الحراك المهني الاجتماعي يعتبر محدودا وترسم هذه الحدود الفرص المتاحة لكل من طبقات المجتمع.

2- اختلاف دور التعليم في الحراك المهني الاجتماعي باختلاف الفترة الزمنية، أي اختلاف دور التعليم في مصر- ما قبل فترة المجانية، وبداية تطبيق المجانية، ثم الفترة الحالية، وقد اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهجين التاريخي والتجريبي، إذ عرضت التطور التاريخي للتعليم في المجتمع المصري، منذ عصر- محمد علي وحتى الوقت الحاضر، أما في المنهج التجريبي، فقد أجرت دراسة ميدانية تم خلالها اجراء مقابلات مع مبحوثين من مهن ثلاث، حيث اعتبرت الباحثة مهنتين منهما من مهن الدرجة الاولى وهما مهنة الأطباء والمهندسين، والثالثة وهي مهنة المعلمين أعتبرت من المهن المتأخرة في التدرج المهني، في المجتمع المصري، والمقصود بهذه الدراسة الميدانية: هو المقارنة بين المهن الثلاث ليتضح ما إذا كانت هنالك فروق في الأصول الاجتماعية والاقتصادية للأفراد الذين يمتنون المهن الثلاث، وما إذا كان بالتالي امتهان بعض المهن مقصوراً على طبقات معينة.

وأجرت الباحثة المقابلات مع عينة الدراسة باستخدام صحيفة مقابلة وقد بلغ عدد أفراد العينة مائتين وسبعين شخصاً قسموا الى تسع مجموعات ثلاث في كل فترة زمنية يمثل كل منها مهنة من المهن الثلاث، وقد انتهت الدراسة الى نتائج مؤداها:

- أن الطبقة العليا اختصت بالمهن العليا كالطب في حين اقتصرت المهن الدنيا كالتعليم على أبناء الطبقات الدنيا.

- أثبتت الدراسة أن التعليم في المجتمع المصري في الوقت الحاضر يتخذ شكلاً طبقياً و ذلك لأن فرص الاستمرار في التعليم غير متاحة إلا للقادرين فقط ، أما عن الفترة الزمنية و التي بين عامي (1952-1965) فقد امتدت فرص التعليم لتشمل طبقات أوسع، الأمر الذي ترتب عليه ظهور حراك إجتماعي أكثر ، أما الفترة الزمنية الأولى أي منذ الأربعينات إلى قبيل الثورة، فيلاحظ وجود تقارب بين المهن الثلاث من حيث المستوى الإجتماعي.

وأجرى الخطيب والفرح (1984) دراسة بعنوان "تعليم المرأة في الاردن"، وهدفت الى تحديد مظاهر عدم المساواة التي تعاني منها النساء في ميدان التعليم في الأردن، واعتمدت الدراسة على البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية مثل وزارة التربية والتعليم ودائرة الإحصاءات العامة ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وقد توصل الباحثان الى:

- أن هناك توسعاً كميًا في التعليم الأكاديمي، والمهني، والتعليم العالي (كليات المجتمع والجامعات)، إلا أنه ما زالت هناك بعض العادات والتقاليد التي تحرم الاناث من التعليم، وقد عملت وزارة التربية على توفير حوافز العمل في المناطق النائية والمنعزلة في البلاد حتى تتمكن من توفير معلمات في مدارس تلك المنطقة. ويستند تعليم الفتاة في الاردن الى مجموعة المراكز التشريعية و القانونية، و التي تتيح لجميع المواطنين الاردنيين فرصاً متكافئة في التعليم، دون اي تمييز على اساس الدين، أو العنصر، أو الجنس، أو الوضع الاجتماعي و الاقتصادي .

- كما اثبت الباحثان أن نسبة الامية للاناث من فئة السن (15-65) في عام (1980-1981) بلغت 49,9% و بين الذكور 19,9%. و يعزو الباحثان ارتفاع نسبة الامية بين الاناث مقارنة بالذكور إلى الاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية، و نظام القيم السائدة في المجتمع الاردني الذي يشجع تعليم الذكور اكثر من الإناث، و الذي يعطي ادواراً من حيث العمل، و الانتاج للذكور أكثر من الأدوار التي تعطى للإناث .

وأجرى العويلى (1983) دراسة بعنوان " التعليم و الحراك الاجتماعى دراسة حالة لقرية بداوى دقهلية"، و هدفت الى معرفة مظاهر التغير و الحراك الاجتماعى فى قرية بداوى فى مصر. وأيضاً ارتباط هذا التغير والحراك، بالتعليم على اعتبار أن التعليم يؤثر فى الثقافة والدخل والمهنة والسكن والتفاعل الاجتماعى والقيم والاتجاهات، ومن ثم يكون له دور فى إحداث التغيير الاجتماعى الذى يرتبط بشكل أساسى بالحراك الاجتماعى فى المجتمع، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى، بهدف وصف الظاهرة و تحليلها بغية الوصول إلى تعميمات جزئية تفيد فى إعطاء تصور عن ارتباط التعليم بالحراك الاجتماعى فى القرية المصرية، و قد طبق الباحث استمارة مقابلة على أفراد العينة التى بلغت (164) من الأبناء و الآباء، منهم (75) من الأبناء المتعلمين و (89) من الأبناء غير المتعلمين، وذلك للوقوف على مظاهر الحراك الاجتماعى لأفراد العينة، وعلى ارتباط هذه الظاهرة بالتعليم، من خلال مقارنة غير المتعلمين بالمتعلمين. وتوصلت الدراسة الى ارتباط التعليم بالحراك الاجتماعى لأفراد العينة، إذ اتضح أن التعليم عامل هام و حيوى فى إحداث الحراك الاجتماعى لأفراد القرية فى النواحي الثقافية و نواحي الدخل و المهنة و السكن و النشاط الاجتماعى و القيم و الاجتماعات.

وأجرت عبدالفتاح (1991) دراسة بعنوان " التصنيع والحراك الاجتماعى والتعليم الجامعى" (دراسة مقارنة بين مصر- والولايات المتحدة)، هدفت إلى التعرف على العلاقة بين التصنيع والحراك الاجتماعى والتعليم الجامعى فى كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية، والاستفادة من خبرات الولايات المتحدة فى مجال التصنيع، والتعليم الجامعى بما يتناسب مع واقع البيئة المصرية وإمكانياتها واستخلاص مقترحات وتوصيات تواكب ظروف المجتمع المصرى وتعمل فى الوقت ذاته على النهوض بالتعليم المصرى .

اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن الذى يقوم على دراسة المشكلة وتحديد حجمها وأبعادها مع تحليل القوى ، والعوامل الثقافية المؤثرة فيها وإظهار وجه الشبه والاختلاف فى العلاقة بين التصنيع والحراك الاجتماعى فى الولايات المتحدة الأمريكية. وتوصلت إلى النتائج الآتية:

- العلاقة بين التصنيع و الحراك الاجتماعى علاقة طردية، فكلما ازداد تصنيع المجتمع ارتفعت معدلات الحراك الاجتماعى.

- إن التعليم الجامعي أصبح هو الوسيلة الأساسية للحراك الاجتماعي في المجتمع الصناعي.
- إن زيادة أعداد خريجي الجامعات المصرية قللت من فرص حراكهم الاجتماعي.
- إن الطلب على التعليم الجامعي المصري ليس لكونه قيمة وظيفية، بل لكونه قيمة إجتماعية، فالتعليم الجامعي مؤثر في المكانة الاجتماعية، و بالتالي بالتمايز الاجتماعي حتى و إن لم يستطع خريجو هذا النوع من التعليم الحصول على وظائف بمؤهلاتهم الجامعية.
- أما الطلب على التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية فكونه قيمة وظيفية، فالهدف من الالتحاق به هو الحصول على وظائف في سوق العمل ذات دخل أفضل.

1- وأجرت جابر (1991) دراسة بعنوان " التعليم والحراك الاجتماعي في منطقة صناعية بالمجتمع المصري"، وهدفت الى إبراز دور التعليم في الحراك الاجتماعي في بيئة صناعية بالمجتمع المصري، من خلال توضيح العلاقة بين التعليم، والحراك الاجتماعي للطبقات الفقيرة المحرومة في المجتمع المصري، وتوضيح إلى أي حد حقق التعليم آمال هذه الفئات في الصعود الاجتماعي، والانتقال إلى أوضاع اقتصادية اجتماعية أعلى مما كانت لأبائهم، وكذلك مدى تمثيل هذه الفئات في مراحل التعليم المختلفة، والتعرف على نوع مساعدة التعليم في الحصول على الوظيفة والدخل المناسب، وعلى التفاوت بين هذه الفئات المحرومة والفئات الاجتماعية الأخرى وعلى ملاءمة التعليم لهم ومساعدتهم على حل المشكلات التي يعانون منها، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، باستخدام أداتين هما المقابلة الشخصية والاستبانة. و توصلت إلى النتائج الآتية:

- ارتباط التعليم ارتباطاً قوياً بالحراك التعليمي والحراك المهني بمعنى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما زاد الحراك التعليمي والحراك المهني .
- أن فرص الحراك الاجتماعي لأبناء الطبقات الدنيا أقل من فرص الحراك الاجتماعي للفئات العليا والمتوسطة.
- التعليم نفسه متحيز لأبناء الطبقات العليا، حيث لا يجد أبناء الطبقات الفقيرة ضالته المنشودة في الأخذ بأيديهم لتعويضهم عن أنواع القصور والحرمان في بيئاتهم، ووضعهم في موقف تنافسي- يصعب عليهم الصمود فيه أمام أبناء الطبقات العليا.

- إن التعليم لا يرتبط بالدخل ارتباطاً محتوماً، كما أظهرت دراسات سابقة وبذلك يصبح الاعتقاد السائد في أن الدخل يزداد بزيادة سنوات التعليم مشكوك فيه، ومعتمد على عوامل أخرى وسيطة. و رغم ذلك فما زال أفراد المجتمع يتعلقون بأهمية إلحاق أبنائهم بالتعليم الجامعي والتضحية، من أجل ذلك كهدف في حد ذاته، تحقيقاً لمكانة إجتماعية رمزية.

وأجرى جرادات (1994) دراسة بعنوان " التعليم الجامعي في الأردن وعلاقته بالحراك الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في الجامعات الأردنية "، هدفت الى التعرف على العلاقة بين التعليم الجامعي بمستوى البكالوريوس والماجستير والدكتوراة والحراك الاجتماعي للأفراد، وذلك من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، واتبع الباحث المنهج المسحي التحليلي باستخدام استبيان لقياس آراء الهيئات التدريسية بالتعليم الجامعي، وعلاقته بالحراك الاجتماعي. وتكونت عينة الدراسة من (336) عضو هيئة تدريس من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الحكومية، وتوصلت الدراسة إلى وجود دور قوي للتعليم الجامعي في الحراك الاجتماعي الصاعد للأفراد، وأن المراكز الاجتماعية للأفراد الحاصلين على مؤهل الدكتوراة، أعلى منها لدى الحاصلين على مؤهل الماجستير، والبكالوريوس، وأن انتقال الأفراد إلى مراكز اقتصادية أعلى ليس بمستوى انتقالهم إلى المراكز الاجتماعية، إذ أن الأجور المتعلقة بمستوى الشهادة الجامعية الأولى أقل من المستوى المطلوب.

وأجرى البديان و المجالي (1996) دراسة بعنوان " الحراك الاجتماعي بين الأجيال والتفضيل المهني لدى الأبناء "، وهدفت إلى معرفة اتجاه الحراك الاجتماعي بين جيلي الأجداد والأبناء والتفضيل المهني لدى الأبناء، اما المنهجية المستخدمة فاعتمدت هذه الدراسة على البيانات الأولية والتي اعتمدت على بيانات تم جمعها من (120) طالباً من طلبة جامعة مؤتة منهم (60) من الذكور، و(60) من الإناث تم سحبهم عشوائياً و بالتساوي بين الجنسين، واعتمدت كذلك على البيانات الثانوية في تحديد المكانات المهنية للمهن المفضلة، والمتوقعة للمفحوصين، وتكونت أداة الدراسة من استبانة خاصة احتوت على أسئلة مباشرة عن مهنة (الأب، الأم، الجد، الجدة) والمهنة المفضلة للمفحوص نفسه، وتوصلت الى:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المهن المفضلة للمشاركين وكل من: الآباء والأمهات والأجداد والجدات لجميع أفراد العينة وفق متغير الجنس.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في كل من المهن المفضلة والمهن المتوقعة ومهن الآباء ومهن الأمهات ومهن الأجداد ومهن الجدات.
- وجود حراك صاعد لدى الذكور عند مقارنة (مهنة الأب والمهنة المفضلة للابن) و(مهنة الجد والمهنة المفضلة للأب).
- وجود حراك صاعد لدى الإناث عند مقارنة (مهنة الأم والمهنة المتوقعة للابنة) و(مهنة الجدة والمهنة المتوقعة للابنة).

كما أجرت العسيلي (2002) دراسة بعنوان " واقع تعليم المرأة في الأردن خلال الفترة من عام 1952 حتى عام 2000 م"، هدفت الى التعرف على واقع تعليم الإناث في الأردن منذ عام(1952) و حتى عام (2000)، وعلى أثر الظروف الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية، والتشريعات، والقوانين التربوية الصادرة في الأردن وكان لها أثر على تعليم المرأة واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي للبيانات والمعلومات الواردة في التقارير الإحصائية لوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي وتوصلت الى:

- أن إقبال المرأة على التعليم زاد بشكل كبير ومستمر.
- وبالرغم من الإقبال على التعليم بأنواعه من قبل المرأة، إلا أنه مازال هناك كثير من النساء والفتيات، لا يجدن فرصة للالتحاق بالتعليم وبالذات في بعض مناطق الأرياف والبادية، وبعض مناطق المدن الكبيرة في المملكة لعدم الوعي بأهمية تعليمها، ولبعض الرواسب الاجتماعية نحو دور المرأة وتعليمها والذي يحرمها حتى من التعبير عن حاجتها للتعليم، أو التفكير فيه، بالإضافة للعوامل الاقتصادية لبعض الأسر الأردنية التي تؤدي إلى حرمان الإناث من التعليم أو الاستمرار فيه.

ثانياً- الدراسات الاجنبية :

أجرت نتالي (Natalie, 1986) دراسة عن "تأثير العوامل الشخصية على الحراك الوظيفي في نفس الجيل"، موضوع الدراسة: تأثير العوامل الشخصية المتمثلة في المستوى التعليمي وعدد سنوات العمل، ومدى التوافق بين الجنس، وطبيعة العمل على كل من الحراك الوظيفي داخل الجيل، والمكانة المكتسبة بالنسبة للسيدات العاملات، كذلك هدف البحث إلى دراسة تأثير العمل في القطاع الاقتصادي على كل من الحراك الوظيفي في نفس الجيل، والمكانة المكتسبة للسيدات العاملات، اعتمدت على بيانات تم جمعها من خلال مسح قومي للمجتمع الأمريكي وخلصت إلى النتائج الآتية:

- أ- وجدت الباحثة أن (66%) من السيدات قد حققن حراكاً وظيفياً أثناء عملهن.
- ب- أن هناك ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي و كل من الحراك الوظيفي لأعلى والمكانة المكتسبة.
- ج- كذلك لوحظ وجود ارتباط بين عدد سنوات العمل وكل من الحراك الوظيفي لأعلى والمكانة المكتسبة.
- د- كذلك وجد ان الانتقال من وظيفة داخل القطاع الاقتصادي الى وظيفة أخرى او خارجه، كان مصحوباً بحدوث حراك وظيفي لأسفل، فقد لوحظ أن العاملات في القطاع الاقتصادي قد حققن حراكاً أعلى من زميلاتهن خارج هذا القطاع.
- هـ- كذلك لوحظ أن الانتقال إلى العمل في الوظائف التي من المعتاد أن يشغلها الرجال، تزيد من فرصة الحراك الوظيفي لأعلى بالنسبة للسيدات، وذلك بالمقارنة بزميلاتهن اللاتي واصلن بالعمل في الوظائف التي من المعتاد أن تشغلها السيدات.

كما أجرى كينث (Kenneth,1987) دراسة بعنوان "تأثير الحصول على دبلوم التعليم العام (GED) على الحراك الوظيفي لأعلى"، وهدفت إلى معرفة تأثير الحصول على دبلوم التعليم العام على الحراك الوظيفي لأعلى. واعتمدت على دراسة ميدانية اختيرت عينة عشوائية شملت (612) من بين الحاصلين على دبلوم التعليم العام عام 1983 وعددهم (2000) في الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد تم الحصول على المعلومات المتعلقة بالدراسة من خلال استبانة تم تصميمها لهذا الغرض وقد خلصت الدراسة الى:

أ- إن الحصول على دبلوم التعليم العام قد صاحبه الشعور بالتقدير والاعتزاز بالنفس عند(70%) من الأفراد الذين شملتهم الدراسة وكان مرجع ذلك الشعور هو زيادة الثقة بالنفس، والقدرة على الأداء في كل من محيط العمل والمحيط الاجتماعي الأوسع، وذلك كنتيجة للخبرة المكتسبة من هذا الدبلوم.

ب- أشار (85%) من أفراد الدراسة بأن الحصول على هذا الدبلوم قد امتد أثره إلى الأسرة، حيث كان هناك شعور بالفخر من هذا الإنجاز.

ج- أدى هذا الدبلوم إلى تحسين فرص العمل، فقد انخفضت نسب البطالة بين الحاصلين على هذا الدبلوم من (18%) إلى (10%).

د- أن حوالي (50%) ممن شملتهم الدراسة أشاروا إلى أن الحصول على هذا الدبلوم لم يغير من مشاركتهم في الجوانب الاجتماعية، والسياسية، والبيئية، إلا أن معظم الأفراد أقرروا بأن الحصول على هذا الدبلوم، قد أدى إلى زيادة فهمهم لهذه الجوانب المختلفة.

أجرى نورس (Norris,1995) دراسة بعنوان "الحراك الاجتماعي للنساء البرازيليات الأكثر فقراً"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أماط العمل وتركيبية العائلة في التجمعات الفقيرة داخل المدن وعلاقتها بالحراك الاجتماعي للمرأة البرازيلية، واتبع الباحث المنهج الوصفي، بلغت عينة الدراسة (500) امرأة وزعت عليهن استبانة لمعرفة مدى تأثير نوع العمل والحالة الاجتماعية على حراكهن الاجتماعي، وتوصلت الدراسة إلى أن:

- نوع العمل والحالة الاجتماعية يلعبان دوراً هاماً في تحديد طبيعة نوع الحراك الاجتماعي للمرأة، وأنهما يؤثران بشكل ذي دلالة إحصائية على اتجاه الحراك الاجتماعي.

- النساء العاملات كن أقل فقراً من النساء غير العاملات.

- النساء المتزوجات كن أكثر فقراً مقارنة مع غير المتزوجات.

- النساء العاملات والمتزوجات في ذلك الوقت أقل فقراً مقارنة مع غير المتزوجات وغير العاملات.

أجرى كلوفز و فيريرا (Clovis & Ferreira,1996) دراسة بعنوان " التعليم، الوظيفة، الدخل، والسكن كادوات للحراك الاجتماعي" في البرازيل. هدفت لاستقصاء العلاقة بين الحراك الاجتماعي والاقتصادي والمستوى التعليمي والوظيفة والدخل وظروف المعيشة للأسرة البرازيلية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من (12000) أسرة، تم اختيارها بطريقة عشوائية بسيطة، وتم تعديل البيانات بناء على حجم العائلة، وتم توزيع عينة الدراسة على جزئين، جزء مكون من (4000) أسرة، موزعة في عاصمة الولاية، والجزء الثاني مكون من (8000) أسرة من مقاطعات داخل ولاية سان باولو، حيث بلغ تعداد السكان في هذه المقاطعات (80,000) نسمة، وصممت الدراسة أداة من أدوات المنهج الوصفي وهي الاستبانة، وخلصت الدراسة أن:

- مستوى التعليم هو المحدد الرئيسي- للحراك الاجتماعي الاقتصادي للأسرة البرازيلية في عاصمة الولاية.

- مستوى التعليم والدخل معاً يتمتعان بنفس الأهمية في إحداث الحراك الاجتماعي للأسرة البرازيلية في المقاطعات.

أجرى نايتد (Knighed,1997) دراسة بعنوان "الحراك السياسي والاجتماعي للمرأة في تيرنناد وتوباغو" في الولايات المتحدة الأمريكية. هدفت إلى التعرف على واقع المرأة في تيرنناد وتوباغو وحراكها السياسي والاجتماعي منذ عام 1950 حتى عام 1997، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي للبيانات والمعلومات الواردة في التقارير الإحصائية الصادرة عن المؤسسات الحكومية، وتوصلت إلى النتائج الآتية أن:

- إقبال المرأة على التعليم زاد بشكل كبير ومستمر.

- النساء حققن حراكاً اجتماعياً سياسياً عالي المستوى في هذه المقاطعة، نتيجة ارتفاع مستوى التعليم، وحقن حراكاً وظيفياً عالي المستوى لحصولهن على المؤهل العلمي الذي وفر لهن فرص عمل جيدة، ودخلاً مرتفعاً مما أثر على استقلالهن الاقتصادي وصعودهن في السلم الاجتماعي.

أجرى كوه و آخرون (Kuh et al,1997) دراسة بعنوان "تأثير التعليم والخلفية الأسرية على دخول كتيبة وطنية من النساء في منتصف العمر" في بريطانيا. هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير التعليم والخلفية الأسرية على دخل كتيبة وطنية من النساء البريطانيات في منتصف عمرهن المولودات بعد الحرب العالمية الثانية، واعتمدت على المنهج التجريبي، دراسة ميدانية، وحصلت على المعلومات والبيانات من مسح المجلس الطبي الوطني للصحة والتطوير. وتكون مجتمع الدراسة من (2548) امرأة و (2814) رجلاً، ولدوا عام 1946 وكانت أعمارهم عام 1989 (43) سنة ، واستغرقت الدراسة (18) سنة، حيث بلغت عينة الدراسة (1628) امرأة و(1634) رجلاً، واستخدمت أسلوب المقابلة، وخلصت الدراسة إلى أن:

- الخلفية الأسرية هي أقوى عامل مسؤول عن النجاح الاقتصادي لعينة الدراسة.
- حجم الأسرة ارتبط عكسياً مع دخل وأرباح نساء الكتيبة البريطانية، حيث ارتبط حجم الأسرة الكبيرة بالدخل، فالنساء اللاتي انحدرن من أسر ذات حجم كبير، كانت أرباحهن و دخولهن أقل من النساء اللاتي انحدرن من أسر صغيرة الحجم.
- وجود علاقة ارتباط موجبة بين مستوى التعليم الجامعي وارتفاع الدخل.
- نساء الكتيبة اللاتي حصلن على دخل مرتفع نشأن نشأة ديمقراطية، وكن يتمتعن بعلاقات أسرية دافئة.
- نساء الكتيبة اللاتي درسن في مدارس انتقائية، حصلن على مؤهلات تعليمية عالية، وحققن أرباحاً في دخولهن أعلى من نساء الكتيبة اللاتي درسن في مدارس عامة.
- المؤهل الجامعي العالي لعب دوراً هاماً في زيادة دخل المرأة وأرباحها قياساً بدخل الرجل في نفس الكتيبة.
- عدد قليل من نساء الكتيبة استفدن من المؤهل العلمي العالي.
- المؤهل الجامعي العالي هو الطريق الأفضل للانتقال إلى منزلة اقتصادية إجتماعية عالية.
- التفاوت في الفرص التعليمية أثر على دخل المرأة خاصة في منتصف العمر.
- ودلت النتائج أن العوامل المادية الأسرية مثل (دخل الأسرة، وحجمها، ونوع السكن) والعوامل الثقافية مثل (اتجاهات الوالدين، وتفضيلاتهم لمستقبل أبنائهم الأكاديمي) كان لها أثر على مستوى دخل وأرباح نساء الكتيبة البريطانية.

أجرى براس (Bras,1998) دراسة بعنوان "الحراك الاجتماعي والجغرافي للنساء في هولندا، زيلند، خلال السنوات (1840-1940). هدفت إلى التعرف على واقع الحراك الاجتماعي والجغرافي للنساء في هولندا، خلال الفترة من (1840-1940)، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، وأشارت أنه خلال بدايات المرحلة التاريخية قيد الدراسة، لعب العبيد دوراً أساسياً، في أداء المهام الصناعية في المناطق الريفية والمدنية، وأنه في نهاية القرن التاسع عشر، ازداد الطلب على العبيد من النساء، لأداء المهام المتعلقة بالخدمات داخل المنازل، نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية للأسر من الطبقة الوسطى والعليا، حيث شهدت هذه المرحلة توسعاً في الطبقة الوسطى، وأشارت كذلك إلى أنه مع دخول أوروبا الحرب العالمية الأولى، وانتشار الأفكار المتعلقة بتحرير الإنسان، وانتشار التعليم، أصبح العبيد (رجالاً و نساءً)، يتعلمون في مدارس خاصة بهم، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، انخرط العبيد (رجالاً و نساءً) في المدراس العامة والجامعات وتوصلت الدراسة أن:

- نسبة إقبال المرأة على التعليم العام والتعليم الجامعي بشكل خاص ازدادت بعد الحرب العالمية الثانية، من أجل حصولها على وظيفة ودخل مناسب، وساعدها في ذلك توفر الفرص التعليمية.
- التعليم الجامعي بمستوياته المختلفة عامل مؤثر للحراك الاجتماعي للمرأة الهولندية في المناطق الجغرافية المختلفة.

أجرى ينز و كليمنت (Yanez & Clemente,1999) دراسة بعنوان "النساء والحراك الإجتماعي في الريف الإسباني" في إسبانيا. هدفت الدراسة إلى تفسير وتحليل التناقض لحصول المرأة في الريف الإسباني على مراكز إجتماعية متقدمة أكثر من الرجل، وتحقيقها حراكاً إجتماعياً عالي المستوى أكثر من المرأة الإسبانية في المدن. اتبع الباحثان الأسلوب العلمي في تحليل وتفسير هذا التناقض حيث حصلوا على المعلومات من مسح عام 1991 (الدراسة الدولية للبنية الإجتماعية الطبقيّة)، وأشارت الدراسة إلى اعتبارات هامة في الحياة الإجتماعية كالمركز الإجتماعي ، والنفوذ، والتي تتوزع بين أفراد المجتمع بدرجات متفاوتة، وأنه من السمات البارزة في تحقيق العدالة الإجتماعية، وجود تباين واضح في الفرص التعليمية المتاحة، إما بسبب الجنس، أو العرق (الأصل) فمثلاً يوجد اختلاف في الفرص المتاحة لكل من الذكور والإناث سواء في المدن أو الريف الإسباني والذي يتحقق معه التكافؤ إذا ما قيس بالتحصيل العلمي، أو المهارات المعرفية.

وأشارت الدراسة أن الريف الإسباني يتميز بدرجة أقل من التطور والتقدم قياساً بالمدن، ويعتبر المجتمع الريفي مجتمعاً مغلقاً، لذا يتوقع الفرد أن المراكز الاجتماعية ستعتمد على الحسب والنسب، وأنها متوارثة ولم تعتمد على السمات الشخصية، والمهارات المعرفية كما في المجتمعات المتقدمة، وبينت كذلك أن هناك فجوة كبيرة ما بين الذكور والإناث بمستوى الحراك الإجتماعي في المجتمعات الريفية، ولصالح المرأة. وتطرق الباحثان إلى تحليل وتفسير أنواع الحراك بمستوياته للنساء والرجال في مناطق مختلفة، وأنه توجد فروق بين الذكور و الإناث في مستوى الحراك الإجتماعي تعزى للجنس، وأن الكفاءة الناتجة عن مستوى المؤهل العلمي، تلعب دوراً أكبر في تحسين المستوى الإجتماعي للنساء، في حين أن هذا الأثر يلمس بدرجة أقل منه لدى الرجال. ثم أشارت إلى توفر الفرص التعليمية والوظيفية، نتيجة التطور والتقدم الحضاري، وأنها أحد العوامل الرئيسية في تفسير التناقض. ووضحت الاستراتيجيات المتبعة من قبل النساء وعائلاتهن باستغلال الفرص المتاحة لهن، سواء التعليمية، أو المهنية، للحصول على مكانة إجتماعية من أجل تغيير الاتجاهات السائدة لدى الأفراد في المجتمعات الريفية المغلقة، ونظرتهم لدور المرأة. وتوصلت الدراسة إلى أن:

- المجتمع في الريف الإسباني يعتبر مجتمعاً مغلقاً خصوصاً عندما يتعلق الأمر بالجنس، بالرغم من تناقص هذه الفجوة تدريجياً.

- القدرات والسمات الشخصية والجهد الذاتي، والمهارات المعرفية، والمؤهل العلمي، لها تأثير كبير في الحراك الاجتماعي المساعد للمرأة الريفية أكثر من تأثير الحسب والنسب.

- هناك استراتيجيات مطورة من قبل النساء وعائلاتهن للاستحواذ على السلطة لمواجهة الانغلاق الاجتماعي.

- النساء في الريف الإسباني حققن حراكاً اجتماعياً عالياً نتيجة حصولهن على المؤهل العلمي الجامعي بمستوياته المختلفة، إلى جانب عوامل أخرى كاهتمام الدولة واللامركزية، وتوفر فرص العمل.

وأجرت داي هاوس (Dyhouse, 2001) دراسة بعنوان "الأهواط العائلية للحراك الاجتماعي من خلال التعليم الجامعي في إنجلترا في فترة الثلاثينات"، وهدفت إلى التعرف على دور التعليم الجامعي و أثره على الحراك الاجتماعي في بريطانيا ما بين 1930-1939. اتبعت الباحثة المنهج الوصفي حيث قام بمسح ميداني واسع النطاق على عدد من الخريجين من ست جامعات، باستثناء جامعة أكسفورد، حيث بلغت عينة الدراسة (500) من النساء و(500) من الرجال الذين تخرجوا من ست جامعات بريطانية قبل الحرب العالمية الثانية ووزعت عليهم استبانة لمعرفة مدى تأثير التعليم الجامعي على حراكهم الاجتماعي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أشارت إلى أن الأمهات يلعبن دوراً هاماً في القرارات العائلية، لا تقل عن دور الرجل بتشجيع ودعم أولادهن للحصول على التعليم الجامعي العالي بالرغم أن قلة من الفتيات قد حصلن على الشهادة الجامعية.

- بينت أن الكثير من الخريجين الذكور المنحدرين من طبقة اجتماعية فقيرة، أو متوسطة قد حصلوا على حراك اجتماعي صاعد، وانتقلوا إلى طبقة اجتماعية أعلى من الطبقة التي ولدوا بها، نتيجة التعليم الجامعي، أي أن الحراك الاجتماعي الصاعد قد حصل تقريباً لجميع الرجال، أما النساء فكان الحراك الاجتماعي لهن غير واضح المعالم.
- وبينت التطور الشخصي- والثقافي للنساء، وأن السبب الرئيسي- لتعليم النساء الجامعي، هو نتيجة تشجيع أمهاتهن للالتحاق بالجامعة، وأن الكثير من النساء، اعتمدن الدراسة بالجامعة كوسيلة لإيجاد أزواج المستقبل.
- وأشارت كذلك إلى أن الوالدين لعبا دوراً هاماً في القرارات العائلية المتعلقة بتشجيع أولادهم، و دعمهم للالتحاق بالتعليم الجامعي، وتبين أيضاً أن الوالدين متحمسان لتعليم أبنائهم، باعتبار أن التعليم الجامعي مدخل لتحسين حراكهم الاجتماعي نحو الأعلى في المجتمع، وقد تركز هذا الحماس لدى أفراد الطبقة الوسطى أكثر من الطبقات الاجتماعية الأخرى.

تعليق على الدراسات السابقة:

يلاحظ من تأمل الدراسات السابقة أن معظم هذه الدراسات أجريت في بلدان ذات هيئة مختلفة، وذات ثقافات متعددة، وهذه البلدان منها الأقطار العربية مثل الأردن ومصر— ومنها البلدان الأجنبية مثل الولايات المتحدة والبرازيل، واختلفت سنوات إجراء هذه الدراسات فتراوحت بين 1980-2002 .

- ويمكن استنتاج بعض الاعتبارات الهامة التي ساعدت الباحثة في إجراءات الدراسة وكما يأتي:
- بالنسبة لأداة الدراسة فإن أغلبية هذه الدراسات استخدمت استبانة لقياس الحراك الاجتماعي، ومن بين هذه الدراسات التي استخدمت هذه الأداة دراسة (جابر 1991)، دراسة (جرادات 1994) ، دراسة (البداينة و المجالي 1996) ، دراسة (كارول 2001) وساعد هذا الباحثة كثيراً في تحديد الأداة المناسبة لدراستها وتطويرها، وبناءها بما يلائم البيئة الأردنية.
- جميع هذه الدراسات هدفت إلى توضيح العلاقة بين التعليم والحراك الاجتماعي.
- غلب على الدراسات السابقة المنحى النوعي في البحث فهي لم تتطرق إلى نسب الحراك الاجتماعي وعلاقته بتعليم المرأة.
- أكدت معظم الدراسات أهمية دور التعليم إلى جانب عوامل أخرى تؤثر بمستوى الحراك الاجتماعي.
- اختلاف نوع الحراك وكميته بين المجتمعات المختلفة وداخل المجتمع الواحد من بيئة إلى بيئة ومن فئة إلى فئة ومن فترة إلى فترة أخرى.

- أفادت الدراسة الحالية من نتائج الدراسات السابقة في مناقشة مشكلتها وتحديد أسئلتها وفي تفسير نتائجها.

- اختلف تفسير نتائج الدراسات باختلاف عوامل متعددة ترجع إلى أيولوجية الباحث والمجتمع الذي ينتمي إليه والنظرية الاجتماعية التي ينطلق منها.

- هناك ندرة في الدراسات العربية في هذا الميدان، فلم تجر أية دراسة حول الموضوع في الوطن العربي - بحدود معرفة الباحثة - ولم تأخذ حيزاً كافياً من البحث بشقيه النوعي و الكمي.

- لم تعثر الباحثة على دراسات تدرس العلاقة بين التعليم الجامعي و الحراك الاجتماعي للمرأة العربية بصورة عامة، والمرأة الأردنية بصورة خاصة. حيث اقتصرت الدراسات إما على الحراك الاجتماعي أو على الانعكاس على التعليم الجامعي، لكنها لم تبحث في أثر التعليم الجامعي على الحراك الاجتماعي للمرأة.

لذا فإن هذه الدراسة تنفرد عن غيرها من الدراسات بأنها تناولت مجموعة من المتغيرات ذات

العلاقة بتأثير التعليم الجامعي على الحراك الاجتماعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل عرضاً للطريقة والإجراءات التي تم استخدامها في إعداد الدراسة.

منهج الدراسة

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ببعديه الكمي والنوعي. البعد النوعي: قامت الباحثة بجمع البيانات من جزء من عينة الدراسة بالاعتماد على استمارة المعلومات والمقابلات الشخصية والقيام بتحليلها. أما البعد الكمي: اعتمدت الباحثة على استبانة صممت خصيصاً لقياس مستوى الحراك الاجتماعي.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من (421) امرأة ممن التحقن بالعمل في الأعوام (1980-1985) وما زلن يعملن في الوزارات الآتية (التربية والتعليم والتعليم العالي والصحة والتنمية الاجتماعية والسياحة والآثار) لعام 2002/2003 توزعت مؤهلاتهن على النحو التالي: (403) بكالوريوس، (4) دبلوم عالي، (13) ماجستير، (1) دكتوراه، موزعات في محافظة العاصمة كما يظهر في الجدول (1)، كما يبين جدول (2) أعداد النساء العاملات اللواتي تم تعيينهن في الوزارات الأردنية قيد الدراسة في مركز الوزارات ومديرياتها في محافظة العاصمة من عام 1980-1985.

جدول (1)

مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي وموقع العمل في محافظة العاصمة

ت	الوزارة	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	المجموع
1	التربية والتعليم	251	1	-	-	252
2	التعليم العالي	8	2	2	1	13
3	الصحة	71	-	9	-	80
4	التنمية الاجتماعية	59	1	2	-	62
5	السياحة والآثار	14	-	-	-	14
	المجموع	403	4	13	1	421

جدول (2)

أعداد النساء العاملات اللواتي تم تعيينهن في الوزارات الأردنية قيد الدراسة في مركز الوزارات

ومديرياتها في محافظة العاصمة من عام 1980-1985

الوزارة	السنوات	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	المجموع
التربية والتعليم	1980	20	1	-	-	21
	1981	32	-	-	-	32
	1982	34	-	-	-	34
	1983	31	-	-	-	31
	1984	54	-	-	-	54
	1985	80	-	-	-	80
التعليم العالي	1980	-	-	-	-	-
	1981	-	-	-	-	-
	1982	-	-	-	-	-
	1983	-	-	-	-	-
	1984	-	-	-	-	-
	1985	8	2	2	1	13
الصحة	1980	1	-	2	-	3
	1981	7	-	2	-	9
	1982	12	-	-	-	12
	1983	24	-	-	-	24
	1984	12	-	2	-	14
	1985	15	-	3	-	18
التنمية الاجتماعية	1980	5	-	-	-	5
	1981	29	1	2	-	32
	1982	9	-	-	-	9
	1983	11	-	-	-	11
	1984	1	-	-	-	1

4	-	-	-	4	1985	السياحة والآثار
3	-	-	-	3	1980	
1	-	-	-	1	1981	
5	-	-	-	5	1982	
1	-	-	-	1	1983	
-	-	-	-	-	1984	
4	-	-	-	4	1985	

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة في مرحلتها الأولى من (217) وتم اختيار العينة بطريقة عشوائية طبقية بنسبة (50%) من مجتمع الدراسة من كل فئة من الفئات (بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراة) امرأة موزعة على الوزارات كما يلي: وزارة التربية و التعليم (126) امرأة، ووزارة التعليم العالي (7) نساء، ووزارة الصحة (40) امرأة، ووزارة التنمية الاجتماعية (31) امرأة، ووزارة السياحة والآثار (7) نساء على التوالي، وتم توزيع (217) استبانة على عينة الدراسة، استرجع منها (211) وبدا أصبحت هي العينة القابلة للتحليل ويوضح الجدول (3) توزيع أفراد مجتمع الدراسة وعينتها.

جدول (3)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة وعينتها

الوزارة	بكالوريوس	دبلوم عالي	ماجستير	دكتوراه	مجتمع البحث	عينة البحث %50
التربية والتعليم	251	1	-	-	252	126
التعليم العالي	8	2	2	1	13	7
الصحة	71	-	9	-	80	40
التنمية الاجتماعية	59	1	2	-	62	31
السياحة والآثار	14	-	-	-	14	7
المجموع	403	4	13	1	421	211

متغيرات الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من المتغيرات التالية:

أولاً - المتغيرات المستقلة و هي:

1. العمر و له ثلاثة مستويات و هي: (30-39 ، 40-49 ، 50 فما فوق).

بلغ عدد النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين (30-39) سنة (89) امرأة شكلن ما نسبته (42.1%) من مجموع العينة الكلي وبلغ عدد النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين (40-49) سنة (117) امرأة شكلن ما نسبته (55.5%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي تزيد أعمارهن عن (50) سنة (5) نساء يشكلن ما نسبته (2.4%) من مجموع العينة الكلي، جدول (4) يوضح ذلك.

جدول (4)

توزيع العينة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
39-30 سنة	89	42.1
49-40 سنة	117	55.5
أكثر من 50 سنة	5	2.4
المجموع	211	100

2- اختلاف الوزارة و لها خمسة مستويات و هي: (وزارة التربية و التعليم، وزارة التعليم العالي،

وزارة الصحة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة السياحة و الآثار).

بلغ عدد النساء العاملات في وزارة التربية والتعليم (126) امرأة شكلن ما نسبته (59.7%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء العاملات في وزارة التعليم العالي (7) نساء شكلن ما نسبته (3.3%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد العاملات في وزارة الصحة (40) امرأة شكلن ما نسبته (19.0%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء العاملات في وزارة التنمية الاجتماعية (31) امرأة شكلن ما نسبته (14.7%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء العاملات في وزارة السياحة والآثار (7) نساء شكلن ما نسبته (3.3%) من مجموع العينة، والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول (5)

توزيع العينة حسب اختلاف الوزارة

الوزارة التي تعمل بها	العدد	النسبة المئوية %
التربية والتعليم	126	59.7
التعليم العالي	7	3.3
الصحة	40	19.0
التنمية الاجتماعية	31	14.7
السياحة والآثار	7	3.3
المجموع	211	100

3- موقع العمل و له ثلاثة مستويات وهي: (مركز الوزارة، مديريات الوزارة، الميدان).

بلغ عدد النساء العاملات في مركز الوزارة (58) امرأة شكلن ما نسبته (27.5%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء العاملات في مديريات الوزارة (56) امرأة شكلن ما نسبته (26.5%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء العاملات في الميدان (97) امرأة شكلن ما نسبته (46.0%) من مجموع العينة الكلي، والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول (6)

توزيع العينة حسب موقع العمل

موقع العمل	العدد	النسبة المئوية %
مركز الوزارة	58	27.5
مديريات الوزارة	56	26.5
الميدان	97	46.0
المجموع	211	100

4- المستوى الوظيفي و له ثلاثة مستويات و هي: (الادارة العليا، الادارة الوسطى، الادارة الدنيا).

بلغ عدد النساء العاملات في الإدارة العليا (14) امرأة شكلن ما نسبته (6.6%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء العاملات في الإدارة الوسطى (97) امرأة شكلن ما نسبته (46.0%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء العاملات ضمن الإدارة الدنيا (100) امرأة شكلن ما نسبته (47.4%) من مجموع العينة الكلي والجدول (7) يوضح ذلك.

جدول (7)

توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية %
الإدارة العليا	14	6.6
الإدارة الوسطى	97	46.0
الإدارة الدنيا	100	47.4
المجموع	211	100

5- دخل الأسرة و له أربعة مستويات وهي: (أقل من 200 دينار شهري، 200-250 دينار، 250-300، أكثر من 500 دينار).

بلغ عدد الأسر التي يقل دخلها الشهري عن (200) دينار (15) أسرة شكلت ما نسبته (7.1%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد الأسر التي يتراوح دخلها الشهري ما بين (200-250) ديناراً (34) أسرة شكلت ما نسبته (16.1%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد الأسر التي يتراوح دخلها الشهري بين (251-500) دينار (58) أسرة شكلت ما نسبته (27.5%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد الأسر التي يزيد دخلها الشهري عن (500) دينار (104) أسرة شكلت ما نسبته (49.3%) من مجموع العينة الكلي والجدول (8) يوضح ذلك.

جدول (8)

توزيع العينة حسب دخل الأسرة

دخل الأسرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 200 دينار	15	7.1
200-250 دينار	34	16.1
251-500 دينار	58	27.5
أكثر من 500 دينار	104	49.3
المجموع	211	100

6- تحصيل الأم العلمي و له خمسة مستويات وهي: (أمية، أساسي، ثانوي، جامعي، دراسات عليا).

بلغ عدد النساء اللواتي لا تحمل أمهاتهن شهادة علمية (51) امرأة شكلن ما نسبته (24.2%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي تحمل أمهاتهن الشهادة الأساسية (86) امرأة شكلن ما نسبته (40.8%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي تحمل أمهاتهن الشهادة الثانوية (53) امرأة شكلن ما نسبته (25.1%)، من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي تحمل أمهاتهن الشهادات الجامعية (18) امرأة شكلن ما نسبته (8.50%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي تحمل أمهاتهن الشهادات الجامعية العليا (3) نساء شكلن ما نسبته (1.40%) من مجموع العينة الكلي، والجدول (9) يوضح ذلك.

جدول (9)

توزيع العينة حسب تحصيل الأم العلمي

تحصيل الأم العلمي	العدد	النسبة المئوية%
أميه	51	24.2
أساسي	86	40.8
ثانوي	53	25.1
جامعي	18	8.50
دراسات عليا	3	1.40
المجموع	211	100

7- المستوى التعليمي للزوج و له خمسة مستويات وهي: (ثانوية عامة، دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراة).

بلغ عدد النساء اللواتي يحمل أزواجهن شهادة الثانوية العامة (26) امرأة شكلن ما نسبته (12.3%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي يحمل أزواجهن شهادة الدبلوم (38) امرأة شكلن ما نسبته (18.0%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي يحمل أزواجهن شهادة البكالوريوس (72) امرأة شكلن ما نسبته (34.1%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي يحمل أزواجهن شهادة الماجستير (7) نساء شكلن ما نسبته (3.3%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي يحمل أزواجهن شهادة الدكتوراه (10) نساء شكلن ما نسبته (4.7%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد غير المتزوجات (58) شكلن ما نسبته (27.5%) من مجموع العينة الكلي، والجدول (10) يوضح ذلك.

جدول (10)

توزيع العينة حسب المستوى التعليمي للزوج

النسبة المئوية%	العدد	المستوى التعليمي للزوج
12.3	26	ثانوية
18.0	38	دبلوم
34.1	72	بكالوريوس
3.3	7	ماجستير
4.7	10	دكتوراه
27.5	58	غير متزوجات
100	211	المجموع

8- مستوى دخل الزوج الشهري و له أربعة مستويات و هي: (أقل من 200 دينار شهري، 200-

250 دينار، 250-500 دينار، أكثر من 500 دينار).

بلغ عدد النساء اللواتي يقل دخل أزواجهن عن (200) دينار (16) امرأة شكلن ما نسبته (7.6%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي يتراوح دخل أزواجهن بين (200-250) دينار (44) امرأة شكلن ما نسبته (20.9%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي يتراوح دخل أزواجهن بين (251-500) دينار (57) امرأة شكلن ما نسبته (27.0%) من مجموع العينة الكلي وبلغ عدد النساء اللواتي يزيد دخل أزواجهن عن (500) دينار (36) امرأة شكلن ما نسبته (17.1%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد غير المتزوجات (58) شكلن ما نسبته (27.5%) من مجموع العينة الكلي، والجدول (11) يوضح ذلك.

جدول (11)

توزيع العينة حسب مستوى دخل الزوج الشهري

دخول الزوج	العدد	النسبة المئوية%
أقل من 200 دينار	16	7.6
200-250 دينار	44	20.9
251-500 دينار	57	27.0
أكثر من 500 دينار	36	17.1
غير متزوجات	58	27.5
المجموع	211	100

9- مهنة الأب ولها أحد عشر- مستوى وهي: (وظائف إدارية، تجارة عامة، وظائف طبية، عمال،

متوفي، متقاعد، عسكري، لا يعمل، وظائف تنفيذية، فني، مجلس الأعيان).

بلغ عدد النساء اللواتي يعملن أبائهن في مهنة إدارية (مشرف، مدير مدرسة) (45) امرأة شكلن ما نسبته (21.4%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي يعملن أبائهن في التجارة العامة (54) امرأة شكلن ما نسبته (25.6%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي يعملن أبائهن بوظائف طبية (8) نساء شكلن ما نسبته (3.8%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي يعملن أبائهن بوظائف عمال (نجار، سائق، عامل) (17) امرأة شكلن ما نسبته (8.1%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء المتوفيات أبائهن (30) امرأة شكلن ما نسبته (14.2%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء المتقاعدات أبائهن (39) امرأة شكلن ما نسبته (18.5%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي يعملن أبائهن بوظائف عسكرية (6) نساء شكلن ما نسبته (2.8%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي لا يعملن أبائهن في أي عمل (3) نساء شكلن ما نسبته (1.4%) من مجموع العينة الكلي وبلغ عدد النساء اللواتي يعملن أبائهن بوظائف تنفيذية (6) نساء شكلن ما نسبته (2.8%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي يعملن أبائهن بوظائف فنية امرأتين شكلتا ما نسبته (0.9%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي يعملن أبائهن في مجلس الأعيان امرأة واحدة شكلت ما نسبته (0.5%) من مجموع العينة الكلي والجدول (12) يوضح ذلك.

جدول (12)

توزيع العينة حسب مهنة الأب

مهنة الأب	العدد	النسبة المئوية%
وظائف إدارية	45	21.4
تجاره عامه	54	25.6
وظائف طبيه	8	3.8
عمال (نجار، سائق)	17	8.1
متوفى	30	14.2
متقاعد	39	18.5
عسكري	6	2.8
لا يعمل	3	1.4
وظائف تنفيذية	6	2.8
فني	2	0.9
مجلس الأعيان	1	0.5
المجموع	211	100

10. منشأ الأسرة و له ثلاثة مستويات وهي: (مدينة، قرية، بادية).

بلغ عدد النساء اللواتي نشأن في مدينة (167) امرأة شكلن ما نسبته (79.1%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي نشأن في قرية (38) امرأة شكلن ما نسبته (18.0%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي نشأن في البادية (6) نساء شكلن ما نسبته (2.9%) من مجموع العينة الكلي، والجدول (13) يوضح ذلك.

جدول (13)

توزيع العينة حسب منشأ الأسرة

منشأ الأسرة	العدد	النسبة المئوية%
مدينة	167	79.1
قرية	38	18.0
بادية	6	2.9
المجموع	211	100

11- عمل الزوج و له تسعة مستويات وهي: (وظائف إدارية، تجارة عامة، وظائف طبية، عمال، متقاعد، وظائف عسكرية، وظائف تنفيذية، مبرمجين، الديوان الملكي).

بلغ عدد النساء اللواتي يعمل أزواجهن بوظائف إدارية (45) امرأة يشكلن ما نسبته (21.3%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي يعمل أزواجهن بالتجارة العامة (22) امرأة شكلن ما نسبته (10.4%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي يعمل أزواجهن بوظائف طبيه (20) امرأة شكلن ما نسبته (9.4%)، من مجموع العينة الكلي وبلغ عدد النساء اللواتي يعمل أزواجهن بوظيفة أعمال حرة (نجار، سائق،) (18) امرأة شكلن ما نسبته (8.5%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي تقاعد أزواجهن (12) امرأة يشكلن ما نسبته (5.7%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي يعمل أزواجهن بوظائف عسكرية (19) امرأة شكلن ما نسبته (9.0%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي يعمل أزواجهن بوظائف تنفيذية (10) نساء شكلن ما نسبته (4.8%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي يعمل أزواجهن مبرمجين حاسوبيين (6) نساء شكلن ما نسبته (2.9%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي يعمل أزواجهن في الديوان الملكي امرأة واحدة شكلت ما نسبته (0.5%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد غير المتزوجات (58) شكلن ما نسبته (27.5%) من مجموع العينة الكلي، والجدول (14) يوضح ذلك.

جدول (14)

توزيع العينة حسب عمل الزوج

عمل الزوج	العدد	النسبة المئوية%
وظائف إدارية	45	21.3
تجارة عامه	22	10.4
وظائف طبيه	20	9.4
عمال	18	8.5
متقاعد	12	5.7
وظائف عسكرية	19	9.0
وظائف تنفيذية	10	4.8
مبرمجين (حاسوبيين)	6	2.9
الديوان الملكي	1	0.5
غير متزوجات	58	27.5
المجموع	211	100

12- الحالة الاجتماعية للمرأة العاملة و لها أربعة مستويات وهي: (عذباء، متزوجة، مطلقة، أرملة).

بلغ عدد النساء غير المتزوجات في العينة (58) امرأة شكلن ما نسبته (27.5%) من مجموع العينة الكلي وبلغ عدد النساء المتزوجات في العينة (144) امرأة يشكلن ما نسبته (68.2%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء المطلقات في العينة (5) نساء شكلن ما نسبته (2.4%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء الأرامل في العينة (4) نساء شكلن ما نسبته (1.9%) من مجموع العينة الكلي والجدول (15) يوضح ذلك.

توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية للمرأة العاملة

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية %
عذباء	58	27.5
متزوجة	144	68.2
مطلقة	5	2.4
أرملة	4	1.9
المجموع	211	100

13- الخبرة و لها ثلاثة مستويات وهي: (1-10 سنوات، 11-20 سنة، أكثر من 20 سنة).

بلغ عدد النساء اللواتي تتراوح خبراتهن بين (1-10) سنوات (24) امرأة شكلن ما نسبته (11.4%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي تتراوح خبراتهن بين (11-20) سنة (134) امرأة شكلن ما نسبته (63.5%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي تزيد خبراتهن عن (20) سنة (53) امرأة شكلن ما نسبته (25.1%) من مجموع العينة الكلي، والجدول (16) يوضح ذلك.

جدول (16)

توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
10-1 سنوات	24	11.4
11-20 سنة	134	63.5
أكثر من 20 سنة	53	25.1
المجموع	211	100

14- المؤهل العلمي للمرأة العاملة و له أربعة مستويات وهي: (بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراة).

بلغ عدد النساء اللواتي يحملن شهادة البكالوريوس (201) امرأة شكلن ما نسبته (95.3%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي يحملن شهادة الدبلوم العالي امرأتين شكلتا ما نسبته (0.9%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي يحملن شهادة الماجستير (7) نساء شكلن ما نسبته (3.3%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي يحملن شهادة الدكتوراه امرأة واحدة شكلت ما نسبته (0.5%) من مجموع العينة الكلي والجدول (17) يوضح ذلك.

جدول (17)

توزيع العينة حسب المؤهل العلمي للمرأة العاملة

النسبة المئوية %	العدد	المؤهل العلمي للمرأة العاملة
95.3	201	بكالوريوس
0.9	2	دبلوم عالي
3.3	7	ماجستير
0.5	1	دكتوراه
100	211	المجموع

15- التقدير في آخر شهادة جامعية و له أربعة مستويات و هي: (مقبول، جيد، جيد جداً، ممتاز).
 بلغ عدد النساء الحاصلات على تقدير مقبول في آخر شهادة جامعيه (14) امرأة شكلن ما نسبته (6.6%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء الحاصلات على تقدير جيد في آخر شهادة جامعيه (98) امرأة شكلن ما نسبته (46.5%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء الحاصلات على تقدير جيد جداً (84) امرأة شكلن ما نسبته (39.8%) من مجموع العينة الكلي وبلغ عدد النساء الحاصلات على تقدير ممتاز (15) امرأة شكلن ما نسبته (7.1%) من مجموع العينة الكلي، والجدول (18) يوضح ذلك.

جدول (18)

توزيع العينة حسب التقدير في آخر شهادة جامعية

النسبة المئوية %	العدد	التقدير في آخر شهادة جامعيه
6.6	14	مقبول
46.5	98	جيد
39.8	84	جيد جداً
7.1	15	ممتاز
100	211	المجموع

16- تحصيل الأب العلمي و له خمسة مستويات و هي: (أمي، اساسي، ثانوي، جامعي، دراسات عليا).

بلغ عدد النساء اللواتي لا يحمل أباً وهن شهادة علمية (21) امرأة شكلن ما نسبته (10.0%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي يحمل أباً وهن الشهادة الأساسية (74) امرأة شكلن ما نسبته (35.1%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي يحمل أباً وهن الشهادة الثانوية (55) امرأة شكلن ما نسبته (26.1%) من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي يحمل أباً وهن الشهادة الجامعية الأولى (56) امرأة شكلن ما نسبته (26.5%)، من مجموع العينة الكلي، وبلغ عدد النساء اللواتي يحمل أباً وهن شهادات عليا (5) امرأة شكلن ما نسبته (2.3%) من مجموع العينة الكلي، والجدول (19) يوضح ذلك.

جدول (19)

توزيع العينة حسب تحصيل الأب العلمي

النسبة المئوية%	العدد	تحصيل الأب العلمي
10.0	21	أمي
35.1	74	أساسي
26.1	55	ثانوي
26.5	56	جامعي
2.3	5	دراسات عليا
100	211	المجموع

ثانياً - المتغير التابع هو:

مستوى الحراك الاجتماعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام.

أدوات الدراسة:

استخدمت الباحثة أداتين في هذه الدراسة.

أولاً : الاستبانة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، قامت الباحثة ببناء أداة للدراسة من أجل قياس مستوى الحراك الاجتماعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام وفق الخطوات التالية:

- مراجعة الأدب المتعلق بالحراك الاجتماعي والتعليم الجامعي، حيث اطلعت الباحثة على العديد من المصادر والمراجع والأبحاث والدراسات.

- توجيه سؤال مفتوح حول الحراك الاجتماعي للنساء العاملات في القطاع العام وهو السؤال التالي:

- ما هي التطورات التي حصلت لديك بعد إكمالك الدراسة الجامعية ودخولك سوق العمل في المجالين الاجتماعي والاقتصادي؟ وتفرع عنه عدة أسئلة ملحق (1).

- بناء على مراجعة الدراسات والأدبيات التي تناولت الموضوع تم تحديد المجالات والفقرات في كل مجال بصورتها الأولية.

- تكونت الاستبانة بصورتها الأولية من (61) فقرة موزعة على مجالين، المجال الأول: الاجتماعي وتكون في صيغته الأولية من (44) فقرة، أما المجال الثاني: وهو المجال الاقتصادي، فقد تكون من (17) فقرة، ملحق (2).

- عرضت الاستبانة بصورتها الأولية على مجموعة من الخبراء والبالغ عددهم (10)، ملحق (3).

- قام الخبراء بالاتفاق بحذف (6) فقرات اعتبرت غير صالحة، أما الفقرات اللواتي خضعن لإعادة الصياغة اللغوية أو حذف بعض أجزائها فقد بلغ (8) فقرات، كما عدلت الصياغة اللغوية ل (5) فقرات إلى أن أصبحت بصيغتها النهائية تضم (55) فقرة.

- حظيت جميع فقرات الاستبانة بموافقة الخبراء بنسبة لا تقل عن (80%) و الملحق (4) يوضح نسبة موافقة الخبراء على كل فقرة من فقرات الاختبار وأصبحت بصيغتها النهائية تضم (55) فقرة موزعة على المجالين الاجتماعي والاقتصادي، ويضم المجال الاجتماعي (40) فقرة والمجال الاقتصادي (15) فقرة ، ملحق (5).

- وبعد إعداد الصيغة النهائية للاستبانة تم وضع التعليمات الخاصة بالإجابة والغرض من الدراسة، وتم عرضها بصيغتها النهائية على خبير في اللغة العربية للتأكد من سلامة الفقرات من الناحية اللغوية، وأجريت عليها تعديلات لغوية طفيفة.
- عرضت مرة ثانية على بعض الخبراء* للتأكد من دقة الباحثة في إجراء التعديلات المطلوبة وقد أيد هؤلاء الخبراء هذه التعديلات بنسبة اتفاق (100%).
- للتأكد من وضوح تعليماتها للمجيبات وفهم عباراتها، وطريقة الإجابة عنها، تم تطبيقها على عينة استطلاعية من النساء العاملات في الوزارات المشمولة بالدراسة، مكونة من (8) نساء بواقع امرأتين من كل فئة (بكالوريوس، دبلوم عالٍ، ماجستير، دكتوراة) تم اختيارهن عشوائياً، وقد تمت الإجابة عنها بشكل انفرادي لتبيان جوانب عدم الوضوح والمفردات غير المفهومة والإجابة عن استفساراتهن، تم التأكد من هذا الإجراء فظهر أن تعليماتها واضحة وطريقة الإجابة عنها مفهومة من قبل المجيبات، واتضح أن متوسط الوقت في الإجابة كان (40) دقيقة، وبعد تأكد الباحثة من وضوح الاستبانة، أصبحت الاستبانة في حالتها النهائية جاهزة للتطبيق. وقد تمت صياغة الفقرات بحيث يكون بعضها إيجابياً وبعضها الآخر سلبياً.
- تكون سلم الإجابة لأداة قياس مستوى الحراك الاجتماعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام من خمس درجات لكل فقرة من الفقرات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي حيث يعطي هذا المقياس الدرجات التالية:
- إذا كانت الإجابة عن الفقرة (بدرجة كبيرة جداً) تعطى العلامة (5).
- إذا كانت الإجابة عن الفقرة (بدرجة كبيرة) تعطى العلامة (4).
- إذا كانت الإجابة عن الفقرة (بدرجة متوسطة) تعطى العلامة (3).
- إذا كانت الإجابة عن الفقرة (بدرجة قليلة) تعطى العلامة (2).
- إذا كانت الإجابة عن الفقرة (بدرجة نادرة) تعطى العلامة (1).

* أ.د. عبد عويدات، أ.د. رياض سنراك، أ.د. عدنان الجادري

ثانياً: المقابلة الشخصية

حاولت الدراسة الحالية الاستفادة بالإمكانات التي تتيحها المقابلة كأداة هامة من أدوات الدراسة ومن أجل الحصول على البيانات والمعلومات قامت الباحثة بما يلي:

- الرجوع الى سجلات وزارة التربية والتعليم ، وزارة التعليم العالي ، وزارة الصحة، وزارة التنمية الاجتماعية ، وزارة السياحة والآثار.

- تمت المقابلات مع جزء من عينة الدراسة وبلغ عددهن أربع عشرة امرأة ، من اللواتي حصلن على مراكز إدارية عليا في الوزارات المشمولة بالدراسة، للتعرف على الأسباب التي ساعدت في حصولهن على مراكز إدارية عليا، بمستوى مدير عام، مدير.

- اعترضت الباحثة الكثير من الصعوبات الفنية أثناء جمع المعلومات من بعض المسؤولين في بعض الوزارات، وكذلك أثناء إجراء المقابلات.

تم اجراء المقابلات من تاريخ 2003 /2/1 و لغاية 2003/6/15 و تم توجيه عدة أسئلة لهن

ملحق (6).

صدق الأداة:

للتأكد من صدق أداة الدراسة وصلاحياتها عرضت الأداة بصيغتها الأولية على عشرة محكمين من ذوي الاختصاص في التربية، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، وطلب منهم إبداء الرأي في فقرات أداة الدراسة، إما بالإضافة، أو الحذف، أو التعديل، وقد تم اعتماد الفقرة التي أجمع عليها ثمانية محكمين من أصل عشرة على أنها فقرة صالحة، في حين حذفت الفقرات التي لم تحصل على هذه النسبة من الموافقة، وقد أجرت الباحثة التعديلات في ضوء اقتراحات المحكمين وملاحظاتهم، حتى أصبحت الاستبانة بصيغتها النهائية تضم (55) فقرة موزعة على مجالين الاجتماعي والاقتصادي، ويضم المجال الاجتماعي (40) فقرة، والمجال الاقتصادي (15).

ثبات الأداة:

للتأكد من ثبات الأداة تم استخدام طريقة الاختبار وإعادة (Test- Retest) حيث تم توزيع الاستبانة على عينة استطلاعية من النساء العاملات في المؤسسات الحكومية وبلغ عددها (30) من خارج عينة الدراسة، وقد تم توزيع الاستبانة مرة ثانية على هذه العينة التجريبية نفسها بعد أسبوعين من التوزيع الأول، ومن ثم تم حساب معامل الثبات من خلال معامل ارتباط بيرسون فقد بلغ (0.91)، كما تم حساب معامل الاتساق الداخلي وفق معادلة كرونباخ ألفا Cronbach-Alpha حيث بلغت قيم معاملات الثبات للمجال الاجتماعي (0.89) وللمجال الاقتصادي (0.88) أما معامل الثبات للأداة ككل فقد بلغ (0.89) واعتبرت هذه المعاملات مقنعة لأغراض هذه الدراسة.

إجراءات الدراسة:

بعد اختيار عينة الدراسة من النساء العاملات في الوزارات المشمولة بالدراسة، واللاقي يحملن المؤهل الجامعي بمستوياته المختلفة، بدأت الباحثة بتوزيع الاستبانة، وإجراء المقابلات الشخصية، في الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي 2003/2002 على النحو الآتي:

1- قامت رئاسة جامعة عمان العربية للدراسات العليا بمخاطبة (ديوان الخدمة المدنية ووزارات التربية والتعليم والتعليم العالي، والصحة، والتنمية الاجتماعية، والسياحة والآثار) والملحق (7) ببيان ذلك.

2- قامت الوزارات المعنية بمخاطبة المدراء العامين، ورؤساء الأقسام، لاتخاذ الإجراءات المناسبة وتسهيل مهمة الباحثة لكي تتمكن من توزيع الاستبانات وعقد المقابلات الشخصية والملحق (8) ببيان ذلك.

3- حصرت الباحثة أعداد النساء العاملات المعنيات في الدراسة.

4- قامت الباحثة شخصياً بتوزيع (217) استبانة تمثل (50%) من مجتمع الدراسة، ولأجل إعطاء الوقت الكافي لأفراد العينة في دراسة فقرات الاستبانة بتأن، فقد تركت الاستبانة ليدهن لمدة لا تقل عن خمسة أيام، وقد قامت الباحثة بالجهد اللازم في المتابعة المستمرة لأفراد العينة لإستعادة الاستبانة من المستجيبات، حيث استرجع منها (211) استبانة وبذا أصبحت هي العينة القابلة للتحليل.

5- قامت الباحثة بمقابلات مع جزء من عينة الدراسة وبلغ عددهن أربع عشرة امرأة ممن حصلن على مراكز إدارية عليا بمستوى مدير، مدير عام، بتاريخ 2003/2/1 ولغاية 2003/6/15.

- 6- تم تفريغ البيانات وإدخالها في الحاسوب لمعالجتها إحصائياً.
- 7- تم إجراء المعالجات الإحصائية باستخدام الحاسوب على عينة الدراسة.

المعالجة الإحصائية المستخدمة في استخراج النتائج:

- تم استخدام المعالجات الإحصائية ذات الصلة بالسؤالين الرئيسيين للدراسة :
- للإجابة عن السؤال الأول استخدمت الباحثة الأوساط المرجحة و الأوزان المئوية و(قانون فيشر) أو عتبة القطع واختبار (ت) (T -test).
 - للإجابة عن السؤال الثاني استخدمت الباحثة اختبار تحليل التباين (ANOVA) واختبار شيفيه للمقارنات البعدية.
 - و لفحص الاتساق الداخلي للبيانات استخدمت الباحثة معادلة كرونباخ ألفا.
 - كما استخدمت الباحثة معامل الارتباط بيرسون وطريقة الاختبار وإعادة الاختبار (Test-Retest) لإيجاد معامل الثبات.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها ويتم عرضها وفقاً لأسئلتها.

أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول:

" ما مستوى الحراك الاجتماعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام؟"

وللإجابة عن هذا السؤال فقد تم استخراج الأوساط المرجحة والأوزان المئوية لل فقرات المتعلقة

بالحراك الاجتماعي، والجدول (20) يبين هذه النتائج حيث رتبت فقراتها ترتيباً تنازلياً.

جدول (20)

الأوساط المرجحة والأوزان المئوية والرتب لفقرات المجال الاجتماعي

رقم الفقرة حسب المجال	نص الفقرة	الوسط المرجح	الوزن المئوي %	ترتيب الفقرة
32	أشعر بأنني مؤهلة لمتطلبات عملي الحالي.	4.33	86.6	1
22	أعزو سبب تعليمي إلى تشجيع أسرتي.	4.27	85.4	2
33	أصبحت قادرة على تحقيق ذاتي.	4.24	84.8	3
31	حسن التعليم الجامعي قدراتي على الاتصال بالآخرين	4.12	82.4	4
12	ازدادت ثقتي بنفسي	4.11	82.2	5
25	أصبحت أكثر استقلالية في الجوانب الاجتماعية	4.08	81.6	6
30	أصبحت أكثر قدرة على التعامل مع الناس.	4.07	81.4	7
9	تطورت قدرتي على مواجهة مشكلات الحياة.	4.07	81.4	8
10	أشعر برغبة الآخرين بالتعامل معي.	4.03	80.6	9
40	دراستي الجامعية حققت لي مستوى اجتماعي أفضل.	3.98	79.6	10
11	أشعر برغبة الآخرين بالتعرف علي.	3.92	78.4	11
39	اختلف دوري عن أدوار زميلاتي ممن لم يحصلن على مؤهل علمي أعلى.	3.92	78.4	12
24	أستطيع تولي مناصب إدارية عليا.	3.88	77.6	13
23	أستطيع تجاوز التقاليد الاجتماعية الموروثة ضد المرأة.	3.80	76	14

15	75	3.75	أشعر بالتفوق على أقراني ممن لم يلتحقن بالدراسة الجامعية.	13
16	73.8	3.69	ارفض الأدوار التقليدية للمرأة.	28
17	73.4	3.67	أصبحت قادرة على تفعيل أدوار العاملين معي.	29
18	73.2	3.66	أمن لي عملي اعترافاً اجتماعياً عالياً.	21
19	70.4	3.52	أشكّل تحدياً لبعض الزملاء العاملين معي.	26
20	69.6	3.48	أشارك في النشاطات الاجتماعية في المؤسسة التي اعمل بها.	15
21	69.6	3.48	يلجأ إلى أصدقائي لطلب العون والمساعدة	4
22	69	3.45	ازدادت فرص تقدمي في العمل مع ازدياد الخبرة التي اكتسبتها.	18
23	68.2	3.41	طرأت تحولات إيجابية على علاقتي الاجتماعية	3
24	67.6	3.38	أشعر أن انشغالي بالعمل حدد علاقتي الاجتماعية.	37
25	65	3.25	يلجأ إلى أقاربي لطلب العون والمساعدة.	5
26	65	3.25	أعزو ترقيتي في مهنتي إلى دعم رؤسائي.	20
27	64.6	3.23	تحسنت مكانتي الاجتماعية عما كنت عليه سابقاً	1
28	62.2	3.11	غيرت من العادات التي اعتدت ممارستها سابقاً.	2
29	60.8	3.04	تحسن مركزي الوظيفي أكثر عن أول وظيفة شغلتها.	7
30	58.4	2.92	أشك أن المستوى التعليمي للمرأة العاملة عامل حاسم في ترقيتها.	19
31	57.4	2.87	ارتفعت درجة اهتمامي بمظهري في بدايات تعييني في الوظيفة.	8
32	56.2	2.81	أصنف في مكانة اجتماعية أفضل من المكانة الاجتماعية التي نشأت بها.	6
33	55.8	2.79	ساعدني مستواي التعليمي على الترقى للمستويات الإدارية العليا.	16
34	54.8	2.74	أرغب في الإفصاح عن مؤهلي العلمي لمن لا يعرفني	14
35	51.8	2.59	أصبح لدي مركز اجتماعي أفضل من مركز والدي.	38
36	51	2.55	أشعر كوني امرأة يحد من حراكي المهني.	35
37	50.6	2.53	تواجهني صعوبات عندما أتولى مركز وظيفي أعلى.	34
38	49.4	2.47	أشعر أن التقاليد الاجتماعية تهمشني كأمراة.	36
39	48.4	2.42	حصلت على فرص الترقى أكثر من زميلي الرجل في العمل المماثل.	17
40	42.8	2.14	تركزت لأهلي القرار في اختيار نمط عملي.	27
	62.8	3.14	الدرجة الكلية	

يتضح من الجدول (20) الذي يمثل المجال الاجتماعي أن الوسط المرجح للمجال الاجتماعي (3.14) بوزن مئوي قدره (62.80%)، وهذا يعكس مستوى متوسط من الحراك الاجتماعي في المجال الاجتماعي كذلك فإن الفقرة رقم (32) التي تنص على (أشعر بأني مؤهلة لمتطلبات عملي الحالي) قد حازت على أعلى قيمة وسط مرجح مقدارها (4.33) بقيمة نسبية مقدارها (86.6%)، في حين حازت الفقرة رقم (27) التي تنص على (تركزت لأهلي القرار في اختيار نمط عملي) على أقل قيمة للوسط المرجح مقدارها (2.14) بقيمة نسبية مقدارها (42.8%).

أما الفقرات التي حازت على أقل من 3 (الوسط المرجح الافتراضي)، (ووزن مئوي أقل من 60.8%) أي بمستوى حراك منخفض فهي الفقرات (19، 8، 6، 16، 14، 38، 35، 34، 36، 17، 27).

أما في المجال الاقتصادي فإن الجدول (21) يوضح هذه النتائج، حيث رتبت فقراته ترتيباً تنازلياً.

جدول (21)

الأوساط المرجحة والأوزان المئوية والرتب لفقرات المجال الاقتصادي

رقم الفقرة حسب المجال	نص الفقرة	الوسط المرجح	الوزن المئوي %	ترتيب الفقرة
13	أشعر بأن دخلي لا يتناسب مع الجهد الذي أبذله.	4.01	80.2	1
4	هياً لي مؤهلي العلمي عملاً مناسباً.	3.86	77.2	2
3	يعتبر مؤهلي العلمي ضماناً لي من الفقر.	3.81	76.2	3
15	أتمكن من القيام بأعمال لم أكن أنجزها سابقاً.	3.71	74.2	4
10	أستطيع ممارسة أي عمل يرفع دخلي.	3.52	70.4	5
2	أصبحت قادرة على مواجهة متطلبات الحياة المادية.	3.32	66.4	6
1	ارتفع مستواي الاقتصادي عما كان عليه.	3.25	65	7
5	أصنف في مكانة اقتصادية تختلف عما كنت عليه سابقاً.	3.17	63.4	8
11	مرتبي لا يغطي مصاريف خروجي من المنزل.	3.03	60.6	9
9	ساعدني استقلالي الاقتصادي على نموي المهني.	3.03	60.4	10
7	تحسن مركزي الوظيفي أكثر من ذي قبل.	3.03	60	11
6	تضاعف راتبي مرتين أو أكثر عن أول وظيفة شغلتها.	2.86	57.2	12
14	حصلولي على الشهادة الجامعية لم يحسن ظروف المادية (الاقتصادي).	2.79	55.8	13
12	تحسن وضعي الاقتصادي عما كان عليه وضع أسرتي سابقاً.	2.57	51.4	14
8	ازدادت ثروتي مقارنة بأقراني.	2.35	47	15
	الدرجة الكلية	3.24	64.36	16

يتضح من الجدول (21) الذي يمثل المجال الاقتصادي أن الوسط المرجح للمجال بلغ (3.24)

بوزن مئوي قدره (64.36%) وهذا يعكس مستوى متوسط للحراك الاجتماعي في المجال الاقتصادي، كذلك

فإن الفقرة رقم (13) التي تنص على (أشعر بان دخلي لا يتناسب مع الجهد الذي أبذله) قد حازت على

أعلى قيمة وسط مرجح مقدارها (4.01) بقيمة نسبية مقدارها (80.2%)، في حين حازت الفقرة رقم (8)

التي تنص على (ازدادت ثروتي مقارنة بأقراني) على أقل قيمة مقدارها (2.35) بقيمة نسبية مقدارها

(47%). أما الفقرات التي حازت على أقل من 3 (الوسط مرجح افتراضي ووزن مئوي أقل من 60.0%

أي بمستوى حراك منخفض هي الفقرات الآتية: (6، 14، 12، 8):

يتضح من الجدولين السابقين أن هناك حراكاً اجتماعياً متوسط المستوى حققته المرأة الأردنية العاملة في القطاع العام، ولمعرفة ما إذا كان مستوى الحراك الاجتماعي ببعديه الاجتماعي والاقتصادي بدلالة إحصائية أم لا، قامت الباحثة بإجراء اختبار (One Sample T-test) حيث أشارت النتائج إلى أن مستوى الحراك الاجتماعي كان بدلالة إحصائية، لأن قيمة (ت) المحسوبة كانت (12.51) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية البالغة (1.64) عند مستوى دلالة إحصائية (0.001) ودرجة حرية (210)، كذلك الأمر في المجال الاقتصادي، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (5.46) وهي أعلى من قيمة (ت) الجدولية البالغة (1.64) عند دلالة (0.001) ودرجة حرية (210) وبالتالي فإن النتائج تم التوصل إليها كانت بدلالة إحصائية (جدول 22 يوضح ذلك).

جدول (22)

نتائج تحليل اختبار (ت) One-Sample T-test لمستوى الحراك الاجتماعي (اجتماعي، اقتصادي)

للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام

الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	متوسط الفروقات	قيمة ت الجدولية	قيمة ت المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.001	210	0.431	1.64	**12.51	0.551	3.431	مستوى الحراك الاجتماعي
0.001	210	0.224	1.64	**5.46	0.589	3.22	مستوى الحراك الاقتصادي

** عند دلالة إحصائية أقل من 0.01.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني:

"هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام؟"

و قد تفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

1- هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب اختلاف العمر؟

2- هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب اختلاف الوزارة؟

- 3- هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب موقع العمل؟
- 4- هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب المستوى الوظيفي؟
- 5- هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب دخل الأسرة؟
- 6- هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب تحصيل الأم العلمي؟
- 7- هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب المستوى التعليمي للزوج؟
- 8- هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب دخل الزوج الشهري؟
- 9- هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب مهنة الأب؟
- 10- هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب منشأ الأسرة؟
- 11- هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب عمل الزوج؟
- 12- هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب الحالة الاجتماعية للمرأة العاملة؟
- 13- هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب الخبرة؟

14- هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب المؤهل العلمي للمرأة العاملة؟

15- هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب التقدير في آخر شهادة جامعية؟

16- هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب تحصيل الأب العلمي؟

للإجابة عن هذا السؤال فقد تم إجراء الاختبارات الإحصائية الآتية:

1- "هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب اختلاف العمر؟"

فيما يتعلق بوجود فروق في مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف العمر (30-39 سنة، 40-49 سنة، 50 سنة فما فوق) تم إجراء اختبار تحليل التباين (ANOVA) حيث أشارت النتائج إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام في المجال الاجتماعي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (2.744) وهي أعلى من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.60) عند مستوى دلالة إحصائية (0.044) ودرجة حرية (210)، كذلك تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام في المجال الاقتصادي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (4.254) وهي أكبر من قيمه (ف) الجدولية البالغة (2.60) عند مستوى دلالة إحصائية (0.006)، ودرجة حرية (210)، والجدول (23) يوضح ذلك.

ولمعرفة بين أي الفئات العمرية تركزت هذه الفروق، تم إجراء اختبار شيفيه (Scheffe) للمجالين الاجتماعي والاقتصادي، حيث تبين أن هذه الفروقات تركزت في المجال الاجتماعي بين الفئة العمرية (30-39 سنة) من جهة والفئات (40-49 سنة) و (50 سنة فما فوق) من جهة أخرى ولصالح الفئتين الثانية والثالثة، وأيضاً في المجال الاقتصادي، تركزت بين الفئة العمرية (30-39 سنة) من جهة والفئات العمرية (40-49 سنة) و (50 سنة فما فوق) من جهة أخرى، ولصالح الفئتين الثانية والثالثة.

جدول (23)

تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب اختلاف العمر

الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	قيمة ف الجدولية	قيمة ف المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العمر	مصدر التباين
0.044	210	2.60	*2.744	0.48	3.31	39-30 سنه	المجال الاجتماعي
				0.49	3.52	49-40 سنه	
				0.35	3.65	50 فما فوق	
0.006	210	2.60	**4.254	0.56	3.07	39-30 سنه	المجال الاقتصادي
				0.51	3.35	49-40 سنه	
				0.69	3.54	50 فما فوق	

* عند دلالة إحصائية أقل من 0.05

** عند دلالة إحصائية أقل من 0.01

2- "هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب اختلاف الوزارة؟"

وفيما يتعلق بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف الوزارة التي تعمل فيها المرأة الأردنية، تم إجراء اختبار تحليل التباين (ANOVA)، حيث أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف الوزارة في المجال الاجتماعي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (1.754) وهي أقل من قيمة (ف) الجدولية البالغة (3.32) كذلك لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف الوزارة التي تعمل فيها المرأة الأردنية في المجال الاقتصادي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (1.097) وهي أقل من قيمة (ف) الجدولية البالغة (3.32) (الجدول 24 يوضح ذلك).

جدول (24)

تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب اختلاف الوزارة التي تعمل بها

الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	قيمة ف الجدولية	قيمة ف المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	اختلاف الوزارة	مصدر التباين
0.140	210	3.32	1.754	0.55	3.24	التربية والتعليم	المجال الاجتماعي
				0.54	2.79	التعليم العالي	
				0.63	3.28	الصحة	
				0.61	3.16	التنمية الاجتماعية	
				0.61	3.80	الأثار السياحية	
0.359	210	3.32	1.097	0.48	3.41	التربية والتعليم	المجال الاقتصادي
				0.63	3.17	التعليم العالي	
				0.47	3.52	الصحة	
				0.57	3.48	التنمية الاجتماعية	
				0.52	3.69	الأثار السياحية	

3- "هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب موقع العمل؟"
وفيما يتعلق بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف موقع العمل (مركز الوزارة، مديريات الوزارة، الميدان)، تم إجراء تحليل التباين (ANOVA)، حيث أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف موقع العمل في المجال الاجتماعي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (1.221) وهي أقل من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99)، كذلك لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف موقع العمل (مركز الوزارة، مديريات الوزارة، الميدان) في المجال الاقتصادي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (1.819) وهي أقل من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99) والجدول (25) يوضح ذلك.

جدول (25)

تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب موقع العمل

مصدر التباين	موقع العمل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف المحسوبة	قيمة ف الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
المجال الاجتماعي	مركز الوزارة	3.34	0.59	1.221	2.99	210	0.297
	مديريات الوزارة	3.47	0.49				
	الميدان	3.46	0.43				
المجال الاقتصادي	مركز الوزارة	3.09	0.63	1.819	2.99	210	0.165
	مديريات الوزارة	3.29	0.59				
	الميدان	3.24	0.53				

4

- "هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب المستوى الوظيفي؟"

وفيما يتعلق بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف المستوى الوظيفي (إدارة عليا، إدارة وسطى، إدارة دنيا)، تم إجراء تحليل التباين (ANOVA)، حيث أشارت النتائج إلى أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف المستوى الوظيفي في المجال الاجتماعي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (9.846) وهي أكبر من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99) عند دلالة إحصائية (0.001) كذلك يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف المستوى الوظيفي في المجال الاقتصادي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (5.291) وهي أكبر من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99) عند دلالة إحصائية (0.006) والجدول (26) يوضح ذلك، ولمعرفة بين أي المستويات الوظيفية تركزت هذه الفروق، تم إجراء اختبار شيفيه (scheffee) للمجال الاجتماعي، حيث تبين أن الفروق تركزت بين الإدارة الدنيا من جهة والإدارة الوسطى والعليا من جهة أخرى ولصالح المستويين الوسطى والعليا أما في المجال الاقتصادي فقد كانت الفروق بين الإدارة الدنيا من جهة والإدارة العليا من جهة أخرى ولصالح الإدارة العليا.

جدول (26)

تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية

العاملة في القطاع العام حسب المستوى الوظيفي

الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	قيمة ف الجدولية	قيمة ف المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المستوى الوظيفي	مصدر التباين
0.001	210	2.99	**9.846	0.76	3.73	إدارة عليا	المجال الاجتماعي
				0.47	3.57	إدارة وسطي	
				0.44	3.14	إدارة دنيا	
0.006	210	2.99	**5.291	0.77	3.68	إدارة عليا	المجال الاقتصادي
				0.58	3.33	إدارة وسطي	
				0.51	3.04	إدارة دنيا	

** عند دلالة إحصائية أقل من 0.01

5- "هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب دخل الأسرة؟"

وفيما يتعلق بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف دخل الأسرة (أقل من 200 دينار، 200-250 دينار، 251-500 دينار، أكثر من 500 دينار)، تم إجراء تحليل التباين (ANOVA)، حيث أشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف دخل الأسرة في المجال الاجتماعي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (0.080) وهي أقل من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99)، كذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف دخل الأسرة في المجال الاقتصادي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (0.099) وهي أقل من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99) والجدول (27) يوضح ذلك.

جدول (27)

تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة

الأردنية العاملة في القطاع العام حسب دخل الأسرة

الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	قيمة ف الجدولية	قيمة ف المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	دخل الأسرة	مصدر التباين
0.971	210	2.99	0.080	0.56	3.38	أقل من 200 دينار	المجال الاجتماعي
				0.42	3.46	200-250 دينار	
				0.44	3.43	251-500 دينار	
				0.55	3.43	أكثر من 500 دينار	
0.961	210	2.99	0.099	0.65	3.27	أقل من 200 دينار	المجال الاقتصادي
				0.55	3.25	200-250 دينار	
				0.63	3.23	251-500 دينار	
				0.57	3.20	أكثر من 500 دينار	

6- "هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب تحصيل الأم العلمي؟"

وفيما يتعلق بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف تحصيل الأم العلمي (تعليم عال، جامعي، ثانوي، أساسي، أمي)، تم إجراء تحليل التباين (ANOVA)، حيث أشارت النتائج إلى أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف تحصيل الأم العلمي في المجال الاجتماعي، وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (3.626) وهي أعلى من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99) في حين لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام في المجال الاقتصادي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (1.388) وهي أقل من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99)، (والجدول 28 يوضح ذلك). ولمعرفة بين أي من المستويات التعليمية للأمم تركزت هذه الفروق، تم إجراء اختبار شيفيه (scheffee)، حيث تبين أن هذه الفروق تركزت بين مستوى التعليم الثانوي والتعليم العالي ولصالح التعليم العالي.

جدول (28)

تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة

الأردنية العاملة في القطاع العام حسب تحصيل الأم العلمي

الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	قيمة ف الجدولية	قيمة ف المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	تحصيل الأم العلمي	مصدر التباين
0.007	210	2.99	*3.626	0.44	4.03	تعليم عالي	المجال الاجتماعي
				0.62	3.59	جامعي	
				0.49	3.24	ثانوي	
				0.45	3.48	أساسي	
				0.46	3.54	أمي	
0.240	210	2.99	1.388	0.64	2.87	تعليم عالي	المجال الاقتصادي
				0.77	3.28	جامعي	
				0.59	3.08	ثانوي	
				0.54	3.30	أساسي	
				0.57	3.24	أمي	

* عند دلالة إحصائية أقل من 0.01

7-"هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب المستوى التعليمي للزوج؟"

وفيما يتعلق بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف المستوى التعليمي للزوج (ثانوية، دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)، تم إجراء تحليل التباين (ANOVA)، حيث أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف المستوى التعليمي للزوج في المجال الاجتماعي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (2.427)،

وهي أقل من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99) وعند دلالة احصائية (0.141) في حين يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف المستوى التعليمي للزوج في المجال الاقتصادي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (3.01) وهي أعلى من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99) والجدول (29) يوضح ذلك. ولمعرفة بين أي المستويات التعليمية للزوج كانت هذه الفروق تم إجراء اختبار شيفيه (scheffee)، حيث تركزت هذه الفروق بين حملة الثانوية العامة من جهة وحملة الدبلوم والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه من جهة أخرى ولصالح حملة الدبلوم والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه.

جدول (29)

تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب المستوى التعليمي للزوج

الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	قيمة ف الجدولية	قيمة ف المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المستوى التعليمي للزوج	مصدر التباين
0.141	210	2.99	2.427	0.126	2.72	ثانوية	المجال الاجتماعي
				0.59	3.53	دبلوم	
				0.55	3.15	بكالوريوس	
				0.55	3.36	ماجستير	
				0.53	3.44	دكتوراه	
0.011	210	2.99	*3.01	0.23	3.21	ثانوية	المجال الاقتصادي
				0.43	3.54	دبلوم	
				0.49	3.41	بكالوريوس	
				0.45	3.53	ماجستير	
				0.57	3.57	دكتوراه	

* عند دلالة إحصائية أقل من 0.05

8- "هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب دخل الزوج الشهري؟"

فيما يتعلق بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف مستوى دخل الزوج الشهري (أقل من 200 دينار، 200-250، 251-500 دينار، أكثر من 500 دينار) تم إجراء تحليل التباين (ANOVA)، حيث أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف مستوى دخل الزوج الشهري في المجال الاجتماعي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (1.730) وهي أقل من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99) في حين يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف مستوى دخل الزوج الشهري في المجال الاقتصادي، وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (3.34) وهي أكبر من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99) والجدول (30) يوضح ذلك ولمعرفة بين أي المستويات تركزت الفروق، تم إجراء اختبار شيفيه (scheffee)، حيث تبين أن هذه الفروق كانت بين الأزواج الذين تقل رواتبهم الشهرية عن (200) دينار ولصالح الأزواج الذين تقع رواتبهم بين (251-500) دينار و (أكثر من 500) دينار.

جدول (30)

تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب مستوى دخل الزوج الشهري

مصدر التباين	دخل الزوج	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف المحسوبة	قيمة ف الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
المجال الاجتماعي	أقل من 200 دينار	3.37	0.51	1.730	2.99	210	0.165
	200-250 دينار	3.34	0.44				
	251-500 دينار	3.44	0.50				
	أكثر من 500 دينار	3.59	0.51				
المجال الاقتصادي	أقل من 200 دينار	3.05	0.69	*3.34	2.99	210	0.022
	200-250 دينار	3.14	0.55				
	251-500 دينار	3.46	0.53				
	أكثر من 500 دينار	3.59	0.51				

* عند دلالة إحصائية أقل من 0.05.

9- "هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في

القطاع العام حسب مهنة الأب؟"

فيما يتعلق بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف مهنة الأب (وظيفة إدارية، تجاره عامه، وظائف طبيه، عمال، متوفي، متقاعد، وظائف عسكرية، وظائف تنفيذية، فنيون، مجلس الأعيان، لا يعمل)، تم إجراء تحليل التباين (ANOVA) حيث أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف مهنة الأب في المجال الاجتماعي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (3.713) وهي أعلى من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99)، كذلك يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف مهنة الأب في المجال الاقتصادي، وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (3.595)، وهي أقل من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99)، ولمعرفة بين أي الفئات تركزت هذه الفروق، تم إجراء اختبار شيفيه (scheffee) حيث تركزت هذه الفروق في المجالين الاجتماعي والاقتصادي بين الوظائف العسكرية والوظائف التنفيذية ومجلس الأعيان من جهة والوظائف الإدارية والتجارة العامة والعمال والمتقاعدين من جهة أخرى ولصالح الوظائف العسكرية والوظائف التنفيذية ومجلس الأعيان والجدول (31) يوضح ذلك.

جدول (31)

تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة

الأردنية العاملة في القطاع العام حسب مهنة الأب

الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	قيمة ف الجدولية	قيمة ف المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	مهنة الأب	مصدر التباين
0.031	210	2.99	3.713	0.53	3.44	وظائف إدارية	المجال الاجتماعي
				0.39	3.48	تجاره عامة	
				0.52	3.80	وظائف طبية	
				0.53	3.57	عمال	
				0.49	3.41	متوفى	
				0.52	3.34	متقاعد	
				0.32	3.92	وظائف عسكرية	
				0.43	3.89	وظائف تنفيذية	
				0.26	3.79	فنيون	
				0.76	3.89	مجلس الأعيان	
0.51	3.45	لا يعمل					
0.040	210	2.99	3.59	0.69	3.14	وظائف إدارية	المجال الاقتصادي
				0.44	3.23	تجاره عامة	
				0.63	3.54	وظائف طبية	
				0.55	3.34	عمال	
				0.56	3.24	متوفى	
				0.52	3.16	متقاعد	
				0.11	3.87	وظائف عسكرية	
				0.57	3.75	وظائف تنفيذية	
				1.21	3.43	فنيون	
				0.87	3.73	مجلس الأعيان	
1.07	2.86	لا يعمل					

10- "هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب منشأ الأسرة؟"

فيما يتعلق بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم

الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف منشأ الأسرة (مدينه، قرية، بادية) تم

إجراء تحليل التباين (ANOVA)

حيث أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف منشأ الأسرة في المجال الاجتماعي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (1.497) وهي أقل من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99)، كذلك لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف منشأ الأسرة في المجال الاقتصادي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (2.792) وهي أقل من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99) والجدول (32) يوضح ذلك.

جدول (32)

تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية

العاملة في القطاع العام حسب منشأ الأسرة

الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	قيمة ف الجدولية	قيمة ف المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	منشأ الأسرة	مصدر التباين
0.226	210	2.99	1.497	0.050	3.43	مدينة	المجال الاجتماعي
				0.49	3.47	قرية	
				0.54	3.09	بادية	
0.64	210	2.99	2.792	0.59	3.23	مدينة	المجال الاقتصادي
				0.53	3.23	قرية	
				0.66	2.67	بادية	

11- "هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في

القطاع العام حسب عمل الزوج؟"

فيما يتعلق بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف عمل الزوج (وظيفة إدارية، تجاره عامه، وظائف طبيه، عمال، متوفى، متقاعدون، وظائف عسكرية، وظائف تنفيذيه، مبرمجين، الديوان الملكي)، تم إجراء تحليل التباين (ANOVA) حيث أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف عمل الزوج في المجال الاجتماعي

وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (1.354) وهي أقل من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99)، كذلك لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف عمل الزوج في المجال الاقتصادي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (1.468) وهي أقل من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99) والجدول (33) يوضح ذلك.

جدول (33)

تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب عمل الزوج

الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	قيمة ف الجدولية	قيمة ف المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عمل الزوج	مصدر التباين
0.223	210	2.99	1.354	0.44	3.51	وظائف إدارية	المجال الاجتماعي
				0.42	3.29	تجاره عامة	
				0.49	3.39	وظائف طبية	
				0.50	3.26	عمال	
				0.77	3.06	متقاعد	
				0.68	3.71	وظائف عسكرية	
				0.57	3.42	وظائف تنفيذية	
				0.26	3.10	مبرمجين	
				0.50	2.49	الديوان الملكي	
0.175	210	2.99	1.468	0.56	3.32	وظائف إدارية	المجال الاقتصادي
				0.40	3.06	تجاره عامة	
				0.63	3.13	وظائف طبيه	
				0.30	2.89	عمال	
				0.43	2.94	متقاعد	
				0.67	3.67	وظائف عسكرية	
				0.62	3.11	وظائف تنفيذية	
				0.38	2.93	مبرمجين	
				0.22	2.40	الديوان الملكي	

12- "هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في

القطاع العام حسب الحالة الاجتماعية للمرأة العاملة؟"

فيما يتعلق بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف الحالة الاجتماعية (عزباء، متزوجة، مطلقة، أرملة)، تم إجراء تحليل التباين (ANOVA) حيث أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف الحالة الاجتماعية في المجال الاجتماعي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (0.763) وهي أقل من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99)، كذلك لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف الحالة الاجتماعية في المجال الاقتصادي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (0.211) وهي أقل من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99) والجدول (34) يوضح ذلك.

جدول (34)

تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة

الأردنية العاملة في القطاع العام الاجتماعي حسب الحالة الاجتماعية للمرأة العاملة

الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	قيمة ف الجدولية	قيمة ف المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الحالة الاجتماعية للمرأة العاملة	مصدر التباين
0.516	210	2.99	0.763	0.54	3.42	عزباء	المجال الاجتماعي
				0.48	3.42	متزوجة	
				0.56	3.71	مطلقة	
				0.29	3.27	أرملة	
0.889	210	2.99	0.211	0.26	3.16	عزباء	المجال الاقتصادي
				0.58	3.32	متزوجة	
				0.48	3.31	مطلقة	
				0.52	3.23	أرملة	

13- "هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب الخبرة؟"

فيما يتعلق بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف الخبرة (10-1 سنوات، 11-10 سنوات) حيث أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف الخبرة في المجال الاجتماعي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (3.237) وهي أعلى من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99) وعند دلالة إحصائية (0.041)، في حين لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف الخبرة في المجال الاقتصادي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (2.268) وهي أقل من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99) والجدول (35) يوضح ذلك.

ولمعرفة بين أي الفئات تركزت هذه الفروق، تم إجراء اختبار شيفيه (scheffee)، حيث تركزت هذه الفروق بين النساء اللواتي تتراوح خبرتهن بين (11-20 سنة) من جهة والنساء اللواتي تتراوح خبرتهن بين (1-10 سنوات) و (أكثر من 20 سنة).

جدول (35)

تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية

العاملة في القطاع العام حسب الخبرة

الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	قيمة ف الجدولية	قيمة ف المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الخبرة	مصدر التباين
0.041	210	2.99	*3.237	0.56	3.65	10-1 سنوات	المجال الاجتماعي
				0.47	3.38	20-11 سنوات	
				0.51	3.89	أكثر من 20 سنة	
0.079	210	2.99	2.268	0.73	3.16	10-1 سنوات	المجال الاقتصادي
				0.73	3.16	20-11 سنوات	
				0.54	3.27	أكثر من 20 سنة	

* عند دلالة إحصائية أقل من 0.05

14- هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب المؤهل العلمي للمرأة العاملة؟

فيما يتعلق بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف المؤهل العلمي (بكالوريوس، دبلوم عال، ماجستير، دكتوراه) تم إجراء تحليل التباين (ANOVA) حيث أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف المؤهل العلمي في المجال الاجتماعي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (4.16) وهي أكبر من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99)، كذلك يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف المؤهل العلمي في المجال الاقتصادي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (4.01) وهي أكبر من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99) والجدول (36) يوضح ذلك. ولمعرفة بين أي المستويات التعليمية تركزت هذه الفروق، تم إجراء اختبار شيفيه (Scheffee)، حيث تبين أن هذه الفروق تركزت في المجال الاجتماعي بين النساء من حملة البكالوريوس والدبلوم العالي ولصالح حملة الدكتوراه في كلا المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

جدول (36)

تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب المؤهل العلمي للمرأة العاملة

مصدر التباين	المؤهل العلمي للمرأة العاملة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف المحسوبة	قيمة ف الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
المجال الاجتماعي	بكالوريوس	3.34	0.46	**4.16	2.99	210	0.007
	دبلوم عالي	3.39	0.54				
	ماجستير	3.72	0.59				
	دكتوراه	4.20	0.78				
المجال الاقتصادي	بكالوريوس	3.15	0.58	**4.01	2.99	210	0.009
	دبلوم عالي	3.20	0.55				
	ماجستير	3.40	0.61				
	دكتوراه	4.22	0.74				

** عند دلالة إحصائية أقل من 0.01

15- "هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب التقدير في آخر شهادة جامعية؟"

فيما يتعلق بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف التقدير في آخر شهادة جامعية (مقبول، جيد، جيد جداً، ممتاز)، تم إجراء تحليل التباين (ANOVA)، حيث أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف التقدير في آخر شهادة جامعية في المجال الاجتماعي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (3.042) وهي أكبر من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99)، كذلك يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف التقدير في آخر شهادة جامعية في المجال الاقتصادي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (3.158) وهي أكبر من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99) والجدول (37) يوضح ذلك، ولمعرفة بين أي الدرجات تركزت هذه الفروق تم إجراء اختبار شيفيه (Sheffee) حيث أشارت النتائج إلى أن هذه الفروق تركزت بين درجة مقبول ودرجة جيد و جيد جداً وممتاز من جهة أخرى ولصالح التقديرات الثلاثة الأخيرة في كل من المجالين الاجتماعي والاقتصادي.

جدول (37)

تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب التقدير في آخر شهادة جامعية

الدلالة الإحصائية	درجات الحرية	قيمة ف الجدولية	قيمة ف المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التقدير	مصدر التباين
0.03	210	2.99	*3.042	0.52	3.11	مقبول	المجال الاجتماعي
				0.47	3.36	جيد	
				0.51	3.49	جيد جداً	
				0.45	3.50	ممتاز	
0.026	210	2.99	*3.158	0.428	3.03	مقبول	المجال الاقتصادي
				0.568	3.21	جيد	
				0.535	3.41	جيد جداً	
				0.635	3.40	ممتاز	

** عند دلالة إحصائية اقل من 0.05

16- "هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب تحصيل الأب العلمي؟"

فيما يتعلق بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف تحصيل الأب العلمي تم إجراء تحليل التباين (ANOVA) حيث أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف تحصيل الأب العلمي في المجال الاجتماعي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (0.345) وهي أقل من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99)، كذلك لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف مستوى تحصيل الأب العلمي في المجال الاقتصادي وذلك لأن قيمة (ف) المحسوبة كانت (1.52) وهي أقل من قيمة (ف) الجدولية البالغة (2.99) والجدول (38) يوضح ذلك.

جدول (38)

تحليل التباين (ANOVA) لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة

الأردنية العاملة في القطاع العام حسب تحصيل الأب العلمي

مصدر التباين	تحصيل الأب العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف المحسوبة	قيمة ف الجدولية	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
المجال الاجتماعي	أمي	3.30	0.56	0.345	2.99	210	0.482
	أساسي	3.38	0.66				
	ثانوي	3.40	0.44				
	جامعي	3.48	0.51				
	تعليم عالي	3.46	0.48				
المجال الاقتصادي	تعليم عالي	3.18	0.52	1.52	2.99	210	0.198
	جامعي	2.02	0.59				
	ثانوي	3.28	0.59				
	أساسي	3.29	0.51				
	أمي	3.41	0.57				

المقابلة الشخصية:

قامت الباحثة بمقابلة مجموعة من عينة الدراسة من النساء اللواتي حصلن على مراكز قيادية في الوزارات المشمولة بالدراسة وبلغ عددهن أربع عشرة امرأة، حيث حققت هؤلاء النساء درجة عالية من الحراك الاجتماعي الرأسي وتم تحليل العوامل التي ساعدت على وصولهن إلى هذه الدرجة من الحراك الاجتماعي.

حيث أشارت النتائج إلى ما يلي:

ان معظم هؤلاء النساء ممن تتراوح أعمارهن بين (30-50) سنة، ومن المتزوجات حيث بلغ عدد النساء الحاصلات على شهادة البكالوريوس احدى عشرة امرأة، في حين كان هناك إمرأتان تحملان درجة الماجستير، وواحدة تحمل درجة الدكتوراه.

- كما تبين أن غالبية هؤلاء النساء ممن حصلن على تقدير (ممتاز، جيد جداً) في آخر شهادة جامعية، وفيما يتعلق بسنة التعيين، فقد تبين أن معظم من حصلن على مراكز قيادية في هذه الوزارات كان قد مضى على تعيينهن ما يعادل ثماني عشرة سنة أو أكثر، الأمر الذي جعل من خبرتهن عاملاً قوياً لحصولهن على تلك المراكز.

- وفيما يتعلق بمهنة آبائهن فقد تبين أن خمس نساء ممن يعمل أبائهن في الأعمال الحرة، وامرأتان يعمل أبائهن في مجلس الأعيان، وما تبقى من النساء هن ممن يعمل أبائهن بوظائف أخرى (أستاذ دكتور في الجامعة، سفير، مدير عام، طبيب أسنان،مقاول، عسكري)، وقد تبين أن غالبية هؤلاء النساء يزيد دخل أسرهن عن خمسمئة دينار شهرياً حيث بلغ عددهن ثماني نساء.

- وفيما يتعلق بالمؤهل العلمي للأم فقد أوضحت النتائج أن معظم أمهات هؤلاء النساء يحملن الشهادة الابتدائية حيث كان عددهن ثماني نساء والشهادة الثانوية خمس نساء في حين لم تحمل الشهادة الجامعية سوى إمرأة واحدة.

من ناحية أخرى فقد تبين أن آباء هؤلاء النساء يحملون الشهادة الثانوية حيث بلغ عدد النساء اللواتي يحمل أبائهن الشهادة الثانوية سبع نساء، في حين بلغ عدد من يحمل أبائهن الشهادة العليا ثلاثاً وشهادة البكالوريوس أربع نساء.

من ناحية أخرى فقد كان معظم هؤلاء النساء ممن يحمل أزواجهن شهادة البكالوريوس حيث بلغ عددهن احدى عشرة امرأة ، في حين كان هناك امرأتان يحمل أزواجهما درجة الماجستير وامرأة واحدة يحمل زوجها درجة الدكتوراة .

- كما تبين أن معظم هؤلاء الأزواج بلغ دخلهم الشهري خمسمئة دينار، باستثناء امرأة واحدة يقل دخل زوجها عن خمسمئة دينار شهرياً، وامرأة واحدة يزيد دخل زوجها عن ألف وسبعمئة ديناراً شهرياً.

- وقد تبين كذلك أن معظم هؤلاء النساء نشأن في مدينة حيث بلغ عددهن ثلاث عشرة امرأة، في حين نشأت امرأة واحدة في البادية.

وفيما يتعلق بالتقدم الذي حققته النساء في مجال عملهن مقارنة بزميلاتهن فقد أوضحت النتائج أن سبع نساء يعتقدن أنهن حققن تقدماً في مجال عملهن قياساً بزميلاتهن ويعود ذلك باعتقادهن إلى مؤهلاتهن العلمية وخبرتهن الطويلة ومثابرتهن ودقتهن في العمل، في حين أجابت سبع نساء بعدم تحقيق تقدم في مجال عملهن، ويعود ذلك باعتقادهن إلى طبيعة العلاقات الشخصية بين الموظفين، ومزاجية المسؤول والمحسوبة والشلية.

-من ناحية أخرى فقد مورست بعض الضغوط على هؤلاء النساء لأنهن إناث وذلك من خلال تمييز المسؤولين للرجل على النساء ، وتفضيله وترشيحه له، للبعثات، والدورات، وصعوبات تتعلق بالأنثى تتعلق بارتدائها للحجاب، في حين أشار هؤلاء النساء إلى زيادة ثقة رؤسائهن بهن نتيجة لادائهن الجيد ومثابرتهن وخبرتهن الطويلة.

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

تناول هذا الفصل عرضاً شاملاً لمناقشة نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، ولكون الدراسة أصيلة على المستوى المحلي في مجالها قامت الباحثة بالإستعانة بكتابات المنظرين في بعض القضايا التي اتصلت بفقرات مستوى الحراك الاجتماعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام وعلاقتها بالتعليم الجامعي، وإجراء مقارنة بين ما توصلت إليه الدراسة الحالية وما أظهرته كتابات المنظرين، وبذا اعتبرت الباحثة كتابات المنظرين دراسات متشابهة، واعتمدت على ذلك في إجراء مقارنة نتائجها بما أفضت إليه هذه الدراسات من حيث اتفاقها أو اختلافها، وفيما يلي عرض لمناقشة نتائج الدراسة حسب ترتيب أسئلتها.

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول:

" ما مستوى الحراك الاجتماعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام؟".

المجال الأول: الاجتماعي:

قامت الباحثة باستخراج الوسط المرجح والوزن المثوي للفقرات المتعلقة بالحراك الاجتماعي، حيث تبين أن الوسط المرجح للمجال الاجتماعي (3.14) بوزن مثوي قدره (62.80%)، وهذا يعكس مستوى متوسط من الحراك الاجتماعي حيث لم تستطع المرأة الأردنية أن تحقق حراكاً اجتماعياً عالياً و قد يعود لنظرة المجتمع الأردني إلى دور المرأة في غالب الأحيان أنها ما خلقت إلا للإنجاب و إطاعة الرجل، فالمجتمع الأردني مجتمع تقليدي فالصور النمطية للمرأة ما زالت سائدة في المجتمع، و كذلك المحسوبة و الشللية، فالنظام العائلي والعشائري والطائفي المسيطر على علاقاتنا الاجتماعية الذي يمنع الفرد من تجاوز هذا النظام و يبقيه في شعوره و سلوكه أسيراً لهذا النظام بالإضافة إلى مسؤوليات المرأة العائلية الملقاة على عاتقها مما يقلل من فرص حراكها الاجتماعي لعدم استمراريتها في العمل و التقاعد المبكر.

و هذا ما أيدته دراسة (خضر، 1983) من حيث قوة الضغط الاجتماعي، وسيطرة العادات

و التقاليد على سلطة القانون، إضافة إلى تدني وعي المرأة بحقوقها وواجباتها المنصوص عليها في

التشريعات و القوانين.

و أظهرت النتائج أن هناك حراكاً اجتماعياً عالياً في مضمون الفقرات التالية في المجال الاجتماعي:
 - الفقرة (32) (أشعر بأني مؤهلة لمتطلبات عملي الحالي) بوسط مرجح قدره (4,33) ووزن مئوي (86,6%)، و جاءت بالمرتبة الأولى، وتعود إلى إحساس المرأة بذاتها وقيمتها وقدرتها على صنع القرار واتخاذها لحصولها على المؤهل العلمي الذي منحها المركز الاجتماعي والاستقلال الاقتصادي مما عزز لديها نظرة إيجابية نحو نفسها.

- الفقرة (22) (أعزو سبب تعليمي إلى تشجيع أسرتي) بوسط مرجح قدره (4,27) ووزن مئوي (85,4%)، وجاءت بالمرتبة الثانية، وتعزى للمجتمع الأردني الذي يشجع التعليم، حيث أشار (بدر،1994) بأن ثلث سكان الأردن هم على مقاعد الدراسة، حيث بلغت نسبة الالتحاق من الفئات العمرية المختلفة مستويات عالية وصلت إلى حوالي (26%) في مرحلة التعليم العالي. وكذلك نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على المجتمع الأردني وأدت إلى زيادة الاهتمام بتعليم الإناث بهدف نيل شهادة تؤهلهم للعمل والحصول على دخل يمكنهم من مشاركة الأهل وزوج المستقبل أعباء الحياة المادية المتفاقمة.

و جاءت الفقرة (33) (أصبحت قادرة على تحقيق ذاتي) بوسط مرجح (4,24) و وزن مئوي (84,8%)، و جاءت بالمرتبة الثالثة، و جاءت فقرة (31) (حسن التعليم الجامعي قدراتي على الاتصال مع الآخرين) بوسط مرجح (4,12) و وزن مئوي (82,4%)، و جاءت بالمرتبة الرابعة، و جاءت فقرة (12) (ازدادت ثقفتي بنفسي) بوسط مرجح (4,11) و وزن مئوي (82,2%) بالمرتبة الخامسة. و جاءت فقرة (25) (أصبحت أكثر استقلالية في الجوانب الاجتماعية) بوسط مرجح (4,08) و وزن مئوي (81,6%) بالمرتبة السادسة. وجاءت فقرة (30) (أصبحت أكثر قدرة على التعامل مع الناس) بوسط مرجح (4,07) و وزن مئوي (81,4%) بالمرتبة السابعة. و جاءت فقرة (9) (تطورت قدرتي على مواجهة مشكلات الحياة) بوسط مرجح (4,07) و وزن مئوي (81,4%) بالمرتبة الثامنة. من

الملاحظ أن النساء العاملات في القطاع العام قد حققن حراكاً اجتماعياً عالياً في مضمون تسع فقرات من أصل أربعين، و ربما يعزى للتعليم الجامعي الذي ساعدهن في الحصول على مراكز إدارية قيادية عليا، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل (قدراتهن، مواهبهن، و سماتهن الشخصية، و جهدهن الذاتي، و تمتعهن بمهارات معرفية عالية)،

و تعتقد الباحثة أنهن من أسر ذات وعي ثقافي عالٍ، وأشار (حماد و البشير، 2000) أن الأردنيين يرون الشهادة الجامعية وسيلة لكسب العيش إلى جانب أنها تيسر- لحاملها سبل الرقي في المجتمع و تمكنه من التكيف مع الأوضاع المتغيرة. وهذا ما تؤكدته النظرية الوظيفية للعلاقة الإيجابية بين المستوى التعليمي للفرد و حركاه اجتماعياً، أي أن التعليم وسيلة اساسية لحراك الفرد اجتماعياً من الطبقات أو المستويات الاقتصادية والاجتماعية الدنيا إلى الطبقات أو المستويات الاقتصادية والاجتماعية العليا.

ويعزى انخفاض درجة الحراك الاجتماعي في مضمون الفقرات التالية (19، 8، 6، 16، 14،

38، 35، 34، 36، 17، 27) الى ما يلي :

الفقرة (19) والتي تنص (اشك أن المستوى التعليمي للمرأة العاملة عامل حاسم في ترقيتها)، بوسط مرجح قدره (2.92) ووزن مئوي (58.4%)، ويعزى للمستوى التعليمي الذي ساعد في حراكها ببعديه الاجتماعي والاقتصادي، وساعدها على الاستقلال الاقتصادي.

وهذا ما أيدته جميع عينة المقابلة بأن المستوى التعليمي له أثر على حراكهن و صعودهن في السلم الاجتماعي والمهني، نتيجة النظرة الإيجابية لأفراد المجتمع في الوقت الحاضر نحو تعليم وعمل المرأة حتى غدت المرأة تنافس الرجل في الوظائف الإدارية العليا.

أما الفقرة (8) والتي تنص (ارتفعت درجة اهتمامي بمظهري قياساً ببدايات تعيني بالوظيفة) بوسط مرجح (2.87) ووزن مئوي (57.4%) ويعزى للإرث الاجتماعي الذي يحد من حرية المرأة والتدخل في مظهرها وملبسها وسلوكها، لأن المرأة العاملة تصبح لديها أولويات أخرى غير الاهتمام بالمظهر، كالإنفاق على الأسرة ومساعدة زوجها أو والدها تتفق هذه النتيجة مع مايراه (العمامرة، 1999) في تزايد إقبال أفراد المجتمع الأردني على تعليم الإناث لاعتباره مورد رزق رئيسي لكثير من الأسر وبشكل خاص الطبقة الوسطى، ولتغيير اتجاهات أفراد المجتمع الأردني نحو الفتاة المتعلمة والعاملة، حتى أنه زاد الإقبال على الزواج من الفتاة المتعلمة العاملة نظراً للأوضاع الإقتصادية وزيادة الوعي الثقافي .

وجاءت الفقرة (6) والتي تنص: (أصنف في مكانة اجتماعية أفضل من المكانة الاجتماعية التي نشأت بها)، بوسط مرجح (2.81) ووزن مئوي (56.2%). ويعزى للعديد من العوامل التي تحدد المكانة الاجتماعية للمرأة في الأردن، وأن المؤهل العلمي الذي حصلت عليه النساء لم يمنهن حراكاً اجتماعياً أفضل من المكانة الاجتماعية التي كانت عليها،

كذلك فإن بنية المجتمع ذات الطابع التقليدي لا توفر للمرأة فرصاً جيدة للحراك الاجتماعي حيث يؤمن الفرد فيه أنه جزء من البنية الاجتماعية وأن قيمته الاجتماعية مستمدة من طبيعة هذه البنية الاجتماعية، التي ينتمي إليها، فالمجتمع ذكوري لم تصل فيه المرأة الى مكانة مقدره.

اما فيما يتعلق بالفقرة (16) التي تنص (ساعدي مستواي التعليمي على الترتي للمستويات الادارية العليا) بوسط مرجح (2.79) ووزن مئوي (55.8%)، وربما يعزى لوجود عوامل كثيرة للوصول والترتي للمستويات الادارية العليا مثل الضغوط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى هذه اللحظة نادراً ما تكون المرأة جزءاً من هذه الضغوط، حيث أيدت (50%) من عدد النساء اللاتي أجريت معهن مقابلات، أنه مورست بعض الضغوطات عليهن من خلال تمييز المسؤولين للرجل على النساء، و تفضيله، و ترشيحه له للبعثات، ويشير (مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة، 1999) إلى أن نصيب المرأة من البعثات الدراسية خلال عام 1996 لم يتجاوز 19% من البعثات الداخلية و 7% من البعثات الخارجية، و يعود ذلك للعادات الموروثة مثل عدم تشجيع المرأة على الاغتراب بعيداً عن رقابة الأسرة. وهذه النتيجة اتفقت مع دراسة (أبو شيخة، 1990)، أن الرجال الذين يملكون السلطة وحق إصدار القرارات تأتي قراراتهم لتلبي مصالحهم في معظم الأحيان، دون اعتبارهم لما تملكه النساء الموظفات من مؤهلات وخبرات وكفاءة، منطلقين أنهم أقل دافعية، وإبداعية، وعملهن وقتي، وغير ضروري، لأن الرجل هو المعيل. اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الخطيب والفرخ، 1982)، ودراسة (العسيلي، 2002) اللتين أشارتا لوجود معوقات اجتماعية تحرم الإناث من الصعود في السلم الاجتماعي.

أما فيما يتعلق بالفقرة (14) والتي تنص (أرغب في الإفصاح عن مؤهلي العلمي لمن لا يعرفني) جاءت ضعيفة بوسط مرجح (2.74) ووزن مئوي (54.8%) ويعزى للثقة والإعتزاز بالنفس لحصولها على المؤهل العلمي الجامعي الذي ساعدها في الاستقلال الاقتصادي وعزز لديها احترامها لذاتها، اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (كينث 1987) والتي أشارت الى أن الحصول على التعليم العالي يؤدي إلى زيادة التقدير والاعتزاز بالنفس.

وبالنسبة للفقرة (38) والتي تنص على: (أصبح لديّ مركز اجتماعي أفضل من والدي)، بوسط مرجح (2.59) ووزن مئوي (51.8%)، جاءت ضعيفة وتعزى للقيم التي تسود المجتمع الأردني من سلطة وتسلسل وتبعية هي التي تسود العلاقات الاجتماعية بصورة عامة فبنية العائلة الأردنية مبنية على السلطة الفوقية (سلطة الأب) التي تعزز المركز الاجتماعي للأب.

أما الفقرة (35) والتي تنص (أشعر كوني امرأة يحد من حراكي المهني)، بوسط مرجح (2.55) ووزن مئوي (51.0%)، وقد تعزى هذه النتيجة لمضمون مواد الدستور الأردني الذي يمنح المرأة المساواة مع الرجل ولكن العديد من القوانين والأنظمة والأحكام المنبثقة عنها برأي الباحثة ما تزال منحازة ضد المرأة وهي قوانين وأنظمة تعبر عن ثقافة وسلوك اجتماعي سائدين، والتي تعارض مشاركة المرأة في المجال العام، ويمكن ملاحظة ذلك في استطلاع الظروف المعيشية الذي أجري عام (1996)، فقد عارض ثلث من أجريت معهم المقابلات خدمة المرأة في المجالس البلدية، او في البرلمان، أو في الحكومة، وكانت معارضة الرجال ضعفي نسبة معارضة النساء، وأجاب 34% من الرجال و 10% من النساء انه يجب عدم السماح للمرأة بالمشاركة في العمل الاجتماعي والتطوعي وكانت نسبة الشباب المعارضين ممن تقل أعمارهم عن 25 عاماً تزيد على النصف (الغرايبة، 2003، 38).

أما بالنسبة للفقرة (34) والتي تنص على (تواجهني صعوبات عندما اتولى مركز وظيفي أعلى) بوسط مرجح قدره (2.53) ووزن مئوي (50.6%)، وتعزى هذه النتيجة أن المجتمع الأردني أصاب قسطاً وافراً من الانفتاح والحرية ومستوى التعليم بحيث تتمكن المرأة الحاصلة على مؤهل علمي من الحراك الاجتماعي الصاعد على الرغم من وجود معيقات مختلفة تقف في طريقها. اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (أبو السندس، 1980)، بأن المرأة العاملة تواجه صعوبات اقتصادية و اجتماعية كلما ارتقت بالسلم الوظيفي.

أما الفقرة (36) والتي تنص على (أشعر أن التقاليد الاجتماعية تهمشني كامرأة)، بوسط مرجح قدره (2.47) ووزن مئوي (49.4%)، وقد تعزى هذه النتيجة للتغيير في المنظومة القيمية نتيجة الانفتاح على الحضارات الأخرى والتقدم العلمي والتكنولوجي اللذين أحدثا تغييرات في الاتجاهات والقيم التي ترفع من شأن المرأة، اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (الخطيب والفرح، 1982) والتي أشارت إلى أن نظام القيم السائد في المجتمع الأردني يشجع تعليم الذكور أكثر من تعليم الإناث ويعطي أدواراً من حيث العمل والانتاج للذكور أكثر من الأدوار التي تعطى للإناث.

وبالنسبة للفقرة (17) التي تنص (حصلت على فرص الترقى أكثر من زميلي الرجل في العمل المماثل) جاءت بالمرتبة قبل الأخيرة بوسط مرجح قدره (2.42) ووزن مئوي (48.4%)، ويعزى ذلك إلى أن المجتمع الأردني لديه مجموعة من القيم والمفاهيم الصارمة فيما يتعلق بعلاقة الرجل بالمرأة وعلى الأخص فيما يتعلق بتوزيع الأدوار، وكذلك قناعة المرأة نفسها بالدور التقليدي الذي تقوم به وجعلها بحقوقها الشرعية والقانونية وعدم دفاعها عن حقوقها نتيجة التنشئة الاجتماعية. وأجابت (50%) من النساء اللاتي تمت مقابلتهن، بعدم تحقيق تقدم في مجال عملهن، و يعزون ذلك إلى طبيعة العلاقات الشخصية بين الموظفين، ومزاجية المسؤول، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الخيري، 1992)، بأن المرأة العاملة، تتجنب الصراعات داخل التنظيم، لإدراك المرأة لدورها التقليدي (زوجة و مربية)، مما يعزز عدم تحمس رؤسائها في العمل لترقيتها، وعدم قدرتها على بناء علاقات وظيفية نشطة، و فعالة مع زملائها في العمل.

وفيما يتعلق بالفقرة (27) وعنوانها (تركت لأهلي القرار في اختيار نمط عملي)، جاءت بالمرتبة الأخيرة بوسط مرجح قدره (2.14) ووزن مئوي (42.8%)، ويعزى للتربية التلقينية التي عززت أشكال العلاقات الإجتماعية القهرية والتسلطية والأبوية والتي أدت الى اهتمام الوالدين الزائد الذي يعطى للذكر على حساب البنت يتيح للأنثى شيئاً من الحرية يجعلها قادرة على تطوير قواها الذاتية في استقلال وفي سرعة لا نجدها عند الذكر، لهذا تتكون شخصية الأنثى باكراً ويصبح في إمكانها القيام بواجبات وأعباء لا يستطيع الذكر القيام بها في مثل سنها، ومن هنا نجد أن قدرات كثيرة لا نعرف ماهيتها بعد تنشأ عند الأنثى فتؤهلها لتمثيل أدوار هامة في حياتها والتأثير بصورة مباشرة في حياة الرجل وعلاقاته وبصورة غير مباشرة في حياة المجتمع مما يؤدي إلى استقلالها وقدرتها على صنع القرار واتخاذها من أجل تحقيق ذاتها.

المجال الثاني: الاقتصادي:

أما في المجال الاقتصادي، فقد بلغ الوسط المرجح (3,24) بوزن مئوي قدره (64,36%)، وهذا يعكس مستوى متوسط للحراك الاجتماعي في المجال الاقتصادي، و يعزى إلى أن عينة الدراسة يعملن في الوظائف الحكومية، و يخضعن لنظام الخدمة المدنية الذي يحدد العلاوات والمكافآت لهن وللظروف السياسية والاقتصادية السائدة الصعبة، وأظهرت النتائج أن النساء العاملات في القطاع العام أظهرن حراكاً عالياً مضمون الفقرة التالية في المجال الاقتصادي :

الفقرة (13) (أشعر بأن دخلي لا يتناسب مع الجهد الذي أبذله) بوسط مرجح (4,01) و وزن مئوي (80,2%)، وجاءت بالمرتبة الأولى، وتعزى لارتفاع الأسعار وكثرة متطلبات الحياة، ومحدودية الراتب وارتفاع تكاليف الحياة.

في حين كان حراكهن الاجتماعي في المجال الاقتصادي متوسطاً في مضمون الفقرات التالية: الفقرة (4) (هياً لي مؤهلي العلمي عملاً مناسباً) بوسط مرجح (3,86) ووزن مئوي (77,2%) وجاءت بالمرتبة الثانية. وجاءت فقرة (3) (يعتبر مؤهلي العلمي ضماناً لي من الفقر) بوسط مرجح (3,81) و وزن مئوي (76,2%) بالمرتبة الثالثة، و جاءت فقرة (15) (أتمكن من القيام بأعمال لم أكن أنجزها) بوسط مرجح (3,71) و وزن مئوي (74,2%) بالمرتبة الرابعة، و جاءت فقرة (10) (أستطيع ممارسة أي عمل يرفع دخلي) بوسط مرجح (3,52) و وزن مئوي (70,4%) بالمرتبة الخامسة. و جاءت فقرة (2) (أصبحت قادرة على مواجهة متطلبات الحياة المادية) بوسط مرجح (3,32) و وزن مئوي (66,4%) بالمرتبة السادسة، و جاءت فقرة (1) (إرتفع مستواي الاقتصادي عما كان عليه) بوسط مرجح (3,25) و وزن مئوي (65%) بالمرتبة السابعة، و جاءت فقرة (5) (أصنف في مكانة اقتصادية تختلف عما كنت عليه سابقاً) بوسط مرجح (3,17) و وزن مئوي (63,4%) بالمرتبة الثامنة، و ربما يعزى لنظام القيم السائد في المجتمع الأردني الذي يضر-ب جذوره إلى قيم الحياة القبلية، وقلة محدودية الراتب، وكثرة متطلبات الحياة، وارتفاع الأسعار، وهذه النتيجة اختلفت مع النظرية الوظيفية التي تؤكد بأن التعليم هو المحدد الرئيسي- لمستقبل الفرد الاقتصادي والاجتماعي، واتفقت مع نظرية الصراع التي تؤكد أن التعليم وسيلة للثبات الاجتماعي القائم والذي تسيطر عليه جماعات القوة أو الضغط الاجتماعي في المجتمع.

ويعزى انخفاض درجة الحراك الاجتماعي في المجال الاقتصادي في المواضيع التي تناولتها

الفقرات (6، 14، 12، 8) إلى ما يلي :

فيما يتعلق بالفقرة (6) والتي نصها (تضاعف راتبي مرتين أو أكثر عن أول وظيفة شغلتها) بوسط مرجح قدره (2.86) ووزن مئوي (57.2%) ويعزى لنظام الخدمة المدنية الذي ينظم العمل في مؤسسات القطاع العام ويحبط العديد من النساء والرجال حيث الترقيات والعلاوات ضعيفة إذ تتراوح العلاوات السنوية من دينارين الى خمسة دنانير، اضافة الا أن فرص الترقيات المبنية على الكفاءة قليلة.

أما فيما يتعلق بالفقرة (14) والتي تنص على (حصولي على الشهادة الجامعية لم يحسن ظروف

المادية والاقتصادية)، بوسط مرجح قدره (2.79) ووزن مئوي (55.8%)،

و قد يعزى للتعليم الجامعي الذي أصبح استثماراً ولم يعد استهلاكاً حيث يضع الأردنيون تعليم أبنائهم في موقع متقدم من سلم أولوياتهم فكلما ازداد المستوى التعليمي للمرأة العاملة تحسنت ظروفها المادية، اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (جابر، 1991) والتي ترى انه كلما ازداد المستوى التعليمي للفرد ازداد حراكه الاجتماعي واختلفت مع دراسة (جرادات، 1994) في أن التعليم يحسن المكانة الاجتماعية أكثر من الناحية المادية.

وبالنسبة للفقرة (12) والتي نصها (تحسن وضعي الاقتصادي عما كان عليه وضع اسرتي سابقاً) بوسط مرجح قدره (2.57) ووزن مئوي (51.40%)، ويعزى للظروف السياسية والأزمة الاقتصادية الذي يعاني منها الأردن منذ نهاية عقد الثمانينات، الذي أدى الى انخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي والعملات الصعبة، ونتيجة لكثرة متطلبات الحياة وتعقدتها، وارتفاع الأسعار (التضخم)، وانخفاض القيمة الشرائية للدينار الأردني والدخل الشهري للموظفة قياساً بدخل أسرتها.

أما بالنسبة للفقرة (8) والتي نصها: (ازدادت ثروتي مقارنة بأقراي)، بوسط مرجح قدره (2.35) ووزن مئوي (47.0%)، وربما يعزى لمحدودية الراتب ومحدودية الزيادة السنوية في الوظائف الحكومية على خلاف القطاع الخاص.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني:

"هل يختلف مستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام باختلاف العمر، واختلاف الوزارة، وموقع العمل، والمستوى الوظيفي، ودخل الأسرة، وتحصيل الأم العلمي، والمستوى التعليمي للزوج، ومستوى دخل الزوج الشهري، ومهنة الأب، ومنشأ الأسرة، وعمل الزوج، والحالة الاجتماعية للمرأة العاملة، والخبرة، والمؤهل العلمي للمرأة العاملة، والتقدير في آخر شهادة جامعية، وتحصيل الأب العلمي؟

قامت الباحثة بإجراء اختبار تحليل التباين (ANOVA) واختبار شيفيه للمقارنات البعدية،

وقد كانت النتائج كما يلي:

1. هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة تعزى الى اختلاف العمر في المجال الاجتماعي، كذلك تبين أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة تعزى الى اختلاف العمر في المجال الاقتصادي، وتركزت هذه الفروق في المجال الاجتماعي بين الفئة العمرية (30-39 سنة) من جهة والفئات (40-49 سنة) و (50 سنة فما فوق) من جهة أخرى ولصالح الفئتين الثانية والثالثة، أما في المجال الاقتصادي، فقد تركزت الفروق بين الفئة العمرية (30-39 سنة) من جهة والفئة العمرية (40-49 سنة) و (50 سنة فما فوق) من جهة أخرى ولصالح الفئتين الثانية والثالثة. ويعزى أنه كلما تقدمت المرأة في السن واستمرت في العمل سححت لها الفرصة للحصول على مستوى وظيفي أعلى مما يؤدي الى ترقيتها ويحسن من مكانتها الاجتماعية ويحسن من مستوى دخلها الاقتصادي.

2. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام يعزى إلى اختلاف الوزارة في المجال الاجتماعي، كذلك لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف الوزارة التي تعمل فيها المرأة الأردنية في المجال الاقتصادي. ويعزى ذلك إلى أن النساء العاملات في جميع الوزارات يخضعن لنفس القوانين والأنظمة والتشريعات وسلم الرواتب.

3. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام ومستوى حراكها الاجتماعي يعزى إلى اختلاف موقع العمل في المجال الاجتماعي، كذلك لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام ومستوى حراكها الاجتماعي يعزى إلى اختلاف موقع العمل (مركز الوزارة، مديريات الوزارة، الميدان) في المجال الاجتماعي والاقتصادي. ويمكن أن يعزى الى أن المرأة العاملة بمواقعها المختلفة في الوزارات سواء في مركز الوزارة أو الميدان تعمل ضمن نظام الخدمة المدنية الذي يشرف على الترقيات والمكافآت لذلك فان ما تحصل عليه المرأة العاملة من حوافز ودعم في مختلف المواقع في الوزارات لا يختلف عما تحصل عليه زميلاتهن.

4. هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام يعزى إلى اختلاف المستوى الوظيفي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وتركزت هذه الفروق بين الإدارة الدنيا من جهة والإدارة الوسطى والعليا من جهة أخرى في المجال الاجتماعي ولصالح المستويين الوسطى والعليا أما في المجال الاقتصادي فقد كانت الفروق بين الإدارة الدنيا من جهة والإدارة العليا من جهة أخرى ولصالح الإدارة العليا، ويعزى إلى أنه كلما حصلت المرأة العاملة على مستوى وظيفي أعلى فإن ذلك يزيد من مكانتها الاجتماعية وارتفاع في دخلها بالمقارنة مع ما كانت عليه، وبالتالي يحسن من مكانتها الاقتصادية والاجتماعية معاً، اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (نتالي، 1986) أن الانتقال من وظيفة داخل القطاع الاقتصادي الى وظيفة أخرى أو خارجه كان مصحوباً بحدوث حراك وظيفي لأسفل وان العاملات في القطاع الاقتصادي قد حققن حراكاً أعلى من زميلاتهن خارج هذا القطاع.

5. وفيما يتعلق بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب اختلاف دخل الأسرة (أقل من 200 دينار، 200-250 دينار، أكثر 250-500 دينار، أكثر من 500 دينار)، قامت الباحثة بإجراء تحليل التباين (ANOVA)، حيث أشارت النتائج إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب اختلاف دخل الأسرة في المجال الاجتماعي، كذلك لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب اختلاف دخل الأسرة في المجال الاقتصادي، ويعزى الى ان الدخول حتى وان وصلت أكثر من 500 دينار فإنها لا تشكل عاملاً فارقاً متميزاً .

6. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب اختلاف تحصيل الأم العلمي في المجال الاجتماعي، وهذه الفروق بين مستوى التعليم الثانوي والتعليم العالي ولصالح التعليم العالي، في حين لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام في المجال الاقتصادي،

وقد يعود لنظرة المجتمع الأردني الإيجابية نحو مستوى تعليم المرأة الجامعي الذي يكسبها مكانة اجتماعية عالية وهذه المكانة تورثها الأم لأبنائها، أما في المجال الإقتصادي، فالأم مرتبطة اقتصادياً بزوجها، والارث الثقافي لا يمنحها الحق بالتصرف بأموال زوجها، اتفقت هذه النتيجة مع ما خلص اليه (جنكس ورفاقه، 1979) الى أن الخلفية الأسرية أقوى عامل مسؤول عن النجاح وأن ثقافة الوالدين (أحد عوامل الخلفية الاقتصادية- الاجتماعية) تفسر معظم التباين.

7. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب اختلاف المستوى التعليمي للزوج في المجال الاجتماعي، في حين يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام حسب اختلاف المستوى التعليمي للزوج في المجال الاقتصادي وقد تركزت هذه الفروق بين حملة الثانوية العامة من جهة وحملة الدبلوم والبيكالوريوس والماجستير والدكتوراة من جهة أخرى ولصالح حملة الدبلوم والبيكالوريوس والماجستير والدكتوراة وتعزى أن المرأة الأردنية العاملة ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمستوى الاجتماعي للزوج اذ تنتقل المرأة تلقائياً الى المستوى الاجتماعي للزوج بغض النظر عن المستوى التعليمي لها، بينما توجد فروق في المجال الاقتصادي لأن زوجها عندما يحمل مؤهلاً عالياً يرتفع دخله مما يؤدي الى تغير أو تحسين وضعها، ففرص العمل المتاحة لأصحاب الشهادات العليا أوفر ودخلها أعلى.

8. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف مستوى دخل الزوج الشهري في المجال الاجتماعي، في حين يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف مستوى دخل الزوج الشهري في المجال الاقتصادي،

حيث تركزت هذه الفروق بين الأزواج الذين تقل دخولهم الشهرية عن (200) دينار ولصالح الأزواج الذين تقع رواتبهم بين (251-500) دينار و (أكثر من 500) دينار، وتعتقد الباحثة أن المرأة العاملة حققت مكانة اجتماعية لحصولها على المؤهل العلمي الجامعي الذي ساعدها في الحصول على وظيفة بغض النظر عن مستوى دخل زوجها و للنظرة الإيجابية لأفراد المجتمع الأردني نحو المرأة و مكانتها علماً أن معظم أزواج المستجيبات ليسوا بمراكز اجتماعية متقدمة، أما في المجال الاقتصادي فيرجع إلى دخل الزوج المرتفع الذي يؤدي إلى استقلال المرأة اقتصادياً مما يؤثر على دافعيتها للتقدم في العمل و الإنجاز مما يكسبها مركزاً وظيفياً أعلى و حراكاً و استقلالاً اقتصادياً.

9. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف مهنة الأب في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، حيث تركزت هذه الفروق بين الوظائف العسكرية والوظائف التنفيذية ومجلس الأعيان من جهة والوظائف الإدارية من جهة والتجارة العامة والعمال والمتقاعدين من جهة أخرى ولصالح الوظائف العسكرية والوظائف التنفيذية ومجلس الأعيان و قد يعود للمنظومة القيمية واتجاهات أفراد المجتمع الأردني حيث أظهرت نتائج المقابلة للنساء اللاتي حصلن على مراكز اجتماعية متقدمة أن معظم آبائهن تمتعوا بمراكز اجتماعية قيادية متقدمة في المؤسسات الحكومية الأمر الذي يشير إلى توريث المناصب في المجتمع الأردني. و هذه النتيجة اتفقت مع دراسة (بلو و دنكن، 1971) أن أصحاب المهن يورثون هذه المهن لأبنائهم لقدرتهم على توفير متطلبات العمل في هذه المهن من تعليم و تدريب و اتفقت مع نظرية الصراع في أن التعليم يدعم النظم القائمة وجماعة القوى المسيطرة و أنه لا يؤدي إلى تقليل التفرقة الطبقية، بل يوجد قدراً من التمايز الاجتماعي والطبقي، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (البدائية، 1996) التي أشارت أنه يوجد حراك صاعد لدى الإبناء كلما تولى الآباء مهن مفضلة لديهم.

10. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام يعود إلى اختلاف منشأ الأسرة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، ويعود لارتباط التعليم بالحراك الاجتماعي ولأهمية دور التعليم في النواحي الثقافية والدخل والمهنة والقيم والاتجاهات بغض النظر عن منشأ الأسرة وكذلك لأن المجتمع الأردني في تكوينه غير طبقي، اتفقت مع دراسة (العويلى، 1983) بأهمية التعليم في الاتجاهات والقيم والدخل بغض النظر عن المنشأ.

11. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي

للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام يعزى إلى اختلاف عمل الزوج في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، ويعزى أن المرأة تمارس حقها في مجال الوظيفة العامة كما كفله لها الدستور، وكما تعتقد الباحثة فإن أزواج المستجيبات ليسوا بمراكز وظيفية عليا.

12. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة

الأردنية العاملة في القطاع العام حسب اختلاف الحالة الاجتماعية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. ويعزى لاعتبار الدافع الاقتصادي سبباً لعمل المرأة بغض النظر عن الحالة الاجتماعية لها مما يؤثر على استقرارها وابداعها ووصولها على الترقيات والاستفادة من فرص التدريب. اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (نورس، 1995) أن النساء العاملات و المتزوجات أقل فقراً مقارنة مع غير المتزوجات و غير العاملات.

13. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة

الأردنية العاملة في القطاع العام باختلاف الخبرة في المجال الاجتماعي، في حين لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام ومستوى حراكها الاجتماعي باختلاف الخبرة في المجال الاقتصادي، وقد تركزت هذه الفروق بين السيدات اللواتي تتراوح خبراتهن بين (11-20 سنة) من جهة والنساء اللواتي تتراوح خبراتهن بين (1-10 سنوات) و (أكثر من 20 سنة) من جهة أخرى. ويعزى أن كثيراً من النساء قد حققن حراكاً وظيفياً لأعلى أثناء عملهن في الخدمة لوجود ارتباط بين عدد سنوات العمل وكل من الحراك الوظيفي لأعلى والمكانة المكتسبة. في حين لا يوجد فروق في المجال الاقتصادي لأن النساء عند حصولهن على وظيفة لا تكون درجة التمايز في أوضاعهن الاقتصادية عالية كلما زادت خبرتهم العملية وخاصة في القطاع العام والذي تعمل به غالبية النساء الحاصلات على الشهادات الجامعية الأولى في المجتمع الأردني لأنهن يخضعن لنظام الخدمة المدنية الذي يحدد العلاوات والحوافز لموظفي الدولة، اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (نتالي، 1986) والتي أشارت الى ان النساء حققن حراكاً وظيفياً لأعلى أثناء عملهن وأكسبن مكانة اجتماعية عالية.

14. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف المؤهل العلمي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي فقد تركزت الفروق بين السيدات اللواتي يحملن شهادة البكالوريوس والدبلوم العالي ولصالح السيدات اللواتي يحملن شهادة الماجستير والدكتوراة، ويعزى أنه كلما حصلت المرأة الأردنية على مؤهل علمي أعلى فإنه يصاحبها الشعور بالتقدير والاعتزاز بالنفس لأنها تستطيع أن تحصل على مركز اجتماعي مرموق نتيجة تغير اتجاهات افراد المجتمع الأردني نحو المرأة المتعلمة والعاملة. أما في المجال الاقتصادي فيعزى أنه كلما زادت سنوات التعليم للمرأة كلما كان له أثر إيجابي على تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة، اتفقت مع دراسة (جابر، 1991) والتي ترى أنه كلما ازداد المستوى التعليمي للفرد ازداد حراكه الاجتماعي، ومع دراسة (جرادات، 1994) والتي أشارت أنه كلما ازداد المستوى التعليمي للفرد ازداد حراكه الاجتماعي حيث يعتبر المستوى العلمي دكتوراة أعلى مستوى علمي يستطيع بواسطته الفرد تحقيق أعلى درجات الحراك الاجتماعي قياساً على المستويات العلمية الأخرى، حيث أظهرت حراكاً اجتماعياً ملموساً على مستوى الدكتوراة والماجستير ومتوسطاً على مستوى البكالوريوس والدبلوم، و اتفقت مع دراسة (كلوفز و فريرا، 1996) و دراسة (نايتن، 1997) و دراسة (هيلدبراس، 1998) أن مستوى التعليم هو المحدد الرئيسي- للحراك الاجتماعي و الاقتصادي وهذا ما يعزز نتائج هذه الدراسة التي قامت بها الباحثة على الرغم من اختلاف الدراسة وعينتها التي اتخذتها الباحثة والتي اختلفت مع منهجية وعينات الدراسة عند الاخرين واختلفت هذه الدراسة مع دراسة (مديحة السفطي ، 1981) والتي ترى أن التعليم بواقعه الحالي في مصر- يتميز بالطبقية وهذا الاختلاف بين نتائج هذه الدراسة ونتائج دراسة السفطي تبين أن طبيعة المجتمع المصري تختلف الى حد واضح عن طبيعة المجتمع الاردني من حيث الطبقيه في التعليم وتبوؤ المراكز العليا إذ ان تولي المراكز والادوار في المجتمع الاردني لا يعتمد على الانتماء الطبقي في كثير من الاحيان. واختلفت مع دراسة (داي هاوس، 2001) التي أشارت الى ان الكثير من النساء اخترن الدراسة بالجامعة من اجل ايجاد أزواج المستقبل.

15. يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف التقدير في آخر شهادة جامعية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي وتركزت هذه الفروق بين درجة مقبول ودرجة جيد وجيد جداً وممتاز من جهة أخرى ولصالح التقديرات الثلاث الاخيرة في كل من المجالين الاجتماعي والاقتصادي. و تبين ذلك من خلال مقابلة النساء اللاتي حققن حراكاً اجتماعياً عالياً، أن غالبيةهن ممن حصلن على تقدير (جيد جداً، ممتاز) في آخر شهادة جامعية. وقد يعزى للسمات الشخصية للمرأة العاملة في القطاع العام، فالدافعية والإنجاز يؤديان بالمرأة الى تحقيق طموحها في الوصول إلى أعلى المستويات والحصول على أعلى تقدير في الشهادة الجامعية مما يحسن من مكانتها الاجتماعية ومن مستواها الاقتصادي، وهذه النتيجة متقاربة مع فكر (بيير بوردو) والذي يرى ان المعرفة باعتبارها رأس مال ثقافي يكون من شأنها تدعيم الصفوة بحيث أن من يملك الثروة يستطيع أن يدعم مكانته وذلك عن طريق حيازته لرأس المال الثقافي والذي بالتأكيد سيحقق النجاح التعليمي، كما وأن بنية المجتمع الثقافية والاجتماعية يتم نقلها بواسطة التعليم وبالتالي تعميق عملية التطبيع الاجتماعي والثقافي بحيث يتم ذلك من خلال استخدام العنف الرمزي، والعنف الثقافي، والذي يقوم به القائمون على عملية التعليم ويتمثل بعمليات الانتقاء والتوزيع والامتحانات (البلاوي، 1986).

16- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى الحراك الاجتماعي الناتج عن التعليم الجامعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام تعزى إلى اختلاف تحصيل الأب العلمي في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، ويعزى للاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية ونظام القيم السائد في المجتمع الأردني، اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (كوه و آخرون، 1997) و مع أصحاب نظرية " القدرات المكتسبة" بعد ما أظهرته نتائج تقرير كولمان في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1966 والذي خلص الى نتيجة مؤداها أن اكثر العوامل تأثيراً في النجاح والإنجاز هي المنزلة الاقتصادية- الاجتماعية لأسرة الفرد (التل وآخرون، 1999).

التوصيات

وفي ضوء نتائج هذه الدراسة توصي الباحثة بما يلي:

أ- توصيات علمية

- _ إجراء دراسة مقارنة لأثر التعليم الجامعي على الحراك الإجتماعي بين المجتمع الأردني وبعض المجتمعات العربية الأخرى للتأكد من طبيعة الحراك الاجتماعي عند المرأة الأردنية مقارنة بمثيلاتها من النساء العربيات.
- _ إجراء دراسة مقارنة بين طبيعة الحراك الاجتماعي عند عينة من النساء مقابل عينة من الرجال الأردنيين المتماثلين في الطبقة الاجتماعية.
- _ إجراء دراسة للكشف عن العلاقة بين الحراك الاجتماعي عند المرأة في المنظومة القيمية لديها.

ب - توصيات إجرائية

- _ أظهرت نتائج الدراسة مستوى متوسطاً في الحراك الاجتماعي خلال العقود الثلاث الماضية، الأمر الذي يدعو الباحثة إلى التوصية بمنح المرأة مزيداً من فرص الحراك الاجتماعي متجاوزين الأبعاد الاجتماعية والثقافية التي تقف عائقاً أمام هذا الحراك، كأن تتاح الفرصة للنساء العاملات في مختلف القطاعات العامة والخاصة لتولي المراكز القيادية.
- _ لقد أشارت النتائج إلى أن القياديات من النساء العاملات واللواتي أصبن حراكاً اجتماعياً عالياً كن ينتمين إلى أسر تولى فيها الأب مراكز قيادية مما يشير إلى توريث المناصب في المجتمع الأردني. و توصي هذه الدراسة بفتح أبواب المنافسة على المراكز القيادية بين النساء أياً كان المركز الاجتماعي الاقتصادي للأسرة، أي أن يتم تولى المناصب القيادية طبقاً لطاقت وإمكانات الفرد ومن الجنسين، أيأ كانت شريحته الاجتماعية.

- إن النسبة المتدنية التي أظهرتها الدراسة للنساء اللاتي وصلن إلى مراكز قيادية تشير إلى أن الصورة النمطية للمرأة لازالت سائدة في المجتمع الأردني، الأمر الذي يدعو الباحثة للتوصية بتسخير وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمناهج المدرسية لتطوير صورة أكثر حداثة وإيجابية للمرأة بما يكفل تغيير الصورة النمطية التقليدية.
- إن تطوير التشريعات الخاصة بحقوق المرأة ومكانتها قد يساعد المرأة في تحسين قدرتها التنافسية في الوصول إلى المراكز القيادية العليا.
- إن جزءاً من المسؤولية في قصور تحقيق المرأة حراكاً اجتماعياً يقع على عاتقها لضعف مشاركتها في الحياة السياسية بشكل فاعل ومتواصل وجماعي وقلة انخراطها بمنظمات المجتمع المدني المتعددة والأحزاب السياسية التي يمكن من خلالها أن تشكل قوى ضاغطة لتحقيق مزيد من الإنجازات.

المراجع العربية:

- أبو السندس، إسماعيل، (1980)، "دور المرأة الأردنية في التنمية"، مركز التدريب الإحصائي الأردني- دائرة الإحصاءات العامة، عمان، الأردن.
- أبو شيخة، نادر، (1990)، "المرأة العربية و العمل بقطاع الإدارة العامة في الدول العربية"، دراسة تحليلية مقارنة"، المجلة العربية للإدارة، 14 (4)، عمان.
- أحمد، عبد السميع سيد، (1993)، دراسات في علم الاجتماع التربوي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- البداينة، ذياب والمجالي، قبلان، (1996)، "الحراك الاجتماعي بين الأجيال والتفضيل المهني لدى الأبناء"، مجلة مركز البحوث التربوية لجامعة قطر، العدد التاسع، السنة الخامسة يناير.
- بدر، ماجد، (1994)، التعليم العالي في الأردن بين المسؤولية الحكومية والقطاع الخاص، مركز الدراسات والأبحاث، عمان -الأردن.
- بدران، شبل، (1984)، "التربية والبنية الاجتماعية في البلدان المتخلفة"، التربية المعاصرة، السنة الأولى، العدد الأول، رابطة التربية الحديثة، القاهرة.
- البلاوي، حسن حسين، (1986) " التربية وبنية التعاون الاجتماعي الطبقي " دراسة نقدية في فكر بيير بورديو، مجلة دراسات تربوية، الجزء الثالث، عالم الكتب، القاهرة-مصر.
- تقرير التنمية الانسانية العربية، (2002). مكتبة المنظمة العربية العامة لقمة المرأة العربية من 3-4 تشرين الثاني، عمان الأردن.
- التل ، أحمد يوسف، (1989) الظروف السياسية والاقتصادية التي أثرت على تطور التربية والتعليم في الأردن 1921-1989، ط2، وزارة الثقافة والشباب، عمان.

- التل، أحمد، (1998)، تطور نظام التعليم العالي في الأردن 1921-1977 مؤثرات وعوامل، وزارة الثقافة والشباب، عمان.
- التل، سعيد وعويدات و عليان و شريم، (1999)، "العوامل المؤثرة في تحصيل الطلبة الناجحين على أعلى المعدلات وأدناها في امتحان شهادة دراسة الثانوية العامة الأردنية، وطبيعة الوظائف التي يشغلونها ومدى الاستقرار المهني والاجتماعي والاقتصادي لديهم"، دراسات العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، المجلد (26) العدد (2).
- جابر ، نعيمة، (1991)، أثر التعليم والحراك الاجتماعي في منطقة صناعية في المجتمع المصري، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة عين شمس.
- جرادات، محمد سليمان، (1994)، التعليم الجامعي في الأردن وعلاقته بالحراك الاجتماعي من وجهة نظر أعضاء هيئات التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.
- الجولاني، فادية، (1993)، علم الاجتماع التربوي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.
- جي روشيه، (1987) علم الاجتماع الامريكي، ترجمة محمد الجوهري، واحمد زايد، ط1 ، دار المعارف، القاهرة.
- الحامد، محمد بن معجب، (1984) ، "المنظور الاجتماعي لمفهوم تكافؤ الفرص التعليمية"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (4) ، مجلد 11، جامعة الكويت، الكويت.
- حماد والبشير، (2000)، تمويل التعليم العالي في الدولة العربية: طرق غير تقليدية، دراسة حالة الاردن، ورقة مقدمة لمؤتمر التعليم العالي في الاردن بين الواقع والطموح المنعقد في جامعة الزرقاء الاهلية بين 16-18 أيار.

- خصاونة، طارق نجيب سلامة، (1995)، التعليم الجامعي للحراك الاجتماعي من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا للجامعات الأردنية الحكومية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة اليرموك.
- خضر، أسماء، (1983)، المرأة العاملة في الأردن: واقعاً و تشريعاً، ورقة عمل غير منشورة مقدمة إلى ندوة "المرأة في مشروع قانون العمل الأردني"، 17/10/1983، عمان.
- الخطيب، أحمد ووجيه الفرح، (1984)، "تعليم المرأة في الأردن"، مجلة التربية الجديدة، مكتب اليونسكو الاقليمي في البلاد العربية عدد (3)، عمان.
- الخطيب، رباح، (1993) دور مؤسسات التعليم العالي في إعداد وتدريب المرأة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- الخولي، سناء، (1985)، التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- الخيري، سلوى، (1992)، دور المرأة في الوظيفة العامة: واقع و تطلعات، ورقة عمل غير منشورة مقدمة إلى المؤتمر لصاحبات الأعمال و المهن (8-11) آذار 1992 - عمان إشراف ديوان الخدمة المدنية بالتعاون مع نادي صاحبات الأعمال و المهن.
- دائرة الاحصاءات العامة، التقرير السنوي لعام (1994)، عمان، الأردن
- الدباس، محمد، (2000)، " أثر الديمقراطية في المجتمع العربي ومقوماتها وظروفها وبعض مظاهرها"، المجلة الثقافية، العدد (51)، الجامعة الأردنية، عمان.
- زيدان، عبد الباقي، (1984) ركائز علم الاجتماع، الانجلو المصرية، القاهرة.

- السفطي، مديحة محمد، (1981) العلاقة بين التعليم والحراك المهني الاجتماعي رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة عين شمس.
- سمعان، محمد وهيب، (1999) الثقافة والتربية في العصور الوسطى، الطبعة الثالثة مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة.
- الشخبي، علي محمد، (2002)، علم اجتماع التربية المعاصر، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة.
- الشخبي، علي وآخرون (1986)، دراسات في الأصول الاجتماعية للتربية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.
- السيداوي، احمد، (1988) " التعليم الجامعي العالي في الوطن العربي لعام 2000" مجلة اتحاد الجامعات العربية، عدد متخصص (2)، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، عمان.
- العادلي، فاروق محمد، (1998) علم الاجتماع، دار الكتاب الجامعي، القاهرة.
- عبد الباقي، زيدان، (1984)، ركائز علم الاجتماع، الأنجلو المصرية، القاهرة.
- عبد الدايم، عبد الله، (1983) التخطيط التربوي، الطبعة الخامسة، دار العلم للملايين، بيروت.
- عبد الفتاح، إيمان عبد الفتاح محمد إبراهيم (1991)، التصنيع والحراك الاجتماعي والتعليم الجامعي، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة عين شمس.
- عبيدات و الرشدان، (1993)، التربية والتعليم في الأردن من عام 1921-1993، المطابع التعاونية، عمان - الأردن.

- عبيدات، سليمان، (1990)، تعليم الكبار و محو الأمية في الأردن، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- العزام، ادريس، (1985) " أثر الحراك الاجتماعي المساعد على العلاقة القرابية بين الاسر الزوجية وأسرة التوجيه" دراسات العلوم التربوية، مجلد 12: عدد 11، الجامعة الأردنية، عمان.
- العسيلي، رثيفة، (2002)، واقع تعليم المرأة في الاردن خلال الفترة 1952-2000، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية.
- العميرة، محمد حسن، (1999) التربية والتعليم في الأردن منذ العهد العثماني حتى عام (1997)، دار المسيرة، عمان.
- عويدات، عبد الله، (1999)، اعداد الطالب لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، منشورات مكتبة عبد الحميد شومان، عمان- الأردن.
- العويلى، إبراهيم السيد السيد (1983)، التعليم والحراك الاجتماعي، دراسة حالة لقرية بداوي دقهلية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة المنصورة.
- غرايبة، ابراهيم ، (2003)، "النساء في الأردن قادات ام عاجزات"، جريدة الرأي، العدد 12067، 1 تشرين الأول 2003.
- غريب، أحمد، عبد الباسط، عبد الغني، (1991)، علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.
- غيث، عاطف (1979)، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- الفقي، حسن سلامة، (1984)، "تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 4- المجلد 11، جامعة الكويت، الكويت.

- ماضي، منيب و موسى، سليمان، (1959)، تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان.
- محافظة، علي، (1973)، تاريخ الأردن المعاصر من 1921-1946، مطبعة الجامعة، عمان، الأردن.
- مرسي، محروس سيد وآخرون، (1984)، موقف الحرفيين من تعليم الأبناء، كلية التربية، جامعة أسيوط، مصر.
- مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة، (1999)، المرأة الأردنية بين الماضي والحاضر، عمان، الأردن.
- ناصر، إبراهيم، (1994)، التربية المدنية (المواطنة)، مكتبة الرائد، عمان.
- النعماني، عبد الرحمن، (1989)، دراسات في علم الاجتماع الصناعي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التقرير السنوي (2001-2002)، عمان-الأردن.
- وزارة التعليم العالي، (1985)، التعليم العالي في عهد الحسين، تشرين الثاني، عمان-الأردن.

- Ballantine, Jeanne. (1983), The Sociology of Education. New Jersey; Prentice.
- Blue, Peter M & Duncan. (1967), The American Occupational Structure, John Wiley and Sons, New York.
- Bojork, Adms,D & R.M. (1971), Education in Developing Areas. David Makay, New York.
- Boudon, Raymond, (1977), "Education, Opportunity and Social Inequality. John wiley, New York.
- Bowles, S. (1977) "Unequal Education and the Reproduction of the social Division of labor". in Power and Ideology in Education, edited by Karabel & Halsey, New York: oxford Press.
- Bowles,S, & Ginitis, H. (1976), Schooling in Capitalist America, Basic Books INC, Publishers, New York.
- Bras, Hild. (1998), "The Geographical and Social Mobility of Women in Netherlands", Zealand 1840-1940. www.lib.umi.com. Date: 303.2003.Time: 9:20
- Carter V. Cood, (1973), Dictionary of Education, Third Edition MG Graw-Hill Book Company, New York
- Clovis, Peres & Ferreira M.P, (1996), "Education, Employment, Income and Housing as Instruments of Social Mobility", Journal of Clinical Epidemiology, Vol 49, Issue 1, Brazil.
- Coleman, J.S.et al. (1966), "Equality of Educational Opportunity" office of Ed., U.S Department of Health, Education, Welfare. Washington, D. C

- Duberman, Bucile, (1994). Social Inequality: Class In American Society, : J.B. Lippincott Company , Philadelphia
- Dyhouse, Carol, "Family Patterns of Social Mobility Through Higher Education in England in the 1930", Journal of Social History, Vol 34. Issue 4.
- Encyclopedia Britanica, (2000) Social Mobility Vol 20, London.
- Encyclopedia Britannica(1973) Social Mobility, vol. 20 London, Encyclopedia Britannic Inc.
- Gans, H. (1983) More Equality, New Yourk: Pantheon.
- Harmen, Grant. (1994), Student Selection an Admission to Higher Education: Policies and Practices in Asian Region Higher Education, Vol 27, No 2, March, New York.
- Harnett, Donald, (1982), Statistics Statistical Methods, 3rd ed, Int, Philippines Copyright Addison Wesley publishing company, London.
- Heller, S., Colia. (1979), Structured Social Inequality, The Macmillan Company, London.
- Hills, P.J. (1982), Dictionary of Education, first Edition Routledge and kegan paul, London.
- Hurn, Christopher J. (1991), The Limits and Possibilities of Schooling, University of Massachusetts at Amhers, Boston, London, Toronto.
- Husen, T. (1974), Learning and Society: Methuen, London.
- Jencks, Christopher et.al. Inequality, Harper and Row, New York.

- Kenneth , Robert Miller (1987), "A Study of the Impact of the GED Diploma in Relation to Recipients 'Self Esteem, Upward Job Mobility Education and Training Activities Influence in the Family Unit and Earning Potential", International Dissertation Abstracts, N.4, Vol. 48, Temple University.
- Killingworth, Charles C. (1966), " Automation, Jobs Manpower: The case of the structural Unemployment" The Manpower Revolution Garden City: Anchor Books, London.
- Knighted, Nicole. (1997)," Political and Social Mobility of women in Trinidad and Tobago".www.ERIC.com.Date:806.2003.Time: 7:30.
- Kuh, Diana, et.al. (1997), " The Influence of Education and Family Background on Women's Earnings in Midlife: Evidence from a British National Birth Cohort Study", British of Journal of Sociology of Education, Vol 18, Iss.3, Oxford.
- Natalie, Rodkin Hannon (1986), "the Influence of the Individual Factors, and sex stereo typing" on International Dissertation Abstracts, N. 4, Vol. 48, Fordham University.
- Norris, William. (1995), Social Mobility of impoverished Brazilian Women: work pattern and household structure in an urban squatter settlement".www.worldbank.org.Date:203.2003.Time:8:30.
- Paulston, Rolland. (1976), Conflicting Theories of Social and Educational Change, University of Pittsburgh, Pittsburgh.
- Schultz, T. W. (1977), Investment in Human Capital American Economic Review, 51(March 1961) 1-17 also in Karable and Halsey, Newyork.
- Slomczynski, Kazimierz M., and Krauze Tadeuszk,(1987), " Cross National Similarity in Social Mobility " American Sociological Review, N.5, Vol. 52 October .

- Sorokin, Pitirm (1968), "Social and Cultural Mobility", In The International Encyclopedia Of Social Science. Vol . 4, New York .
- The Encyclopedia of Sociology_(1981), art. "Social Mobility", Connecticut, U.S.A.
- The International Encyclopedia of Education (1985), " Higher Education: Access ", Vol.4, pergamon press ltd, New York.
- The New Encyclopedia Britannica (1985), art. Social Mobility, Vol. 27,Enceyclopedia Britannica Inc. London..
- The New Encyclopedia Britannica art (1985), Social Mobility, vol.10, Encyclopedia Britannica, Inc, London.
- The New Encyclopedia Britannica art(2000), Higher Education, Vol.5, Encyclopedia Britannica Inc, London..
- The New Encyclopedia Britannica,(2000) art, Social Mobility , vol. 27, Encyclopedia Britannica, London.
- Yanez, Navarro, Clemente J. (1999), "Women and Social Mobility in Rural Spain", Sociologia Ruralis, Vol 39, Issue 2, Spain.

الملاحق
ملحق (1)
السؤال المفتوح

جامعة عمان العربية للدراسات العليا
كلية العلوم التربوية العليا
قسم أصول التربية

أختي المرأة العاملة في القطاع العام أرجو الاجابة على السؤال التالي:
. ما هي التطورات التي حصلت لديك بعد اكمالك الدراسة الجامعية ودخولك الى سوق العمل في
المجالين الاقتصادي والاجتماعي؟
ويتفرع عنه الأسئلة التالية:

– هل حصولك على المؤهل الجامعي يساعد على حصولك على مكانة اجتماعية ومركزاً اجتماعياً
مرموقاً.

نعم لا غير متأكدة.

– ما نوع المركز الوظيفي الذي ترغبين به
ما المشكلات (المعيقات) التي تواجهك في الترتي الوظيفي؟

○ مشكلات اجتماعية

○ مشكلات نفسية

○ مشكلات اقتصادية

○ مشكلات سياسية

– مؤهلاتك العلمية غير كافية:

– مشكلات أخرى

.....
.....

الباحثة
سهام السراي

ملحق (2)

بسم الله الرحمن الرحيم
الاستبانة بصورتها الأولية

جامعة عمان العربية للدراسات العليا
كلية العلوم التربوية العليا
قسم أصول التربية

حضرة الأستاذ الدكتور المحترم

أضع بين يديكم استبانة عن " علاقة مستوى التعليم الجامعي ومتغيرات أخرى للحراك الاجتماعي للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام".
علماءً بان التعريف الإجرائي للحراك الاجتماعي لهذه الدراسة هو انتقال المرأة الأردنية من وضع اجتماعي معين الى وضع اجتماعي آخر إما حراكاً إلى أعلى أو حراكاً إلى أسفل من حيث (المكانة الاجتماعية والدخل والوظيفة) خلال فترة زمنية محددة.

أرجوا التكرم بتحكيم هذه الاستبانة من حيث
أ. صلاحيتها لغوياً ب. انتمائها للمجال ج. التعديلات المقترحة على محتوى الفقرات

شاكراً لكن حسن تعاونكم

الباحثة
سهام السرابي

المجال الأول: المجال الاجتماعي

انتماء الفقرة للمجال					الفقرات	رقم الفقرة
التعديل	غير صالحة	صالحة	غير منتمية	منتمية		
					بحصولك على الدرجة الجامعية هل؟	
					1- تحسنت مكانتك الاجتماعية عما كنت عليه سابقاً؟	
					2- غيرت من العادات التي اعتدت ممارستها سابقاً؟	
					3- طرأت تحولات على علاقاتك الاجتماعية؟	
					4- يلجأ إليك أقاربك و أصدقائك لطلب العون و المساعدة؟	
					5- أصبحت تصنيفين من طبقة إجتماعية أفضل من الطبقة الاجتماعية التي نشأت فيها؟	
					6- يشركك أقاربك في جميع المسائل المتعلقة بشؤون العشيرة؟	
					7- تحرصين دائماً على أن يكون مظهرك لائقاً؟	
					8- ازدادت قدرتك على مواجهة مشكلات الحياة؟	
					9- تبوأ مركزاً اجتماعياً مقبولاً؟	
					10- ازدادت رغبة الآخرين بالتعامل معك و التعرف عليك؟	
					11- تحسنت مكانتك الاجتماعية عما كنت عليه سابقاً؟	
					12- ازدادت ثقتك بنفسك؟	

					أصبحت تشعرين بالتفوق و التميز على أقرانك ممن لم يأتحن بالدراسة الجامعية؟	-13
					تشرعين برغبة في الإفصاح عن مؤهلك العلمي لمن لا يعرفك؟	-14
					ازدادت مشاركتك في النشاطات الاجتماعية؟	-15
					تهيأت لك فرص عمل أكثر من اللواتي لم يتمكن من الحصول على مثل مؤهلك العلمي؟	-16
					أصبحت تعيشين برفاهية بمقاييس المجتمع الذي تعيشين فيه؟	-17
					ترين أن التعليم الجامعي يضيع طاقات المرأة المادية من أجل مجارة مستويات إجتماعية اعلى؟	-18
					مساعدة الرجل للمرأة العاملة يساهم في ترقيتها الوظيفي؟	-19
					حصلت على فرص الترقى اكثر من زميلك الرجل في العمل؟	-20
					ترقيتي في مهنتي تعزى إلى دعم المسؤولين؟	-21
					خفت الضغوط الاجتماعية علي من قبل المجتمع؟	-22
					أصبحت أكثر استقلالية في الجوانب الاجتماعية و التربوية (عدم الاتكالية على الرجل)؟	-23
					أصبحت قادرة على تفعيل أدوار العاملين معي؟	-24
					أصبحت تجيدين لغة الاتصال بالآخرين؟	-25
					أصبحت ترفضين الأدوار التقليدية للمرأة؟	-26

					27- تركت لأهلك القرار في اختيار نمط عملك؟
					28- ازدادت مكانتك الاجتماعية بين أقرانك اللاتي لم يحصلن على المؤهل العلمي الذي حصلت عليه؟
					29- تخوف الرجل من منافستك و تفوقك عليه في المراكز الاجتماعية؟
					30- تشعرين بأنك مؤهلة لمتطلبات عملك الحالي؟
					31- تشعرين أن التقاليد الاجتماعية تحد من حراكك المهني؟
					32- تشعرين أن التقاليد الاجتماعية تهمشك كامرأة؟
					33- أصبحت تواجهك صعوبات عندما تحتلين مركز وظيفي أعلى؟
					34- تواجهين صعوبات بالتعامل مع الإدارات الأخرى عندما تصلين إلى مراكز إدارية عليا؟
					35- خفت الضغوط الاجتماعية عليك من قبل المجتمع؟
					36- أصبح لديك منزلة اجتماعية و تقدير اجتماعي؟
					37- تعزي سبب تعليمك إلى تشجيع أسرتك؟
					38- ازدادت فرص تقدمك في العمل؟
					39- تطورت قدرتك على مواجهة مشكلات الحياة؟
					40- أصبحت قادرة على التعامل مع الناس؟
					41- أصبحت قادرة على تحقيق ذاتك؟

					أصبح لديك مركز اجتماعي أفضل من مركز والدك؟	-42
					عدم التبعية للرجل (الأب، الأخ، الزوج) زادت من إمكانية التحاقك بالتعليم الجامعي؟	-43
					خفت ممارسة الضغوط الاجتماعية من قبل المجتمع عليك لحصولك على مكانة مرموقة؟	-44

انتماء الفقرة للمجال					الفقرات	رقم الفقرة
التعديل	غير صالحة	صالحة	غير منتمية	منتمية		
					بحصولك على الدرجة الجامعية هل؟	
					تصنفي نفسك في طبقة اقتصادية تختلف عما كنت عليه؟	-1
					ارتفع مستواك الاقتصادي عما كنت عليه سابقاً؟	-2
					أصبحت تعيشين برغد من العيش بمقاييس مجتمعك؟	-3
					ازدادت ثروتك مقارنة بأقرانك؟	-4
					أصبح مؤهلك العلمي ضماناً لك من الفقر؟	-5
					أصبحت قادرة على مواجهة متطلبات الحياة المادية؟	-6
					تحسن مركزك الوظيفي أكثر من ذي قبل؟	-7
					ازدادت ثروتك مقارنة بصديقاتك؟	-8
					ساعدك استقلالك الاقتصادي على النمو المهني؟	-9
					تستطيعين ممارسة أي عمل يزيد من راتبك؟	-10

					11- مرتبك لا يغطي مصاريف خروجك من المنزل؟
					12- تضاعف راتبك عن أول وظيفة شغلتها؟
					13- تصنفين في طبقة اقتصادية عما كنت عليه سابقاً؟
					14- أصبحت قادرة على مواجهة متطلبات الحياة؟
					15- ارتفع مستواك الاقتصادي عما كنت عليه سابقاً؟
					16- تهيأ لك العمل بواسطة مؤهلك العلمي؟
					17- أصبحت تعيشين في مأمّن من حياة العوز؟

ملحق (3)
أعضاء لجنة التحكيم (الخبراء)

الاسم	الجامعة
أ.د. عبد الرحمن عدس	جامعة عمان العربية للدراسات العليا
أ.د. فريد أبو زينة	جامعة الاسراء
أ.د. رياض سترارك	جامعة عمان العربية للدراسات العليا
أ.د. عدنان الجادري	جامعة عمان العربية للدراسات العليا
أ.د. يوسف قطامي	الجامعة الأردنية
أ.د. نزيه حمدي	الجامعة الأردنية
أ.د. محمد الريماوي	الجامعة الأردنية
أ.د. أنمار الكيلاني	الجامعة الأردنية
د. شفيق جاسر	جامعة الزرقاء الأهلية
د. محمد قضمام	مجلس الشباب الأعلى

ملحق (4)

المجال الأول: المجال الاجتماعي

عدد الخبراء الموافقين وغير الموافقين ونسبة الموافقين على فقرات الاختبار

الرقم	الفقرة	الموافقون	غير الموافقين	نسبة الموافقين
1.	تحسنت مكاتي الاجتماعية عما كانت عليه سابقاً.	10	صفر	%100
2.	غيرت من العادات التي اعتدت ممارستها سابقاً.	10	صفر	%100
3.	طرات تحولات إيجابية على علاقتي الاجتماعية.	10	صفر	%100
4.	يلجأ إلي أصدقائي لطلب العون والمساعدة.	10	صفر	%100
5.	يلجأ إلي أقاربي لطلب العون والمساعدة.	10	صفر	%100
6.	أصنّف في مكانة اجتماعية أفضل من المكانة الاجتماعية التي نشأت بها.	9	1	%90
7.	يشركني أقاربي في جميع القضايا المتعلقة بشؤون العائلة.	10	صفر	%100
8.	ارتفعت درجة اهتمامي بمظهري قياساً ببدايات تعييني في الوظيفة.	9	1	%90
9.	تطورت قدرتي على مواجهة مشكلات الحياة.	10	صفر	%100
10.	أشعر برغبة الآخرين بالتعامل معي.	8	2	%80
11.	أشعر برغبة الآخرين بالتعرف علي.	9	1	%90
12.	ازدادت ثقتي بنفسي.	9	1	%90
13.	أشعر بالتفوق على أقراني ممن لم يلتحقن بالدراسة الجامعية.	8	2	%80
14.	أرغب في الإفصاح عن مؤهلي العلمي لمن لا يعرفني.	10	صفر	%100
15.	أشارك في النشاطات الاجتماعية في المؤسسة التي أعمل بها.	10	صفر	%100
16.	ساعدني مستواي التعليمي على الترقى للمستويات الإدارية العليا.	10	صفر	%100
17.	حصلت على فرص الترقى أكثر من زميلي الرجل في العمل المماثل.	10	صفر	%100
18.	ازدادت فرص تقدمي في العمل مع ازدياد الخبرة التي اكتسبتها.	10	صفر	%100
19.	أشك أن المستوى التعليمي للمرأة العاملة عامل حاسم في ترقيتها.	10	صفر	%100
20.	أعزو ترقيتي في مهنتي إلى دعم رؤسائي.	10	صفر	%100
21.	أمن لي عملي اعترافاً اجتماعياً عالياً.	10	صفر	%100
22.	أعزو سبب تعليمي إلى تشجيع أسرتي.	10	صفر	%100
23.	أستطيع تجاوز التقاليد الاجتماعية الموروثة ضد المرأة.	10	صفر	%100
24.	أستطيع تولي مناصب إدارية عليا.	10	صفر	%100
25.	أصبحت أكثر استقلالية في الجوانب الاجتماعية.	10	صفر	%100
26.	أشكل تحدياً لبعض الزملاء العاملين معي.	10	صفر	%100
27.	تركت لأهلي القرار في اختيار نمط عملي.	9	1	%90
28.	أرفض الأدوار التقليدية للمرأة.	10	صفر	%100
29.	أصبحت قادرة على تفعيل أدوار العاملين معي.	10	صفر	%100
30.	أصبحت أكثر قدرة على التعامل مع الناس.	10	صفر	%100

31.	حسن التعليم الجامعي قدراتي على الاتصال بالآخرين.	10	صفر	%100
32.	أشعر بأنني مؤهلة لمتطلبات عملي الحالي.	8	2	%80
33.	أصبحت قادرة على تحقيق ذاتي.	10	صفر	%100
34.	تواجهني صعوبات عندما أتولى مركز وظيفي أعلى.	10	صفر	%100
35.	أشعر كوني امرأة يحد من حراكي المهني.	10	صفر	%100
36.	أشعر أن التقاليد الاجتماعية تهمشني كامرأة.	10	صفر	%100
37.	أشعر أن انشغالي بالعمل حدد علاقاتي الاجتماعية.	10	صفر	%100
38.	أصبح لدي مركز اجتماعي أفضل من مركز والدي.	10	صفر	%100
39.	اختلف دوري عن أدوار زميلاتي ممن لم يحصلن على مؤهل علمي.	10	صفر	%100
40.	دراستي الجامعية حققت لي مستوى اجتماعي أفضل.	10	صفر	%100

المجال الثاني: المجال الاقتصادي
عدد الخبراء الموافقين وغير الموافقين ونسبة الموافقين على فقرات الاختبار

الرقم	الفقرة	الموافقين	غير الموافقين	نسبة الموافقين
1.	ارتفع مستواي الاقتصادي عما كان عليه.	9	1	%90
2.	أصبحت قادرة على مواجهة متطلبات الحياة المادية.	10	صفر	%100
3.	يعتبر مؤهلي العلمي ضماناً لي من الفقر.	10	صفر	%100
4.	هياً لي مؤهلي العلمي عملاً مناسباً.	10	صفر	%100
5.	أصنف في مكانة اقتصادية تختلف عما كنت عليه سابقاً.	9	1	%90
6.	تضاعف راتبتي مرتين أو أكثر عن أول وظيفة شغلتها.	9	1	%90
7.	تحسن مركزي الوظيفي أكثر من ذي قبل.	9	1	%90
8.	ازدادت ثروتي مقارنة بأقراني.	8	2	%80
9.	ساعدني استقلالي الاقتصادي على نموي المهني.	10	صفر	%100
10.	أستطيع ممارسة أي عمل يرفع دخلي.	10	صفر	%100
11.	مرتبي لا يغطي مصاريف خروجي من المنزل.	10	صفر	%100
12.	تحسن وضعي الاقتصادي عما كان عليه وضع أسرتي سابقاً.	10	صفر	%100
13.	أشعر بأن دخلي لا يتناسب مع الجهد الذي أبذله.	10	صفر	%100
14.	حصولي على الشهادة الجامعية لم يحسن ظروف في المادية (الاقتصادية).	10	صفر	%100
15.	أتمكن من القيام بأعمال لم أكن أنجزها سابقاً.	10	صفر	%100

ملحق (5)

بسم الله الرحمن الرحيم
 الاستبانة بصورتها النهائية
 علاقة التعليم الجامعي ومتغيرات أخرى بالحراك الاجتماعي
 للمرأة الأردنية العاملة في القطاع العام

جامعة عمان العربية للدراسات العليا
 كلية العلوم التربوية العليا
 قسم أصول التربية

لا تكتبي اسمك

أختي العاملة:

صُممت هذه الاستبانة لاستقصاء "العلاقة بين مستوى التعليم الجامعي ومتغيرات أخرى بالحراك الاجتماعي للمرأة الأردنية العاملة بالقطاع العام". وتتكون هذه الاستبانة من جزأين، الجزء الأول: ويتعلق بمعلومات عن المجيب. والجزء الثاني: يتكون من مجموعة من الفقرات التي تتعلق بالحراك الاجتماعي للمرأة الأردنية العاملة. ووزعت على مجالين، المجال الاجتماعي والمجال الاقتصادي.

أرجو التكرم بالإجابة على فقرات الاستبانة بوضع إشارة (X) في المربع المناسب إزاء كل فقرة من فقرات الاستبانة.

إن المعلومات التي ستحصل عليها الباحثة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكراً لکن تعاونكن

الباحثة

سهام السراي

الجزء الأول:
بيانات شخصية

يرجى ملء الفراغ أو وضع إشارة عند الإجابة المناسبة:

1. العمر:
 30 - 39 40 - 49 50 فما فوق
2. الحالة الاجتماعية:
 عزباء متزوجة مطلقة أرملة
3. المؤهل العلمي:
 بكالوريوس دبلوم عالي ماجستير دكتوراه
4. التقدير في آخر شهادة جامعية:
 مقبول جيد جيد جداً ممتاز
5. الوزارة التي تعملين بها:
 التربية والتعليم التعليم العالي الصحة التنمية الاجتماعية
 الآثار والسياحة
6. موقع العمل:
 مركز الوزارة مديريات الوزارة الميدان
7. المستوى الوظيفي:
 إدارة عليا (مدير عام ، نائب مدير عام أو مساعد مدير عام ، مدير دائرة)
 إدارة وسطى (رؤساء أقسام أو شعب أو مشرفين ومساعدين)
 إدارة دنيا (الكتبة ، العاملين ، الطابعين)
8. الوظائف التي تقلدتها بالترتيب ومقابلها الدخل الشهري الإجمالي :
الوظيفة الراتب
(1)
(2)
(3)

9. سنة التعيين عدد سنوات الخبرة

10. مهنة الأب

11. دخل الأسرة:

أقل من 200 دينار 200 - 250 دينار 250 - 500 دينار أكثر من 500 دينار

12. تحصيل الأب العلمي:

تعليم عالي جامعي ثانوي أساسي أمّي

13. تحصيل الأم العلمي:

تعليم عالي جامعي ثانوي أساسي أميّة

14. منشأ الأسرة:

مدينة قرية بادية

15. المستوى التعليمي للزوج عمل الزوج

دخل الزوج

الجزء الثاني:

المجال الأول: المجال الاجتماعي

الرقم	الفقرة	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة نادرة
1.	تحسنت مكانتي الاجتماعية عما كانت عليه سابقاً.					
2.	غيرت من العادات التي اعتدت ممارستها سابقاً.					
3.	طرأت تحولات إيجابية على علاقتي الاجتماعية.					
4.	يلجأ إلي أصدقائي لطلب العون والمساعدة.					
5.	يلجأ إلي أقاربي لطلب العون والمساعدة.					

الرقم	الفقرة	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة نادرة
6.	أصنّف في مكانة اجتماعية أفضل من المكانة الاجتماعية التي نشأت بها.					
7.	يشركني أقاربي في جميع القضايا المتعلقة بشؤون العائلة.					
8.	ارتفعت درجة اهتمامي بمظهري قياساً ببدايات تعييني في الوظيفة.					
9.	تطورت قدرتي على مواجهة مشكلات الحياة.					
10.	أشعر برغبة الآخرين بالتعامل معي.					
11.	أشعر برغبة الآخرين بالتعرف علي.					
12.	ازدادت ثقتي بنفسي.					
13.	أشعر بالتفوق على أقراني ممن لم يلتحقن بالدراسة الجامعية.					
14.	أرغب في الإفصاح عن مؤهلي العلمي لمن لا يعرفني.					
15.	أشارك في النشاطات الاجتماعية في المؤسسة التي أعمل بها.					
16.	ساعدني مستواي التعليمي على الترقى للمستويات الإدارية العليا.					
17.	حصلت على فرص الترقى أكثر من زميلي الرجل في العمل المماثل.					
18.	ازدادت فرص تقدمي في العمل مع ازدياد الخبرة التي اكتسبتها.					
19.	أشك أن المستوى التعليمي للمرأة العاملة عامل حاسم في ترقيتها.					
20.	أعزو ترقيتي في مهنتي إلى دعم رؤسائي.					
21.	أمن لي عملي اعترافاً اجتماعياً عالياً .					
22.	أعزو سبب تعليمي إلى تشجيع أسرتي.					
23.	أستطيع تجاوز التقاليد الاجتماعية الموروثة ضد المرأة.					

الرقم	الفقرة	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة نادرة
24.	أستطيع تولي مناصب إدارية عليا.					
25.	أصبحت أكثر استقلالية في الجوانب الاجتماعية.					
26.	أشكّل تحدياً لبعض زملاء العاملين معي.					
27.	تركت لأهلي القرار في اختيار نمط عملي.					
28.	أرفض الأدوار التقليدية للمرأة.					
29.	أصبحت قادرة على تفعيل أدوار العاملين معي.					
30.	أصبحت أكثر قدرة على التعامل مع الناس.					
31.	حسن التعليم الجامعي قدراتي على الاتصال بالآخرين.					
32.	أشعر بأنّي مؤهلة لمتطلبات عملي الحالي.					
33.	أصبحت قادرة على تحقيق ذاتي.					
34.	تواجهني صعوبات عندما أتولى مركز وظيفي أعلى.					
35.	أشعر كوني امرأة يحد من حراكي المهني.					
36.	أشعر أن التقاليد الاجتماعية تهمشني كامرأة.					
37.	أشعر أن انشغالي بالعمل حدد علاقاتي الاجتماعية.					
38.	أصبح لدي مركز اجتماعي أفضل من مركز والدي.					
39.	اختلف دوري عن أدوار زميلاتي ممن لم يحصلن على مؤهل علمي.					
40.	دراستي الجامعية حققت لي مستوى اجتماعي أفضل.					

المجال الثاني:المجال الاقتصادي

الرقم	الفقرة	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة نادرة
1.	ارتفع مستواي الاقتصادي عما كان عليه.					
2.	أصبحت قادرة على مواجهة متطلبات الحياة المادية.					
3.	يعتبر مؤهلي العلمي ضماناً لي من الفقر.					
4.	هيا لي مؤهلي العلمي عملاً مناسباً.					
5.	أصنف في مكانة اقتصادية تختلف عما كنت عليه سابقاً.					
6.	تضاعف راتي مرتين أو أكثر عن أول وظيفة شغلتها.					
7.	تحسن مركزي الوظيفي أكثر من ذي قبل.					
8.	ازدادت ثروتي مقارنة بأقراني.					
9.	ساعدني استقلالي الاقتصادي على نموي المهني.					
10.	أستطيع ممارسة أي عمل يرفع دخلي.					
11.	مرتبي لا يغطي مصاريف خروجي من المنزل.					
12.	تحسن وضعي الاقتصادي عما كان عليه وضع أسرتي سابقاً.					
13.	أشعر بأن دخلي لا يتناسب مع الجهد الذي أبذله.					
14.	حصلت على الشهادة الجامعية لم يحسن ظروف المادية (الاقتصادية).					
15.	أتمكن من القيام بأعمال لم أكن أنجزها سابقاً.					

ملحق (6) أسئلة المقابلة

جامعة عمان العربية للدراسات العليا

كلية العلوم التربوية العليا

قسم أصول التربية

أختي المرأة العاملة في القطاع العام، أرجو الاجابة على الأسئلة التالية:

1. هل تعتبرين نفسك حققت تقدماً في مجال عملك قياساً بزميلاتك ممن تخرجن بنفس السنة؟

لا نعم

■ في حالة الإجابة بنعم: أرجو بيان الأسباب التي تعتبرينها مسؤولة عن تقدمك في العمل؟

.....
.....

■ في حالة الإجابة بلا: أرجو بيان الأسباب التي تعتبرينها مسؤولة عن عدم تقدمك في مهنتك؟

.....
.....

2. هل شعرت أثناء خبرتك السابقة بأنه قد مورست عليك ضغوطات ومعوقات (كونك أنثى) حالت دون تقدمك في العمل؟

.....
.....

3. هل أحسست بأن رؤساءك في العمل كانوا يثقون بقدراتك قياساً بزملائك من الذكور؟

.....
.....

لا نعم

■ في حالة الإجابة بلا: ما هي الأسباب التي أدت إلى ذلك؟

1.

2.

3.

الباحثة سهام السراي

ملحق رقم (7)

الكتب الموجهة من رئاسة جامعة عمان العربية للدراسات العليا الى الوزارات المشمولة بالدراسة

ملحق رقم (8)

الكتب الموجهة من الوزارات بمخاطبة المدراء العامين ورؤساء الأقسام